MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM: V. Carullah Ef.
ESKİ KAYIT No. 1426
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

الى عتبة ولي الامر
سنة ١١١٩

رسالة الرجاء الى اخر المنطق
رسالة السعاء

من كتب لصفوة عباد الله
على من كتب من لطف الله
على كتبهم

من كتب لصفوة عباد الله لا احد
على من كتب من لطف الله من لحد
على كتبهم

عكاظ العصر
سعد عليش
على عليها

فهرست ما في هذا المجلد

مرهان جدل مغالط حطاب

١٤٧٦

هذه الرسالة من مجموع في كتب المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الاولى من الفن الخامس

من الجملة الاولى وهي في المنطق

فصل

في الدلالة على الغرض في هذا الفن

لما كان العلم للمكتسب الفكرية والحاصل بغير اكتساب فكري قسمان احدهما التصديق والآخر التصور وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلا بالقياس ما والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلا بالحد ما وكان كما ان التصديق على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقادا ثابتا اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل اي المعتقد فيه لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذ كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين وهو اما الذي يظن انه يعتقد فيه اعتقادا واجبا والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل اي هو بحيث لو عرض له شك عليه بطل استحكام التصديق الاول اذا كان معتقدا كان جائز الزوال الا ان الاعتقاد الاول مقرر لا معتقد معه بالفعل لنقيضه امكان ومنه اقناعي ظني وهو ان يعتقد الاعتقاد الجزمي والحق معه اعتقادا ثابتا اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل الا ان لنقيضه امكانا ما لم يعتقد معه جزما فلا ان الذهن لا يعرض له شك في نقيضه بالجملة مظنون كانت القياسات ايضا على مراتب فمنه ما يوقع اليقين وهو البرهاني ومنه ما يوقع شبيه اليقين وهو اما القياس الجدلي واما القياس السوفسطائي المخاطبي ومنه ما يقنع ويوقع طمأنينة النفس وهو القياس الخطابي واما الشعري فلا يوقع تصديقا ولكن ربما حرك النفس بالانقباض والانبساط المحاكاة لامور ما اوصحبه وايضا كما ان التصور المكتسب على مراتب فمنه تصور للشيء بالمعاني الجوهرية التي تخصه كلها او على وجه يعمه وغيره وهو التصور الذي لحصته من الكلية تباين ما وهو ان يشتمل على كمال حقيقته وحده حتى يكون صورة معقولة مرادفة لصورته الموجودة اذا لم يشذ منها شيء من جهاته الذاتية وانما قلنا مرادفة ليدخل في جملتها الحد الحقيقي وليخرج ما قيل من انه القول المفصل المشتمل على تمييز الشيء وتعريفه ربما كان انما يميزه عن بعض ولو كان بالعرضيات وربما تم ناقصا وان كان بالذاتيات فهو وجد ناقصا وربما كان انما يميز عن الكل فان كان بالعرضيات فهو عند الخليل به وان كان بالجنس القريب فهو عند الاخر به وان كان بالجنس البعيد جدا تاما فهو واما المحصل فيرى ان الحد ان اشتمل على جميع ذاتيات الشيء ولم يشذ منها شيء فهو حد تام وان لم يشذ منها شيء الا الفصل الاخير فهو حد ناقص وان لم يشذ منها شيء الا الفصول القريبة فهو حد تام ايضا ولكن لا يخلو من ان يقصر عن الاول في التمييز وان لم يشذ منها شيء الا الفصل القريب فهو حد تام ايضا ولكن لا يخلو من ان يقصر عن الاول في التمييز وان لم يشذ منها شيء الا الجنس القريب فهو حد ناقص ايضا ولكن لا يخلو من ان يقصر عن الاول في التمييز وان لم يشذ منها شيء الا الجنس البعيد فهو حد ناقص ايضا ولكن لا يخلو من ان يقصر عن الاول في التمييز وان لم يشذ منها شيء الا الجنس البعيد فهو حد ناقص ايضا ولكن لا يخلو من ان يقصر عن الاول في التمييز

دال على الماهية يعني الماهية حال حقيقة الشيء الذي يهتم او يمكن حصول ذاته بهذا الكتاب هو الذي يفيد الملوا التي اذا حصلت حدود ما كان الامر موقفا للفهم وهو القياس البرهاني ويفيد الملوا التي اذا حصلت لحز احد كان الحد موقفا للتصور التام ويصلح ان يجعل التصور نوع ما مبدأ التصديق بل مصدقا منصورا ليس كل متصور لمصدق به فان معاني الالفاظ المفردة ليست مصدقا بها والمركبة التي ليس فيها تركيب قول جازم كلها متصورة وليست بمصدقة بل الاقوال الجازمة قد تتصور وتصدق بها ولكن يكون ذلك من وجهين اما التصور فمن جهة ان بعضها فارد يرد النفس تصوره كما الانسان حيوان اما التصديق فلان بعضها قائم في النفس كحكمك بان الانسان حيوان اما التصديق فلان بعضها مضاف الى الحال التي في نفسك بانه كما تصور اي انه كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة او قعت بين حديها كذلك الحال حدها في الوجود وفي نفس الامر فاذ هذا هكذا فيشبه ان يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ويكون سائر اصناف التصورات التي لا تنفع في التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ويكون سائر اصناف التصورات التي لا تنفع في التصديق مطرحة في العلوم وانما يطلب منها في العلوم ما يعين في التصديق واذا كان هذا هكذا فيجوز ان يكون انما نسب هذا الكتاب الى القياس دون الحد ان يسمى كتاب البرهان لهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا واذ قد ذكرنا غرض الكتاب واتممنا فائدته الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فلنشرع في صنعة الكتاب ظاهرة وهو التوصل الى العلوم اليقينية والحدود الحقيقية التي هي الغرض الاقصى اذا اشترعنا في استعمال هذه الآلة التي هي المنطق واخذنا نبين مدارنها العلوم المطلوبة والعملية معا

فصل

في مرتبة كتاب البرهان

ان الفنون التي سلفت يتلو اكثرها على نحو طبيعي من الترتيب فكان من حق الفن الذي هو البسائط ان يقدم على التركيبات والفن الذي هو التركيب الاول الحاوي لقدم على القياسات الخاصة الذي هو القياس وكان مكان الفن الذي هو القياس المطلق ان يقدم على القياسات الخاصة واما هذه الفنون التي اهملنا اليها من الجائز ان يقدم بعضها على بعض ويبين الى شيء من الفنون التي سلفت والاوضاع خاصة ضرورية لكن الاشبه ان يكون العلم الاول بعد هذا الفن الذي هو البرهان قبل سائر الفنون لان الغرض الافضل في جميع ما سلف في القياسات نفسه هو التوصل الى الكتب التي والتمييز وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون سائر الفنون فالاولى بكل شارع ان يقدم الامور التي هي اشد ضرورة في الاصل فالاشد ضرورة في الاصل من الاشتغال بالشيء الى الغرض في النقل فالاشد ضرورة في الاصل من الامور التي هي بعضها في الامور المدنية المشتركة وبعضها في العلوم الخاصية والكمال الخاص قبل الكمال المشترك وبعضها لتحرزه والعقد ليتراض به ويتخذ معاذا لخوف وجميع ذلك مما لا غنى للمتحيلة الاستعداد لكن من الناس من رأى ان الاصوب هو ان يقدم الفن المعلم بحراي على هذا الفن فاستدرك ما يقوله كل الاستدراك ورد عليه كل الرد ولسنا نتأمل الرجل كل التأمل من وسع وقته للمتأخر ويأمل له في الاجل فلذلك هذا السبيل كان زيادة حسن من وجه وان كان الاول احسن من وجه فان الاول احسن من جهة حسن الاختيار والسفقة على المتعلم وحاجته والثاني احسن من جهة حسن الترتيب

وذلك لان مواد الجدل انما هو على القياس والاستقراء من كل واحد منهما برهاني وغير
برهاني والقياس البرهاني الاولي هي من مقدمات محتوشة ومحرزة اولية
او اوليه القياس وكما ستقف عليه والاستقراء البرهانيه هي المستوفيه
المذكوره واما القياس الجدلي فهو المقدمات المشهوره واستقراءه من المستوفيه
حسب الظاهر والدعوى وكل مقدمة محتوشة او محرزة اولية فانها مشهوره
ولا ينعكس وكل استقراء خفيفي هو ايضا استقراء حسب الظاهر ولا ينعكس
وكل استقراء خفيفي هو ايضا استقراء حسب الظاهر ولا ينعكس وليس كل ما
اورد في الجدل هو شيء بعيد عن البرهان بل كثير من المواد البرهانيه في الجدل
لكنها لم توجد من حيث هي صادقه لا وسط بل من حيث هي مشهوره ولكن
اكثرت من حيث هي صادقه لا وسط بل من حيث هي مشهوره لو اخذت من
حيث هي صادقه ولم تؤخذ مشهوره غير صادقه فالمقدمات الجدليه الاولى اعم
من المادة البرهانيه الاولى اعم سيتشعب البرهان الى مواد لا تكون مشاركه
ولكن ليست تلك المواد للمواد الاولى البرهان ومع ذلك فان النسبه التي
تكون بين تلك المواد البرهانيه لا يرفع الجدل استعمالها بل انما استعملها
لانه ليتعرف الى معرفتها سبيل واما النسبه التي بين تلك الجدليه وتستعمل
في الجدل لكن الجدلي باستعمالها تمادى في الجدل وهو المنطق لا تعطي الجدلي
تعطي الشيء الذي من الجدلي فاذن نسب المواد الثواني لا تعطي ايضا في تعليم صناعه
الجدل الحسب المنطوق واذا كان ذلك فنسبة ما في الجدل ونسبة السبب
الى تعطي المواد الثواني في تعليم قانون البرهان وهما سببان مختلفان بسببه
حتوه القياس المطلق الى القياس البرهاني وان كانت هذه النسبه احرى
الدواعي الى تقديم القياس وكالكفي احرى الدواعي الى تقديم كتاب
الجدل الكن بعد ذلك فرق وذلك لان العام قد يكون مفهوما الشيء وقد يكون
عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس البرهاني نحو نسبه امر مفهوم
ونسبه المشهور الى الصادق بلا وسط ليست نسبة امر مفهوم وذلك اذا الف
الانسان الى الصادق بلا وسط من حيث هو صادق بلا وسط ولم يلتفت الى
شهرته بل فرض مثلا انه عبر مشهور بل شنع ما او فرد ذلك حلالا والصدق
به كما لو سئلت القياس البرهاني جد القياس المطلق لاحتمل لا امتنع
لكنه وان كان كذلك فان الاعم بما هو اعم اقرب الى الاخص من غير فانه
الفضل منه ومن ما يشاركه في ذلك الاعم امور فان جعل الاعم ليس مفهوما
وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان فانه انما فطر او الانسان اكثر انتقال
الى البرهان وايضا فان الامور المجهوله اذا طلبت فانما يبقى الى اثباتها واكثر
الامر ان يورد اولا فيها شان جدليه على سبيل الارتياض لم يحلق منها
الى القياس البرهاني وهذا شيء ستعلمه في صناعة الجدل واما صناعة
الخطابة والشعر فبعد ان عرفت في الامور الكليه المطريه وذلك لان
موضوعها الامور الخطريه وان تعلقت الى الامور الكليه المطريه وذلك ظلمت
هي والامور الكليه واما المغالطه فانها وان شاركت الجدل في ما كانت اولا قبل
البرهان في الزمان فانها انما كانت متقدمه بعدم الضار لا المانع وتقدم الجدل

انما هو والمغالطه ليست هما بنفع بوجه ولا مادتها مشاركه لمادة البرهان
بوجه لا لمادة المغالطيه تحمل على مادة البرهان ولا العكس والخطابة فقد بدت
ايضا على البرهان في الزمان فكانت لما مشبهة بالجدل ومن حكم الجدل انه كانت
على حكم المغالطة والبين المتقدم في الزمان هو المقصود بل المتقدم الناقص الذي مع
شاركة ما مع فضل

في ان كل تعليم وتعلم فعلم قد سبق

التعليم والتعلم منه صناعي مثل تعليم التجارة والصياغة وانما حصل المواطبة
على استعمال افعال تلك الصناعه ومنه تلقيني مثل تلقين شعر ما او لغو وانما
تحصل المواطبة على الملفوظات الاصوات والالفاظ لتحصل ملكة ومنه تأديبي
وانما تحصل المشوره على متعلمه ومنه تقليدي وهو ايراد الانسان اعتقاد
زيد ما وانما تحصل من جهة ثقة المعلم ومنه تنبيهي كمن يعلم ان مغناطيس
جذب الحديد لان عاقل عنه في وقته ولا يعطي ذلك عنبا حتى جاذبا للحديد
فيتعجب منه ويقال له هذا هو المغناطيس الذي عرفت حاله فحينئذ يتنبه
وينزل عنه التعجب ولا يعطي له النقص في العيار او في ذهنه يحتال في تقرير قوله
ومنه اصناف اخر وليس شيء منها ذهنيا وفكريا والذهني والفكري هو الذي يكتسب
بقول مسموع او معقول من شانه ان يوقع اعتقادا او ان لم يكن او وقع تصورا
ما لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين انسانين وقد يكون بين انسان
واحد مع نفسه من جهتين مختلفتين فيكون من جهه ما الحد الاوسط مثلا معلما
ومن جهه ما تنبيه من الحد الاوسط من الغياسر متعلما والتعليم والتعلم بالذات
واحد وبالاعتبار اسان فالشبا والحراوة والسباق ما الى اكتساب مجهول
معلوم يسمى القياس الذي حصل فيه تعلما والقياس الذي حصل عنه
وهو العلة الفاعله تعليما مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني
وفكري فانما حصل تعلم قد سبق وذلك لان التصديق والتصور الكائنين
بهما انما يكونان بعد قول قد سبق مسموع او معقول ويجب ان يكون ذلك القول
معلوما او لا ويجب ان يكون معلوما لا كيف اتفق بل من جهة ما شانه ان يكون علما
ما للمطلوب ان لم يكن الفعل فالقوة اما التصديق فيقدمه معلومات
لمنته احدها تصور المطلوب ان لم تصدق به وجد والثاني تصور القول
الذي يقدم عليه في المرتبه المعلومات تصدق المطلوب وسواء حصلت
القول الذي يقدم عليه المرتبه قياسا او استقراء او تمثيلا او ضميرا او عبر
ذلك فلا بد من تقدمه او تقدمات تحصل العلم بها من وجهين من جهة التصور
اولا ومن جهة التصديق ثانيا حتى يكتسب بها تصديق لم يكن واما التصور فيجب
ان يتقدمه تصورا جزأ الحد والرسم لا غير وفي الصناعات العمليه ايضا انما
توصل الى التعليم والتعلم من علم يتقدم كما ان متعلم النجارة يجب ان يعلم
اولا ما الخشب وما العدد وما ان الخشب يجب من شانه ان ينحت القدوم
ويثقب بالمنشار وينقب للتثقيب وما اشبه ذلك هذا واعلم انه لما كان
كل تعليم وتعلم ذهني حسبوا ان الغرض في قوله ذهني هو ان يفرق عن
الحسي والعملي فانه قد تعلم ايضا حتى من علم قد سبق كمن ادرك شيئا بالحس

ثم
بمر نسبيه فهو يتطلبه وتعرفه فحكوم هذا المطلب الثاني بعد علم شبيه وهذا ما لا بين
بعيني فانه يشبه ان يكون التعليم والتعلم لا يقالان على ما يستفاد بالحس ولو ان
انسانا ما رأى انسانا عمره شيئا ما عرضه على حسه فاقاد ادراكا لمحسوس لم يكن
عنده بمعرفته فانه لا يقال ليس ما فعل به الاخر انه علم شيئا ولا يقال للمعمول به انه
تعلم شيئا اللهم الا ان يكون انما اراد ان يحدث له ملكة ما صناعية وذلك اذا كان
ما ربه هو هيئة عمل وذلك اعتبار خصر اعتبار كونه بمدركا لذلك من حيث
هو محسوس بشرط والاشبه ان يكون هذا ليس تعلما وتعلما بل تعرفا وتعرفا واف
لا يكون ادراك الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك فان قولهم ان كل تعليم و
تعلم ذهني فتعلم قد سبق ليس الغرض فيه اي شيء اتفق بل ان يكون شيئا
نافعا في هذا التعليم والتعلم وحاصل الوجود في هذا التعليم حصول العلة
هو المعلول والاحساس الاول ليس شيئا موصلا الى الاحساس الثاني ولا جزءا
من السبب الموصل الى الاحساس الثاني بل فيه موجودا معه فاذا يلزم ان يكون
هذا الكلام على هذا الوجه لا يصح فيجب ان نجعل كل التعليم والتعلم التعريف
والتعرف او نفهم من التعليم والتعلم ما لم نواطأ عليه في هذه الصناعة فالفهم من
التعريف والتعرف لا مناسبة فيه بين ذلك وقوم قالوا ان قول القائل كل تعلم ذهني
ليس بصحيح قول القائل كل تعلم تفكري فان خرج قوله الفكري
الحسي فهو لا يعرض لهم ما عرض لابن باجه وسنذكر اخر وهو ان الذهني هو الذي
يكتسب بالذهن والذهن غير الحس فان جاحه الى ما يفصله عن الذي الحسي والذي عندك
هو ان الذهني اصلح من الفكري فان الذهني اعم من الفكري والحدسي والفهمي فان
الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب فيكون هناك مطلوب ثم يحرك النفس
الى طلب الاوسط بالحيلة المذكورة في اكتساب القياس فلا يزال يتعرض الامور
المناسبة الى ان يجد حدا اوسط واما الحدسي فهو ان يكون المطلوب اداسخ
للذهن لمثل الحد الاوسط عن غير طلب وهذا اكثر اما يكون اولى ان يكون احدث
للفذ منبه سانحة للذهن فيصاف اليها ذهنا حدا ما اجتمعوا واما الكريتخاق
فلتحة غير فكر ولا طلب واما الفهمي وهو ان لا يكون الحد الاوسط حصل بطلب
ولا بتوح بل يسمع من معلم من خارج والذهن هو الذي يلقي حس هذا فان زال ما قال
ان الفهمي هو فكري لان النفس عند ما يتسمع تفكر فيقال لك ان المعلم ضما وردا
حدا للقياس تعلمه المتعلم من جهة التصور كان ذلك دفعة فزاد اذا انضاف اليه
حدا آخر فحصلت مقدمة فان تشكك فهام يسمعهما قال المعلم الذي يركب في نفسه
تعلم فيكون هذا التعليم امرا تركيبا بين فهمي ومن يفكر لا هو قياسا تركيبا وكل قياس
من حيث هو تعلم فهو تعلم مفترد ولا مناقشة في الامر دوا ما ان يرجع الى المعلم فصلك
المعلم العلم القياسي فيكون العلم انما جاء من القياس وذلك لا مناقشة في ذلك القياس
كهذا الكلام واما ان لم يشكك المتعلم فظاهر ان الحصول دفعة
لا فكرة وبالجملة يجب ان نفترد تعليما واحدا وقياسا واحدا ولا نأخذ خليطا
فان الخلط قد يطول ان نشكر من اصناف شتى فيحدث منها الفهم دفعة واما غير
فهمي وهنالك لا يكون انتفاع فان عاد وفكر من نفسه فذلك تعلم من نفسه
او عاد فهم فالتعلم هو الذي هو من الفكر ثم قد علم ان الفكر امر بالحركة

للنفس ينتقل بها من شيء الى شيء وتتردد طالبا الاواخر ابادا الى حصول العلم والتعلم
هذه الحركة على وجهها المحتوم هناك فكره واذا كان كل تعلم وتعلم للامور
العقلية فهو اما على سبيل الفكر او الحدس او الفهم وليس ذلك في المصدق او فقط
بل وفي المصور فكل ذلك ذهني فقولهم تعليم وتعلم ذهني اصوب من الذي اذا
وقع للصدق به كان تصديقا بالقوة شيء اخر فهو اما ملزومه واما مقارنه او على
فوقه او حزئي تحتهما وحزئي معه والملزوم اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما
بالقوة بلازمه وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات منفصلة والمعاند اذا علم
بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة معانده اما ارفعه عند وضع ذلك او وضعه عند
رفع ذلك وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات منفصلة والكلي اذا علم
وجود حكم عليه من الحاس او سلب بالفعل كان ذلك علما بالقوة للحزئي الذي
تحته بطريق المباشرة والحزئي اذا حكم عليه بالايجاب او السلب
كان ذلك ظنا بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما في بعض الجزئيات
وذلك بالاسبر الناقص او كان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم
حكما بعمر كلي او حزئي وذلك بالاسبر التام فالحزئي اذا علم وجود حكم
عليه بطريق [illegible] في شاركه في معنى وذلك بالمثل فاذن كل تصديق
من العلم والظن المكتسب اذا كان اكتسابه ذهنا هو علم او ظن سواء كان
متعلم من العمر او استنباطا من النفس واستعدادها كونها علما بالقوة
بل قوة بعضها اقرب قوة وبعضها ابعد فان اللازم ليس حتما في الملزوم واذا لم
يكن لازم على سبيل وضع وحمل واما اذا قلنا كل تا فهم معنى هذا القول
كل واجب بما يجب به وما توصف به وضع ليس هو واقعا فهنا موضوعات
هذا الحكم هل المعرفة بالقوة التي كانها فعل واعلم ان
الاوسط موجود للاصغر ليس علما بالقوة فان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر هو لا
فان كون الاكبر للاصغر ليس مدركا في كون الاصغر للاوسط كانه محمول تحته
ولا الابيض العكس فلهذا اذا علمت ان كل تا فقد علمت ان كل موصوف ت هو ا لا
خلت فيه الموصوف ت واما اذا علمت ان كل ج ب فلم يدخل الذي هو محمول
على ب في هذا لا بفعل ولا بقوة لان كل تا معناه كل موصوف ت وداخل
تحت ت وليس قولك كل ج ب معناه كل ج هو كل محمول على اذ الكلية حصت
الموضوع فان قال قائل انه اذا كان كل ج ب كان كل موصوف ب هو كل محمول ب
ملك وارد جدا فليس مفهوم ليس اللا ط هو لازم عنه واذا ملت كل ت
مفهومه كل موضوع ت وليس يجب ان نطرد هذا السبيل هو في الامانات
لان الالات قد تكون اشياء ما تعرفها لا ان الفعل اذا كان يتبعنا معرفة مقدمة بالقوة
التي كانها فعل ويكون قبل المعرفة المتسبق الزمان وبعضها انما تعرفها في العلم
المحتاج اليه في ان تعلمه الذي لو سبق الزمان كان علما بالقوة القريبة حتى يقال
ذلك انكا فاذا وضعت الاكبر واوسط واصغر وكان الاوسط حاصل الوجود
للاصغر وابت تطرد هل الاكبر للاوسط لتنتج منه للاكبر للاصغر واذا ان ذلك انه
للاوسط بالفعل في الحال انه للاصغر فلم يجز ان تطرد شيئا وان تطرد في العلم الاصغر
مع الاوسط لان يسير الامران معا في الزمان ولم يجز ان نطلب العلة وجود الاكبر

للاوسط انه موجود للامفروغ في قصر حزمن الزمان ولو كان لكان هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات فالله تعالى اول الطلب بالذات وقد كفانا المئونة ان نتكلم في هذا الموضع

فصل

في تعديد مبادي القياسات بقول عام

ممران مبادي القياسات كلها اما ان تكون امورا معتدا فا بها وجدا وغير معتدف بها والتي لا يصدق بها ان لم تجر مجرى المصدق بها بسبب اثير يكون منها في النفس يقوم ذلك المعنى من جهة ما مقام ما يقع به التصديق لم ينفع مبادي القياسات اصلا والذي يفعل هذا الفعل في الجملات ثلاثة بعض النفس عن امور وتسليمها نحو امور مثل ما تفعله الشيء المصدق به مفهوم مع المكان بينه مقام ما يصدق به حتى يقول للعسل انه مرة مفسدة فيتقزز عنه النفس مع التكذيب بما قيل كما تتقزز عنه مع المصدق به او قريبا منه وكما قال ان هذا المطبوخ المتخيل هو بحكم الشراب وحبار يخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه بها وذلك مع التحذير من هذا الواحد مثل القياسات الشعرية ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الامور الجزئية فرسه من منافع القياسات المعقولة من المصدق فان التي يوقع منها قياسات الامور الجزئية اذا كان الغرض انتفاع المصدق فيما هو تقزز النفس على انقباض وانبساط او سكون عنهما واذا كان التخيل من شانه ان يفعل ذلك فاهم مقامه على ان اكثر عوام الناس اطوع للتخيل منهم للتصديق فهذا قسم واما القسم الذي فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على وجه ضروري والذي على وجه ضروري فاما ان يكون ضروريا ظاهرا وذلك بالحس او بالتجربة او بالتواتر او يكون ضروريا باطنيه والضروري الباطنيه اما ان يكون عن العقل واما ان يكون خارجا عن العقل والذي خارج عن العقل اما ان يكون عن العقل واما ان يكون عن محرد العقل واما ان يكون عن محرد العقل فاما ان يكون عن العقل مستعانا فيه بشيء ما والذي عن محرد العقل فاما ان يكون بالاستعانة بشيء فاما ان يكون المعين غير عري عن العقل فيكون هذا التصديق واقعا بالمكتسب فيكون بعدا المبادي وخلا منا المبادي واما ان يكون المعين عريا في العقل اي حاضرا وهو الذي يكون معلوما بقياس حد الاوسط موجودا حاضرا للذهن وكلما احضر المطلوب مؤلفا من حدين اكبر واصغر تمثل هذا الاوسط بينهما للعقل من غير حاجة الى تنبيه وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فان من فيهم الاربعة وهم الزوج تمثل لهم ان الاربعة زوج فانه في الحال يتمثل انه ينقسم بمتساويين وكل ما تمثل للانسان انه الاربعة ويمثل الانسان يمثل في الحال ضعفه لتمثل الحد الاوسط واما اذا كان يزال ذلك سنة وتنسى في عدد آخر فيفتقر الذهن الى طلب الاوسط هذا القسم الذي الاولى به ان يسمى بعد مة نظرية القياسات واما الذي هو خارج عن العقل فهو اما احكام القوة الوهمية التي تحكم بها حزما وبالضرورة اذا كانت تلك الاحكام في امور ليس فيها للعقل حكم او في تلك الامور خارجة عن المحسوسات يضطر الوهم النفس الى حكم ضروري فيها كاذبا اذا جعلها في احكامها بالحس مثل حكم المفترع اول ما توحد ثمره وقبل ان تشقف الارض والنظر ان كل موجود فهو في مكان اصغر مشارا اليه وان الشيء الذي ليس

في داخل العالم ولا في خارجه وليس بموجود فان النفس تحكم بهذا الضروري ولا يكون العقل هو الموجب لها وانما يكون شاكتا عن هذا امرا ناظر العقل النظري الذي لحصه والقياسات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى اخرى ان كان لها حكم في القبول والتسليم انجاز المحسوسات مبادي مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر ما نعت القوة الى حكم الحكم المذكور تعلم انها كاذبة ضروري وان فطرتا وضروريتها غير الضروري العقلية وان كانت ضروري فهي اول الامر واول ما تكذبها انما تستبها لا تدخل في الوهم وهو ذلك فانه قد يصعب علينا التميز من الضروري بين الان بنظري موضوع المطلوب بحموله فان كان شيئا اعم من المحسوس او خارجا عنه وكانت الضروري تدعو الى جعله على ضروريته محسوسة لم يلتفت اليها بل يفزع الى الحد والموجود والسبب والعلة والمساواة الكلي والجزئي والنهاية وما اشبه ذلك كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل حفظ الانسان مما لا يحيل البتة لا يشك في اوهامنا بل ايمانه عقلنا وكل ما كذب حقيقة كليه من حقايق او عيبات الامور الحسية هضلا عن العقلية كما ستبين لك في بقية هذه مبادي البراهين التي من جنس المبادي كانت الضروري هي من هذا القبيل التي يصدق بها الضرورة الحقيقية واما ما يكون على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم صواب واما على سبيل تسليم غلط واما الذي على سبيل تسليم صواب فهو اما على سبيل تسليم مشترك فيه واما على سبيل تسليم من واحد خاص ويكون ذلك نافعا في القياس الذي لخاطبه ولا يكون المصدق به مما يتجه نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب والذي على سبيل التسليم مشترك فيه اما ان يكون مسندا الى طائفة او يكون بالاستناد الى طائفة والناس ربما ذكر بل يكون مجازا وفي الناس كلهم قولهم وقد هجروا عليه فهم لا يحلونه محل التشكك ان كان منه بالاذا اعتبر المميز وجعل نفسه كانه حصل في العالم دفعة وهو مميز ولم يعود شيئا ولم يود في ليلفت الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن الحياء او الخجل فيكون حكمه خلقيا لا عمليا ولم ينظر الى موجب مصلحة فيكون بوسط لا ضرورة واعرض عن الاستقراء ايضا فيكون بوسط ولم يلتفت الى انه هل ينتقض عليه بشيء اذا فعل هذا فكذلك يجوز ان يشكك نفسه فيه امكنه الشك كقولهم ان العدد حميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب فان هذه مشهورات يقبولها وان كانت صادقة فصدقها ليس عما ينظر العقل المنزل المنزلة الملكورة بل المشهورات هذه وامثالها منها ما هو صادق الجمهور ولا يعدو ان يكون المشهورات كاذبة والسبب اعتياد المشهورات احدهما تقدم منا ما اعتبرا عنه عند تمثيلها في الذهن الامتحان فهذه هي المشهورات المطلقة واما التي تسند الى طائفة ومثل ما تسند الى واحد او اثنين او عدد محصور لوثوق وكحص ما تم المقولات واعلم ان جميع الاوليات ايضا مشهورة ولا عكس كما ان جميع المصدق بها محتل ومحرك للخيال ولا ينعكس واما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو ان يسلم المتعلم شيئا على انه امر اخر ليشاركه اياه ومشاركته ولقطا ومعنى على ما سنبين في موضعه وهي المقدمات المشتبهة كمن يقول كل عين باصرة وكون

ذلك مسلما له من حيث يفهم منه احد معاني الاسم المشترك فياخذ دليله آخر
بحسبه انه المسلم او لقصده مغالطة حتى يقع في ان يظن نفسه او يظن غيره
ان الدينار نصف وكذلك من مسلم ان كل مسكر حرم واخذ يجعل مكان كل مسكر
الخمر ويقول هذا مسكر فهو حرام وهذا هو الغلط في المقدمات المشبهة واما المقدمات المظنونات فهي التي تظن ظنا
من غير رجوع اعتقاد جزم وذلك اما لمنشا بها للامور المشهورة فيكون مشهورا
كما في ادلة الخطابيين المهجنة واما لتعقب علم انها غير مشهورة مثل قولهم
انصر اخاك ظالما او مظلوما فان هذا اذا تعقب كان المشهور انه لا يجوز ان
ينصر الظالم اخاه كائنا او ولد الكنه في الحال يفعل فعله الى ان تعقب واما ان يقع
بها الظن على سبيل القبول من نفسه واما ان يقع الظن بها من جهات اخرى
لسبب لا خر مما على انها مشهورات نحو من يرى عيوبا تاتيه فيظنه باطنا انه
وهذه المظنونات انما تنفع في المقاسم من حيث ان بها اعتقادا لا من حيث
ان مقابلها محتمل في الضمير فاذن جميع المشهورات وما شاكلها ذكره نافع ايضا
في مواضع حيث تنفع هي لانها معتقدة فاذن ضابط حاظر فيها استعمال المظنونات
حال استعمال المذكورات قبلها كلها وكذلك المشهورات انما يسوغ بها لامن
حيث انها قد يجوز ان يتشكك فيها بل من حيث هي معتقدة اعتقادا لا يحتمل
مقابله فيكون مما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت وسلمت نافعا في انفعها
فصلها استعمالها حيث يصلح استعمال تلك واما الضروريات فانها لو هيبه
فانها انما جرى ان يكون اقوى من المشهورات لا في النفع بل في شدة اذعان
النفس الغير المفوهة لها من حيث انها لفيت مشهورة وربما صارت شنيعة فيكون
كاذبة وشنيعة معا ويكون صيرورتها شنيعة ليست بسبب ما تدعو اليه
من الغرائز والاخلاق والمصالح بل لما تدعو اليه العقل فاذن مبادي القياسات
مختلات ومحسوسات ومتواترات واوليات ومقدمات قطرية
القياسات ووهميات ومشهورات مطلقة ومشهورات بحدوده ومسلمات
ومقبولات ومشتبهات ومسهورات مبادي الاراء الغير المتعقبة ومظنونات منها
هي اربعة عشر صنفا وهاهنا قسم من مبادي المقاسم وهي التي ليست مبادي
من جهة القاسم نفسه فان اقسام الذي يكون من جهته القاسم هو ما قلناه
ولكن هي مبادي من جهة العلم وهو ان يكلف المعلم للمتعلم تسليم شيء ووضعه ليبني عليه
بيان شيء آخر ليشمله ويضعه وهذه هي الامور التي يسمى اصولا موضوعة ومصادرات

فصل

المطالب وما تتصل به وفي ذلك بيان اصناف مبادي العلوم واضافاتها الخاصة والعامة

اما المطالب فانها اما في القسمة الاولى من القسمة الثانية ستة اما القسمة
الاولى فمطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما على القسمة الجزء
البسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الاطلاق او ليس موجودا على الاطلاق
والمحمول مركب وهو مطلب هل الشيء موجود كذا او ليس موجودا كذا فالكون
الموجود رابطة لا محمولا مثل قولك هل الانسان موجود حيوانا او ليس موجودا
حيوانا ومطلب لم على قسمة ما حسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط
الموضوع على اعتقاد القول والتصديق به في قياس يلبي مطلوبا ما واما حسب الامر

في نفسه وهو مطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا او وجوده
الحال واما مطلب الاي والكيف والكم والاين ومتى وغير ذلك فهي راجعة بوجه
ما الى الهل المركب فان اردا احد ان يحصر المطالب بعدد هذه فليفعل الآن المطالب
بقي العلمية الذاتية هي لك فان مطلب اي اسطقس هذه النواحي واشد دلالة على المطلوب
سمعه وانما تطلب تميز الشيء بالحد وبلكاوسنع مذهبا واعرض عن الاوان احب احد
ان يجعل مطلب اي مشتملا على وجه على مطلب كيف وكم واين وغير ذلك فليفعل
لكن يجب ان يعلم ان مطلب اي لم يطلب ان المصدق ومطلبا ما واي يطلبان بالصورة مطلب
ما الذي بحسب الاسم متقدم لكل مطلب واما مطلب ما الذي بحسب طلب الامر في
نفسه فمتاخر عن مطلب هل البسيط فان مطلب ما ذات المحمول ومما لا يمكن ان يكون
مطلب ما شيء امر موجود عنده واما مطلب احد هل حمل او هل زمان او هل حال
او هل آله موجود فيجب ان يكون فيها اولا ما يدل عليه هذه الاسامي فانه متى لم يعلم
ما يدل عليه الاسم انما هو ولا يعلم هل المدلول عليه موجود او غير موجود وان كان
الحد انما هو لحقيقة الموجود ولكن لا يوقف على اول الامر ان هذا القول حد لهذا
الاسم او لحسب الذات الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة وكذلك نوع في العالم
حد وباشيا يسير هر على وجودها نحو المثلث والمربع واشكال اخرى تحدث في
اول كتاب الارطماطيقي المدرسة وفي احد حد الحسب شرح الاسم بعد ان ثبت
وجودها بعد فصار الحد اشرح بحسب الاسم منه بحسب الذات بل صار حد الحقيقة ويجب
ان يعلم ان الفرق بين الذي يفهم من الاسم لجمله والذي يفهم من الحد بالتفصيل
غير قليل فكل انسان اذا خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق
ممكن احد الامرين معرفة والثاني علما كما ان الجسم معرفة والعلم عقلي وسائر
العلوم لختلف بقدمها على العلوم وتصدير المعاليم بما في بعضها انما هو وضع
ان الامر موجود او عبر موجود لان الضرورة مدعوة الى هذا المقدار كقولنا
ان الامر لا خرج عن النقيض وان الاشيا المتساويه شيء واحد متساويه
وفي بعضها انما هو وضع ان الجسم موجود واما ما يدل عليه الاسم كما ذكرناه
من حال المثلث والمربع والمذكورين فانه كتاب الاسطقسات ثم
من بعد ذلك يبتدئ وجوده وفي بعضها احتاج ان يوضع الامران جميعا مثل
الوحدة فانه علم العدد وجزء منقسم ولهذا المقول الامور التي تذكر
في المبادي منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة انما هي
لان يقع بها التصديق ولا يجوز ان يعطى لها حدود وهذا فان التركيب اطرى للتصديق
واما الحدود فللمعاني المفردة والقضايا المتفارقة والاصول الموضوعة
مركبة فاذن يجب ان يحقق فيها معنى اعطا الحد والماهية ولابد من ان تعمل
بالهلة طبيعتها غير ان المعاني المجردة منها ما هي اعراض موضوع الصناعة
ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة فما كان منها مراعى من موضوع
الصناعة واتاه من حيث يطلب في الصناعة لم يحتج فيها وجودها وليس
وجودها الا للموضوع فيكون البطلان في انها موجودة لموضوع الصناعة لذلك
الصناعة وذلك هو البطلان في انها موجودة فاذن ليست وجودها الى تلك الصناعة بتة

الصناعة اذ موضوع الصناعة كما يتبين لك من بعد هو ما خرج بحدها ووجودها ان وجد
فاتحه
الحد والمحدود في الصناعة غير بين بنفسه الوجود ويطلب وجودها الموضوع الصناعة بل وجودها مطلقا
فمن المحال ان يعرض وجودها في المبادي والا بد من ان يفهم حدودها محال ان يوجد حدودها
في المبادي بهذا القسم حدودها في المبادي دون وجودها واما ما كان من المفردات داخلا في
جملة الموضوع فلا بد من ان يفهم ولا بد ايضا من ان يقر بوجودها او انها حقة كائنة
ان لم يفهم ماهيتها لم يمكن ان يعترف شيء من امرها وان لم يوضع وجودها فكيف يطلب
وجود شيء لها واذ لا يورد في العلوم البرهانية الا استدلالا في الصناعة والداخل في
الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه واما احكام الموضوع فاذن بعض المفردات
وبعضها يوضع حدودها ووجودها واذ ما خلا المفرد من المركب والمركب الذي في
العلوم فقضيته والقضية انما يوضع وجودها لا لحاله بدون حدها وعلى ما قلنا فيتبين
من جميع ذلك ان ليس من الامور ما يوضع بعلمية فقط وبنيه ما يوضع بماهيته وما
ما يوضع بهلسته وماسه واما مطلب اللم فانه على كل حال متاخر عن المطلبين
معا فان ما لم يصور بمعناه فان طلب اللم فيه محال وما صور اصلا بمعناه وانيته
هو او ما معنى الاسم الدال عليه فلم يعط انه موجود او غير موجود بحال او على
الاطلاق فان طلب اللم فيه محال ولكن طلب اللم الذي بحسب القول ربما كان متقدما
على طلب اللم الذي بحسب الامر في نفسه فربما صح عندنا بالقياس ان حدث ولا يدرك
العلة في نفس الوجود لكون حدث فيكون قد علمنا انا لم نعلم اذ حدث ولم نعلم
انه لم كان حدث في نفس الامر وربما كان مطلب اللم الذي بحسب الامر في نفسه ان حدث
ولا يدرى العلة في نفس الوجود لكون حدث علمنا انا عبر معقول ما مطلب اللم الذي
بحسب القول وذلك اذا كان الشيء مما ماهيته بالحس واما علته فخفية مثل حديث
المغناطيس الحديد فان ذلك ليس يمكن ان يثبت بالقياس ان حدث
الحجر الاوسط فيه ولكن اذا اصيب بالحس حضر بالبال طلب اللم وطلب الحس ثم يطلب
لم صار معناطيسا حتى جذب الحديد فيطلع عليه الامر في نفسه لاعلة المصدوق به ولكن
ما يتفق ان يكون الحد الاوسط في القياس هو علة الشيء على الامر في نفسه وكون
ذلك اجتمع المطلبان معا في بيان واحد ::

فصل

في كيفية اضافة المجهولات من المعلومات ::

كل مطلب من هذه فانما يوصل الى نيله بامور موجودة حاصلة لكن قد يمكن ان
ان المعدوم بالذات المحال الوجود كيف يصور اذا سئل عنه ما هو
ذلك هل هو وقد فان لم يحصل في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه محال
والمحال لا صورة له في الوجود فكيف يوجد عنه صورة في الذهن
معناه فقول في جوابه ان هذا المحال لما ان يكون مركبا من امور
فلا يمكن ان يصور البتة الا بوجه من المشابهة الموجود
المحال وضد الله فان المحال لا صورة بانه للاحتمال كما انا
لله كما المحال المار ذكره يحول المحال صورة بصورة امر ممكن
بنسبة اليه واما في ذاته فلا يكون مصورا ولا معقولا
تركيب ما وفصل مثل عنقز ايل وعنقاوانتشار يطلب فانما مصور الا لاجزاء

التي هي عناصر محاله ثم يصور لك التفاصيل امر ازما محال فيما سلم الامر ازما الموجود في نفسه
صيل الاشياء الموجودة للتركيبة الذوات فيكون هناك انشاء ما نه اشياء منها جزء كل ما يراد
موجودة والثالث بالقطع مما هو من جهة ما هو اليف مصور بسبب ان اليف من
جهة ما هو اليف من جملة ما يوجد على هذا النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم ويكون
المعدوم ما انما تصور لتصور مقدم للموجودات فمعلوم الا ان انه اذا كان حصل عندنا حكم
على الاول واحصوله اما بينا مفتشه مثل ان كل انسان حيوان والكل العظم من الحجر او بينا
ما سفرا او بحس او على الوجوه التي نصل اليها الاشياء غير استعانة بقياس فقد
علمنا القوة الحكم على كل حجر لحنه وكذلك جعلناه بالفعل والتعرف مثلا ان زيدا
الذي في الهند حيوان لانا انما عرفناه بعد القوة اذ عرفنا ان كل انسان حيوان
وانما جعلناه بالفعل لانه يحتاج ان نجمع لنا الى هذا العلم علما آخر ان زيدا حجر وعلما آخر ان كل حجر
الذي بالقوة الى الفعل وكذلك انه يجب ان نعلم ان زيدا موجود وان نعلم انه موجود انسانا
فاذا حصل لنا الحس معرفته انه موجود وانه انسان من عسر ان كان مطلوبا او متعلما
وافتر بذلك علم كان عندنا حاصلا اضافة غير قياس او مرانا على اللطيف الذي من شانه
ان يحرك الذات علما ثانيا علمنا ان زيدا حيوان يكون عن معرفة وعن علم اجتمعا حدث لنا
علم اما المعرفة فهو ما كان من الحس والعلم مما كان من العقل والمعرفة فهو حدث والحال العلم
كان مضافا لها وهذا الذي حصل منهما فقد يجوز ان يجوز لنا مطلوبا وطلبا مبادئه
المؤدية اليه ويجوز ان يجوز شبيها النفس اليه انسيابا للمواقاة استيلاء من غير طلب
ومع ذلك يجب ان يعتقد صور المطلوب مبادئه على حال ما وتفتقر الى ان
هكذا بل يكون الحكم على الكلي حاصلا عندنا بقياس والحكم على الجزئي حاصلا بحس
اخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث ولو ان كان ذلك فان القياس الذي
تكون من معرفة بان تبته بنفسها او مكسبة بالاستعراء او التجربة والحس من غير
قياس على ما توضح بعد ان لسائل ان يسئل فيقول هل نعلم ان كل انسان زوج و
معلوم ان حواء ليست اعلم ذلك فيعود ويقول هل الذي في يدي هو زوج او فرد
وعد الناس الذين في مدينة زوج او فرد فان اجيب بانا لا نعلم ذلك عاد فسئل
ان يعرف ان كل اثنين عدد زوج فان هذا في بدي انسان ولم تعرفوا انه زوج في التعليم
ان قوما احالوا عن هذا الجواب غير مستقيم فقالوا انما نحن نعرف ان كل انسان عرفناه
هو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف ان كل انسان موجود عرفناه او لم نعرف
هو زوج
الجواب عن هذا انا لم نقل انا نعرف كل انسان زوج فاذا لم نعرف
ان ليس زوج
تض قولنا وايضا لم نقل انا نعرف من كل شيء هو انسان انه انسان
معرفا
بل قلنا احرقولنا اما ان كل انسان عرفناه فانا نعرف انه زوج
او كل انسان
شبه عرفناه او لم نعرفه فهو في نفسه زوج عرفناه او لم نعرفه
فاما القسم الاول
بعض بالشبه التي اوردت فاما الوجه الثاني فهو
معرفة عامية
حضه الجهل الحاصل لنا وان لم نعلم ان الذي في يدي فلان
زوجا وليس بزوج
ان كل انسان هو في نفسه زوج ثابت معناه غير
بالفعل
لنا بالقوة لا بالفعل فالجهل لا يحول حالا وتفتقر الى
بما عندنا فاذا حصل عندنا ان الذي في يدي انسان وتذكرنا المعلوم الذي كان عندنا
عرفنا الحال الذي في يده زوج فاذن هو انا غير معلوم لنا وليس الا المعرف

امر تعلم به المطلوب بالقوه وهو كالعلامه له وانما احتاج الى امر اخر يخرجه
الى الفعل لكلما امكن زيد ذلك المخرج الى الفعل حصل المطلوب فاذ قد تقرر انك
كيف يكون التعليم والتعلم الذهني انما حصل تعلم سابق فيجب ان يكون عندنا
مبادي اولى للتصديق ومبادي اولى للتصور والا لكان كل تعليم وتعلم تعليم سابق
لكان كل تعليم وتعلم لا يجب الامر الى عجز النهاية فلم يكن تعلم وتعليم بل لاستحالة
ان يكون عندنا امور متصدق بها ولا واسطه وامور متصورة ولا واسطه وان تكون
هي المبادي الاولى للتصديق والتصور ولنبدا بمبادي التصديق ونشتغل اولا
بمبادي التصديق اليقيني ع

فصل

ع البرهان المطلق وفي قسميه اللذين برهان لم وبرهان ان وفي ان وليس دليلا
لنفصل اولا وجوه العلم المكتسب فقد يقال علم مكتسب للمتصور الواقع بالحدود
والمصادرات والاوضاح التي يفتتح بها العلوم وهذا الكل تصديق حق وقع من
قياس منتج اما كل كذا كذا او ليس كذا او نقال لما كان احص من هذا
من قياس يقع التصديق بان كل كذا كذا ويقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان لا
يكون كذا او معلوما ان من النصارى من ينكر ان النتاج المطلق يعلم انها كذا
ولا يكون معها التصديق بانها لا يمكن ان لا تكون كذا الا اذا اخذ المطلق
عاما للضروري ما دام الذات موجودا على ما وضع له الموجود العين الضروري
باخذ الحد حتى يعلم وجه الضرورة بعد علم وجه الاطلاق وذلك نظرنا ان العلم الذي
يعين له والذي يعتقد فيه ان كل كذا كذا ويعتقد بانه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا
لا يمكن ان يزول ما دام قبل التصديق الواقع بان كذا كذا من غير ان يقترن به التصديق
الثاني انه يقيني هو نقس عبر دائر بل نفس برهاني وقياسا وهو تالف يقيني
وقد قيل في تغيير هذا القول وينبغي ان لا يكون المراد اليقيني اي يقيني التبحه فانه
اذا كان يعني النتيجة وتقلب على معنى ان المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات
وان في اللفظ اذن تحريف والعبيلة اذا كانت في المقدمات كان ذلك حال
البرهان من جهة نفسه واذا كانت في النتيجة كان ذلك حال القياس لا غير
وكونه يعني المقدمات امرا له في ذاته مهما امكن ان يكون ملحوظا في حده ومعرفا
لطبيعته والاسفر الذي يدخل في هذه الجزئيات كلها فانها بعيدة التغيير ايضا
اذ كانت القضايا الخمس بعينها وهي التي تصير في الهوا كبريات واذ كان حقها
ان تكون صغريات وهي في حملة البرهان للعبيد الاول وذلك لان ذلك الاسفر
هو الحصر قياس وهو القياس الشرطي الذي اسمه المقسم فهو داخل
في هذا الحد غير انما الاسفر الاخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد وقد علمت
ان القياس المقسم كيف هو قياس حصر اقتراني اذ قد علمت ان طبيعة القياس
اقتراني انما هو ان حملتين صحبا ان لم يروح عليكان نتيجا بعينه المعين
في الاول وليس بسرمد ولا تلتفت الى ما يقوله من لا يعرف من اصناف
القياسات الا قترانيه الا الحملية فقط بل ذلك الاسفر اقياسا واذا
كان القياس تعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا فانا

ان شيئا ما هو روح امر لا نعرف انه اثنان ام لا يستطل ذلك ان يعلم ان كل ما هو اسان
هو روح اذ ذاك روح من وجه فهذا سر ول ذلك السنك وقد ذكرنا ما نزال الذي
خاطب بتقرراط في ابطال التعليم والتعلم قال انه ان الطالب علما ما اما ان يكون طالبا
لما يعلمه فيكون طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه
ضمن يطلب علما انقال لا نعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه متكلم بتقرراط وما هاهنا
ان عرض عليه ما حذيان يتحمل هذا سبي قرر عنه ان المجهول كيف يصاد بالمعلوم
بعد ان كان مجهولا وليس ذلك بكلام مطلق لانه تبين ان ذلك ممكن فانه قد يتبين
انتج امكان ما كان ان يقع ما ليس يقع بل يتبين غير امكانه ولم يحل الشبهة واما
افلاطن فانه تكلف حل الشبهة وقال ان التعلم تذكر لما حاول بذلك ان يصير المطلوب
قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن نظامه اذكار وتذكر فيما تادى اليه
البحث يذكر ويعلم فيكون انما علم الطالب لما كان علمه فكان افلاطن قد اذعن
للشبهة وطلب الخلاص منها فوقع في محال وهذا شيء كما قد استقصينا كشفه
في تلخيصنا الكتاب الذي في القياس لخص من ذلك بقوله ان المطلوب ان كان
معلوما لنا من كل جهة ما كان نطلبه فهو معلوم لنا من وجه مجهول من وجه هو
معلوم لنا بالصور ومعلوم لنا بالتصديق بالقوه وانما هو مجهول لنا من حيث هو
مخصص بالفعل وان كان معلوما من حيث لخص بالفعل فاذا سبق منا العلم
بان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب بل بفطرة غفل او حضر او غير ذلك
من الوجوه فقد احطنا بالقوه علما ما سبقا فاذا شاهدنا ما احس بعض تلك الجزئيات
من غير طلب فانها في الحال تدخل في العلم الاول وهذا الحالي من وجه ما اورد
من مثال الاتوجيز والحذو وانا نعلم المطلوب بالتصور اولا حصا علم الاتو بالتصور
اولا ونعلم ما قبله مما يوصل الى معرفة التصديق كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان
المحل الذي فاذا سلكنا السبيل وكان عندنا منه تصور سابق للذاته وطرق موصل
اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد الاتو بالجزئيات ولكن بصورة الكلية
علامة كل من يكون على تلك العلامة فهو اتي انا ما ينضم الى ذلك علم واقع لا بكسب
ان انفاقا بالمشاهدة او بكسب وطلب وامتحان وتعرف فوجدنا تلك العلامة في
على عبد علمنا انه اتي انا فتكون العلامة كالحد الاوسط في القياس واقتضاء
لتلك العلامة فهو اتقنا حصول الاكبرى قد كنا عندنا وهذا الاتو ايضا لم يكن معلوما
لنا من كل وجه والا كان نطلبه بل كان معلوما لنا من وجه مجهولا من وجه
من جهة المكان نحن نطلبه من جهة ما هو مجهول لنا من جهة ما هو معلوم
فاذا علمنا وظفرنا بمحدثنا بالطلب علم به لم يكن وانما حدث باجتماع
سببين للعلم احدهما السبل وسلوكها اليه والثاني وقوع الخبر بذلك
المطلوبات المجهوله نعرف باجتماع سببين شيء متقدم عندنا وهو ان كل
با وهو نظير السبب الاول في مثال الاتو والباني ان ز واقع في الحال وهو
معترفنا ان يحب الخبر وهو نظير السبب الثاني في مثال الاتو وكما ان السبب
مشاركا موجبا لادراك الاتو في حال الاسبار هاهنا موجبا لادراك
الذي يدرك الاسبار هاهنا الموجبان لادراك المطلوب وليس ما ما تدرك
عليه ان كل ما لم نعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصبنا وجها اذا كان قد علم

كما اعطى العلة والمعلول فهو برهان ان واذا كان يعطى العلة فى الامرين جميعا
حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للمعلول لوجود الاكبر للاصغر
او سلبه عنه فى البيان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه فى نفس
الوجود هذا البرهان يسمى برهان لم وبرهان الان فقد سموه ان يكون
الحد الاوسط فى الوجود علة لوجود الاكبر فى الاصغر ولا معلولا له بل امرا اجنبيا
يقاله او مساويا له فى النسبة الى علة عارضا معه او غير ذلك مما هو معه فى
الطبع معا وقد يتفق ان يكون الوجود معلولا لوجود الاكبر فى الاصغر فالاول
يسمى برهان الان على الاطلاق والثانى يسمى دليلا مثال برهان الان هذا
المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر فى علته الحمى وكل من يعرض له ذلك
يحيف عليه المتسرسام ثم يصح ان هذا المحموم يخاف عليه المتسرسام وانت
تعلم ان البول الابيض والمتسرسام معا معلولان لعلة واحدة وهى حركة الاخلاط
الحادة الى ناحية الرأس وابدافاعرفها كوه وليس ولا تحركه واحدهما يعلة والآخر
معلول للآخر ومثال الدليل هذا المحموم تنوفر حماه غبا وكل من به حماه غبا
فحماه من عفونة الصفرا او نقول لان القمر ينتقل بشكل كذا وكذا عند
الاستنارة اى يكون اذا كذا هلالا ثم بنصف قرص ثم بدرا ثم ينقص على ذلك
النسبة وما قبل الصفة هذا الهوكرى فالقمر كرى او نقول لان القمر متكثف
اكثافه واذا تكثف القمر اكثافه فقد حالت الارض بينه وبين الشمس
او نقول هذه الخشبة تحترق وكل محترق فقد مسته النار فان جميع هذا
يبين العلة من المعلول ويسمى دليلا وهذا ظاهر لا نطول بايانه واما البرهان
المطلق اعنى برهان لم فمثل ان نقول هذا الانسان عفرنه الصفرا الحقا
بها وانتبالا ذا المشام وكل من عفرنه هذا فهو محموم عفنا نابية او لازمة
نشد فى المالنخوليا ونقول القمر كرى وكل كرى فان استفادته النور من
المقابل يكون على شكل كذا وكذا او نقول ان القمر قد وقع فى مقابله الشمس
والارض متوسط تستر ضوءها عنه وكل ما كان كذلك انكسف او نقول ان هذه
الخشبة باشرتها النار وكل خشبة باشرتها النار تحترق فان هذه الكلية تعطى الحد
المطلوب فتعطى علة وجود المطلوب فى نفسه معا واما اسباب الاسباب فكيف
يمكن ان نوخذ حدودا وسطى نستفصلها بعد واما الان فنقول ان جميعها هو
سبب لوجود المطلوب اما ان يكون سببا لوجود الحد الاكبر فى نفسه وكالوجود
للاصغر فقط مثال الاول ان رجحان الغلب معلولة لعفونة الصفرا على الاطلاق فى
معلوله لها ايضا فى وجودها الزيد ومثال الثانى ان الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله
على الانسان فالانسان علة لوجود زيد حيوانا لان الحيوان محمول اولا على الانسان
والانسان محمول على زيد فالحيوان محمول لذلك على زيد وكذلك الجسم محمول
اولا على الحيوان ثم على الانسان فالحيوان وحده للانسان علة فى وجود الانسان
جسما فاما على الاطلاق فليس الانسان وحده علة لوجود الحيوان على الاطلاق
ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فان جسم لمثل
ان يعول الحيوانية علة لوجود الانسانية لان بعد فانه ما لم يصر حيوانا

لم يصر انسانا وكذلك حال الشكل فى ان حمل الجنس هو اولا للنوع او الجنس
بوساطة علتها وكذلك ان قضيه الان وهو ان الجنس علة للنوع فى حمل الجنس عليه
وليس كل شى هو علة فى حمل جنس الجنس عليه وبين يحقق وجوده من حال الشكل الذى
يكون بعده ونقول ان كل شى يكون علة للحد الاكثر يكون من الحال الان يكون
حدا اوسط لمعلول ليس بين لنا انه علة له شرهريه فانا ان لم نر دليلا ولا الشكل الذى
باعتبار اوجه فيكون البين انما يتم لا بل الحد الاوسط وحده بل الحد الاوسط
الاخير وهو الذى يتبين ان السبب سبب بالفعل وكثيرا ما يكون السبب المعطى انه لا
يكون سببا قريبا وليس متسببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء سبب وهذا
مثل الحساس حى ولا يكون الحيوان الاخير الشى الحس فيكون جنس الاوسط
والاخير اسمين مترادفين ولا يكون احدهما اولى بان يكون عليه الاخر واما ان
يعنى الحساس يدل على شى ومعنى الحيوان على شى كمل معنى فيه على ما هو الحق
وعلى ما علمت حتى يكون الحيوان ليس هو شيئا ذا حس فقط حسما ونفسا
ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة وان كان هذا الكل عنه وقد علمت الفرق
بين المحسس وليس ايضا من وصف شيئا ذا حس من غير وسط ولكن ان تعلم انه يجب
ان يكون حسما ذا نفس معذية نامية مولدة ومصورة فانك لو فرضت لها مناجسا
لحس ولا شى من ذلك لم يمتنع عليك تصوره البديهة نعم لو استنكره وجد الوجود
خالفه وليس الغير بصير بينا مطابقة الوجود له والاستفزاز كما قد علمت بل
كل ما لا ينكر البديهة وجوده فانك تجوزه وكل ما تجوزه وجوده فليس غايبا
نفسيا فانك ان كان لا فليس يفوتك كل حساس حيوان ولا تعنى بالحيوان الحساس نفسه
حتى يكون اسما مرادفا بل لجعله امر المحسوسة معنوم جعلها امرا مستقلا به
حيوان الحساس على انه علة لبين وجوده علة بل هو احد العلل الاخر العلة فحسبان تعتقد
هذا ولا تلتفت الى ما يقال فاما ان احرز الحساس مرادفا الحيوان فقد جعلت الحد
الاوسط اسما مرادفا للاسم الاخير فما فعلت شيئا فاذن علة الكبرى الى حين
ذكرها الحساس يكون علة كامله وعلة واضحة ثم تعتبر الاعتبارات التى
اعطيناها ونعود ونقول ان ما كان الحد الوسط فى الوجود معلول الاكبر الحقيقة
لكنه لبين معلول وجود الاكبر فى الاصغر لانه وان كان بالحقيقة معلولا للاكبر
فانه يكون علة لوجود العلة فى المعلول فانه لا يمتنع ان يكون العلة اولا لشى
ويكون ذلك الشى معلولا لها ثم تكون العلة بتوسط ذلك المعلول المعلول الاخر فيكون
هذا الاوسط معلولا فى الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علته فى معلول الاخر وليس
يمتنع ان يقوم وجود الشى وان يقول وجود الشى ولا تناقض اذ يقول هذا معلول
الشى بل يقول انه علة لوجود هذا الشى معلول الاخر فان حركة النار معلولة
مثلا لطبيعتها ثم تصير علة لحصول طبيعتها عند الشى الذى حصلت عنده وكذلك
هى الى ان يحصل الاوسط دون تغير طبيعة النار فان تغير طبيعة النار لا يكون
علة الاحراق بل الاوسط معلول هو بما فيها المحرق او حركتها اليه مثلا
والشى الذى هو علة الوجود الاكبر مطلقا هو علة له فى كل موضوع ولوجوده
فى كل اصغر ولا هو علة لوجوده مطلقا ولا لوجوده فى موضوع واما العلة لوجود
الاكبر فى الاصغر فليس يجب ان يكون لها علة الاكبر بل ربما كان معلولا على الوجه الذى

فلما ولبيس لقائل ان يقول لحب ان يكون ما هو علة لوجود الشيء هو علة له في وجوده
لما وجدله واذا كان كذلك فمتى كان الاكبر علة لوجود الاوسط كان علة لوجود حيث
كان فكان علة له في وجوده للاصغر علة لوجود الاكبر والاصغر يلزم معلولا له ومحال
ان يكون المعلول علة فان الجواب عن ذلك انه لجوز ان يكون الاكبر من حيث هو موجود انه علة
للاوسط من حيث هو موجود انه وقد يكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء وهو
اعتبار ذاته فان كان ذات الاوسط لا تحقق موجودا الا ان يحقق ذلك
الاصغر فلا شك في ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما ان كان ذلك لا يلزمه
محوز ان يكون شيء آخر علة لذلك وجوز ان يكون الاكبر علة لذلك وكيف كان
فاذا كان الاكبر شيء ووجوده للاصغر شيء فيجوز ان لا يكون وجود الاكبر الا
متغيرا من الامور اللازمة الاكبر فيجوز الاكبر هو علة للاوسط من حيث
ذات الاوسط او علة له من حيث وجوده للاصغر ويكون ذلك الاكبر من حيث
هو انه لبيس من حيث هو موجود للاصغر يكون المعلول كونه للاصغر فلا
تنقلب العلة معلولا وانما يقول فاذا كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في
الاصغر فهذا هو برهان لم يعلم ان كون الاوسط علة انما يوجب
الاكبر لبيس كما فيما ان يصح وضعه جزء اوسط مما لم تكمل شرائط عليته واما
اذا كان الحد الاوسط معلولا للاكبر في وجوده في الاصغر حتى يكون ذلك علة
فيه هو الذي يكون البرهان من شكله برهان لم يعلم ان كون الاوسط علة انما يوجب
هذه الصورة متخلص عن كثير من الشبهات ح فصل

في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه

ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك

لما نقول اذا كان الحمل محمولا على موضوع دائما او سلبه عنه دائما او في وقت معين
الضرورة علة لذلك العلة صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة
وذات المحمول والموضوع او لذلك العلة لبيس لها تلك النسبة بالوجوب بالامكان
واذا علمنا من غير الوجه الذي به صار ضروريا لها تلك النسبة فقد علمنا من جهة
غير الجهة التي بها الامكان ان لا يكون لها ذلك الحال وذلك هو ان نعلم بوجه غير
وجه السبب الذي بوجبه لان تلك النسبة للموضوع الى المحمول اللذين يكون من محمول
الى الموضوع المذكور بين نقيض وافقه لامن الجهة التي توجبها اولا فهي واقعة
من جهة امكان لا وجوب فيكون قد علمنا ان ذلك او لم نعلم انا لا يمكن ان
يكون ذلك او لم نعلم ما به لا يمكن ان لا يكون ذلك فان كان انسان ما
ما صار ابيض في وقت ما وكل ما هو ابيض في وقت ما فهو لعرض ما في شيء ما
فالذي به انتج علم بعين او بعلم العلة في ذلك وكذلك لو قال قائل ان كل انسان
ضحاك وكل ضحاك ناطق ولا يجب من هذا ان يلتقي ان كل انسان ناطق بحيث
لا يجوز ان يصدق انه يمكن ان يقبض هذا ولذلك لان الضحاك انما القوة الضحكية
لما كانت معلولة لقوة النطق فيما لم نعلم وجوب قوة النطق او لا لتباين قوة
وجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق لم يجب ان يتيقن انه لا يمكن ان يوجد
انسان لبست له قوة الضحك الا ان يوجد الانسان ناطقا بحسب الخلاف في ما له الحس او يوجد بالتجربة واما العقل فيمكن ان ترك العادة

ان يشك في هذا فيتوهم انه ليبس للانسان قوة ضحك دائما او سوهمه دائما ليبس
بمعلوم لما هيته الانسان اذ سر الوجود الا ان يكون تيقنه بوجوب كون الانسان ناطقا
يوجب كونه ان يجب ولا يصح الى زوال وحينئذ يكون يعرف وجوبه علته فاشكال
ان يعود ويمنع العلة فان فرضنا انه ليبس يعرف قط الانسان ناطق فحينئذ لا يتبين
له ان الانسان ضحاك بالقوة وان كان ناطقا وكيف فصير من
ذلك بنا ان الانسان ناطق والحملة اذا كان معلوما ان الانسان ناطق لم يجز لطلبه
والقناعة عليه وجه وان كان ما يطلب ويحمل بالضعيف في هذا القياس مجهولة
حتى يجوز ان يطلب وجوبه سواء اذ ليبس واجبا الانسان ناطق من جهة ما انسان
بل انما الوجوب واجبا الوجوب صدور مع الانسان هو عمله واذا لم يعلم من جهة
وجوبها لم يعلم وجوبها فقد بقيت معلومة فاذن ما ذكرناه حينئذ ان يتوهم انه ليبس
كل انسان ضحاك فيجوز العلم الذي منه جاز الذهاب الى ذلك كان انما اكتسب
من جهة اعتبار ان كل انسان ضحاك فان علم من الوجه الذي به صار الضحك
واجبا وهو ان اعطيت العلة المرجبة في تصير الامر للضحك بحيث يضرورة ان
يكون ذلك قوة النطق فيجوز عند ذلك ان كل انسان ناطق وانما صه
ستوسط الضحك فضل وكذلك حال السرادق الغراب فانا انما نقول كل غراب
استود لوجه من الاسقراو التخريه وانما يمكننا ان نتيقن ذلك اذا عرفنا
ان للغراب مزاجا ذاتيا من شانه ان يستود بانما ما يظهر عليه من البرس بين
ان الشيء والحال اذا كان له سبب لم يسقن الامن سببه فان كان الاكبر لا
متغيرا لبست الذاته لكنه ليبس من الوجود له والاوسط حتى لا الاصغر الا انه من
الوجود للاصغر لم يتبين الاكبر من الوجود للاوسط فبعد برهان تعيني ويكون
برهان ان ليس برهان لم وانما كان يفيدنا الان التقدس كليهما ان والحسان ليس فيهما
شك والشك الذي به حب ان اخذ من جهة هو بها الحب ليكن فان كل
ذي سبب انما حصر بسببه واما ما هنا كان من السبب الذات وكان الاكبر للاصغر
لذاته واكبر كان جوهرا وكان الاوسط ايضا له لذاته لا بسبب حتى ان جعل جعل
فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها والكبرى ايضا كذلك فلم يكن
الاكبر للموضوع فان الاوسط الا لذاتها لا بسبب والذي يبقى ها هنا شيء واحد
وهو ان القائل ان يقول كيف يكون الذات الواجبة تقتضي ان تكون ثلاثة الاوسط
الاكبر والاصغر بعضي الواجب الوجود الا ان يقتضي احدهما الذات واثنان الثاني
بل ينوسط ذلك الاول فحسب يجوز عليه ذلك لا بحسب البيان بل بحسب
الوجود والجواب ان المنطقي من حيث هو منطقي يجب ان يأخذ هذا ان يمكن في مواد
هذه صفتها والممكن في مواد مخالفة لها واما هل لهذه المواد امكان او لا فهل
هذا الشك يجب فيها طبيعي هو بعلم منطقي بل البحث عن امثال هذا للفلسفة
الاولى بانه معلوم من البحث عن احوال الموجودات وهناك يتبين انه يجوز ان يكون
للذات الواجبة من الذوات التي ليست غاية البساطة لواحق كثيرة تكون
معا لبست بعضها قبل بعض وان بعض الذوات البسيطة احوال البسيطة هذا
من جهة تركيب معنوي فيها ولا يكون بساطتها بساطة مطلقة و
اكثر الموجودات هو من هذا الوجه فقد حصل من هذا ان برهان الان قد يعطي في مواضع

فلا يعطى البعض الدائم بل دائما لا سبب له ومن هذه الجهة يقول ان الرياضي لا يعين له في كثير
من الامور المنسوبة الى الهيئة لانه واجب فانه من جهة ما وجد بالصد صيغة حتى
يخرج مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية فاذا جزا
فلك الميروج سرعة وبطأ فبطؤها في الاوج ولا تعطى العلة في شيء من هذا وانما تعطيها
الطبيعي فان قال قائل وسرعتها في الحضيض انما اذا راناها تبعة علمنا ان ذلك لضرورة
ولم يمكن ان يزول عنا هذا المصدق وهو اسد لان من المعلول على العلة فالجواب
ان هذا علة وجهين اما جزئي كقولك كل جسم مولف من هيولى وصورة وكل
مولف علة فالجسم مولف فاما القياس الاول وهو ان هذا البيت مصور فليس مما
يقع به التغيير الدائم لا سرمد ولا كلما بل التغير الدائم الكلي واما المثال الجزئي
وهو ان كل جسم مولف من هيولى وصورة وكل مولف فله مولف فان كون الجسم مولفا من
هيولى وصورة اما امر ذاتي للجسم به سقوم وما عرض اللازم فان كان عرضا
لازما فان كان لزومه لذاته ولا سبب له في ذلك فيجوز ان يكون من قبل ما يقوم
عليه من حال الآن الذي يصير ذلك الشيء اجمالا وان كان عرضا لازما من اجل الوسط
فالكلام هو كالكلام في المطلوب فلا يكون هذا سببه يقينيا سببه وان كان
ذاتيا او كان من اللوازم التي يلزم لا سبب فالمحمول عليه ان له مولفا لا المولف
فليس المحمول العلة لان العلة هي المولف لا ان له مولفا وليس المولف هو احد الاكبر
بل ان له مولف هذا على الاوسط الذي هو المولف فانك تقول بوصف ان له مولفا
كما تقال للانسان انه حيوان ولا تقول ان المولف مولف لمرد والمولف هو او لا المولف
هو المولف من هيولى وصورة سواء كان مقوما للمولف ليس المولف على ما عرفت فيما
سلف فيكون التغير حاصلا لعلة وكون المولف علة لوجود ذي المولف للعلم ان
ان كان حد من ذي المولف وهو ان المولف علة للمولف لكن لقائل ان يقول انه لم كون
ان يكون الحد الاكبر غير مقوم للاوسط وهو امر لازم له ومع ذلك ليس بمقول
له بل هو امر متفارق له وكلاهما معا في الوجود فكلاهما علة في الوجود واجبة
لشيء كان فيما وكيف يمكننا ان نقول ان لزوم الاخ عن الخ اذا جعلناه
حدا اوسط لزوم عن علة ومع ذلك فانه يعني لا شك فيه وكذلك اذا علمنا
ان هذا العبد ليس يروح علمنا متوسطه انه فرد علما التغير لا مرد البته وليس
ذلك عن علة فانه ليس انه ليس يروح علة لكونه فردا بل الاول ان يكون كونه
فردا وهو امر يتبع نفيه علة لكونه ليس يروح وهو امر خارج عرضا تارة هو
باعتبار كبيره بحيث لن يطرق هذه وطلها فنقول اما اذا كان هاهنا امر ان
ليس احدهما متعلقا بطبيعة الاخر بل يعلو احدهما شفق بالاخر وايما
اذا كان احدهما علما من جهة العلة فان كان الاخر علما ايضا من جهة العلة واما
ان كان احدهما علما من جهة العلة والاخر محمولا لم يعد ثم من شاء
ان يعلم به الاخر طلبت بينهما حال الاضافة فان الحضار الذهن
معا واذا لم يكن ذلك لم يكن هذا جائزا بحرى الاخر كان احدهما اعرف
للاصغر من الاخر لكن الاخر الذي هو الاكبر معروف للاوسط فلو كانت
فلو كانت العلة الموجبة للاوسط توجب الاصغر لم يعرف الاصغر الا الاوسط
فانه ان جاز ان يجب للاصغر بالاوسط باعتبار الاوسط وحده وجز الا

له فلا الاوسط محل علته وفرض لا حد ذلك وان كان باعتباره والاوسط باعتبار ما يمكن ان يعد
في الاصول الغير الموجوف فلا يجب من حده ما وجد ان يقع بين العلم ان بوسط الخلاف
امر ملل الخروج في العلوم وذلك لان يقين علمك ان زيدا اخ فهو علمك ان له اخا او مستندا على
الصحيح فيه شيئا عرف من المقدمة الصغرى فان لم يكن كذلك فحمل الخارجين من
ان له اخا انما صورت بقشر فولد نتاج واما هذا الاشياء والاشياء فقياسات
فصلت ان يجوز براهين واما الاشياء المذكورة فلا يخلو اذا استثنى حال الحد الغير
بزوج او ليس له حد الزوجية اما ان غير موجبه لذاتها ان يجوز ليس بزوج
ويجوز العلم بهذه المقدمة غير يقيني لا يكون الصحيح انه فرد من جهة هذا
البيان بعينه واما ان يجوز علمك ذلك للعلة الموجبة لانه ليس بزوج ولا علة لذلك
الا فقدان حد الزوج وليس يمكن ان يفقد الزوج الا ان يوجد او احد الفرد فيكون
هذا القياس من الاشياء فانه لا يصح ما فقد علم قبل الاستثناء وانما يفيد من
القياس الاشياء ما يتبع ما تعلم بعد الاستثناء واما قياس الخلف فانما يفيد
برهان الان لانه متى صدق شيء يكذب نقيضه لحاجبه المحال وهذه كلها امور
خارجة لانه في قوته ان يعود الى المستقيم فيجوز منه ما في قوتها ان يكون
برهانا وبعد هذا كله فيجب ان تعلم انه لا يكفي في اليقين التام الدائم ان يجوز الاوسط
علة لوجود الاكبر في الاصغر فقط وان يعلم ان اكثر الامثلة المورد في التعليم
الاول انما اوردت على سبيل التسامح مثل حال التسخن وعرض رقته وخفاف
الرطوبة والانتشار وحال القمر وستر الارض والكسوف وذلك لانه اذا كان الاوسط
ليس دائما الوجود للاصغر فانه لا يكون دائما او اكثر ما يعلم ان ذلك يوجبه
المستقمونيا الطبع او معه علة تسيله جليا ولا يصح ان يجوز احد ان علم ان الجسم
انما هو جسم لانه يوجب هذا المعنى فموجبه بقوة فيه او خاصة له او بشيء مقرون به
فصح بهذا النوع من البيان ان المستقمونيا الجليد او معه علة متسهلة للصفرا والقوة
المسهلة للصفرا اذا كانت صحيحة وكان المفعل متبعا حصل الفعل والانفعال
فصار المستقمونيا الذي في بلادنا يسهل دائما الصفرا اذا كانت صحيحة واذ قد بينا
الاكثر ان الاصغر بوساطة الاوسط الذي هو القوة المسهلة وهو السبب فاذن السبب
حصل لنا هذا النوع من التغير ايضا ولقائل ان يقول ما المانع ان لا يجب
ايدوم ما يوجبه وما هو علة له واذا كان علة فممكن ما فيه من التغير انما يعيده
وقتا ما ولقائل ان يقول كيف يكون حال الاصغر من الاوسط في البراهين فنقول
يجوز ان يكون الحد الاصغر علة للاوسط بعضية لانه ليس انتفاء علة اقتضاء النوع
لخواصه المتبعة عنه اتباعا اوليا الكن الاوسط علة للاصغر في ذاته
بل في بعض احكامه وخواصه التي هي تابعة للاوسط مثل كون زوايا المثلث
مساويه لقائمتين اذا جعلنا الاوسط وفرضنا انه كذلك القياس الاصغر
ولكن المثلث هو لكن الاكبر كون زوايا المثلث يصفي وايا المستطيل
ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي يقتضيها الاوسط ثم الاوسط
اوسط عليه لحكم بقاء الاصغر واما كيف يكون الاكبر والاصغر
معا لا من شيء ليس احدهما علة لبعضي الاخر فقد عرفت الوجه
فيه واما قياس الاكبر من الاوسط فما علمت ولقائل ان يقول اذا دام

حكم على الاصغر وصحت السبحة فاردنا ان نجعلها اكبر فبايش ما فكيف يكون ذلك
القياس في اباد النفي فيقول الاصغر اذا صار وسطا او نقيضا صار الاكبر متناله العلة
فقد صارت تلك العلة علة لكل ما يوصف بالاصغر فقد صارت علة ايضا للاصغر
الثاني الذي انها علة للاصغر الثاني بواسطة والاول بغير واسطة وليس برهان اللم
هو الذي يعطي العلة القريبة للفعل بل هو برهان لم وان لم يفعل ذلك بعد ان يكون انها ماسة
ما سمي بالعلة والمعلول بكل ان يتخيل السامع فيه ان العلة والذي سنقوله من ان البرهان اذا
اعطى العلة البعيدة من الحد الاكبر لم يكن برهانا لم فجواز ان يكون مثلا الحد الاصغر
جـ والحد الاوسط ب والاكبر ا كل ب ليس شيء عليه فنرسمه كذلك ج انما هو علة
لذلك لاجل انه ب واذا اعطى ان ب الم فحال ان يكون بعد النا ان ب ا ومعلوما عندنا
اولا يكون فان لم يكن معلوما لم يكن هذا القياس برهانا فصلا عن ان يكون برهانا لم
وان كان معلوما من جهة ما لم يحصل لنا علما تاما وكان ايجابا ان اردنا
لانه ت عبر منبعض بعضا دايما تاما فاما اذا كان قد علمنا العلم بان كل ب لاجل
ان د او ناخر علمنا ذلك فان البرهان حينئذ لا يكون برهانا ان محررا

فصل ٩

في كيفية تعرف ما البيّن لمحموله سبب في موضوعه وفي الاستقراء
وموجبه والتجربة وموجبها

لم لنا بل ان نسأل ونقول انه اذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب فليس الوجود
فكيف تتبين النسبة بينهما ببيان فنقول اذا كان ذلك متنا بنفسه فلا يحتاج الى
بيان وبنفسه اعني من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذات الموضوع ولذات
الموضوع تحت ما واصلتها المحمول فقد علمت الواصلة ووحدها من حيث وحيث
كالعلم الحاصل بعيني فان لهذا الحس بنفسه فلا يمكن البتة ان يقع به علم بعين غير
ذلك الا انا اذا جعلنا المتوسط ما البين سبب لم يمكن ان نطلب به هذا العلم العيني
وان جعلناه ما هو سبب فقد وسطنا سببا وهذا محال اذ فرضنا انه لا سبب
يشبه ان يكون امثال هذه بنفسها كذا او يكون بيانها الا سبر الا انه
لا يخلو اذا تبين الاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما ان يكون وجود النسبة
المحمول الى جزوات الموضوع بنفسه لا سبب اذا ما بين الاستقراء
هذا النوع واما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزوات الموضوع في نفسه بسبب
فان كان بنفسه في كل واحد منها فاما ان يكون البيان الحس فقط وذلك لا يوجب
البرهان ولا رفع ارتجاء الزوال ولا يكون من تلك المقدمات يقين فاما ان يكون
بالعقل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا لمعنى الحكم
فانا سنبين بعد ان الذاتي لمعنى الحكم عين مطلوبه الحقيقي لوجوده لها
هو ذاتي له بين واما ان يجوز عرضيا ولا شك انه يكون من اللازمة لكل ينال
على نوع الجزئيات اذ علة على الكل يكون هذا العرض لازما لشيء من المعاني
الذاتية للجزوات

يجب ان يكون ذاتيا لواحد من الخاص ان العرض الذي هل صفته
واذا كان كذلك جعله على كل جزوي لاجل معنى موجوده وغيره
من الذاتيات فصح ذلك سببا عاما لوجود هذا العرض في الجزوات

اي الذاتي

وقد صاده بالاسبب واذا علم من غير حده والكل الذي لم يكن ذلك يعلم ولا امر صلا
عن بين بنفسه ويستحيل ان يكون ذلك السبب عرضا المعنى العام
اما الكل واحد من الجزوات فمتى عرض عنه الكل بوسط الجزوات
وهذا لا ما لان نه لا يتصور عرض الجزوات الموضوع فكيف يكون عرضا للموضوع
الكلي له ان يكون عرضا المعنى العام حتى يصح ان يكون مطلوبا له لانه ذاتي لكل واحد
من الجزوات عن احدها فان الذاتي لجميع الجزوات ما ان يكون عرضا المعنى
الكلي المساوي لها لانه ليس شيء من موضوعات ذلك الكلي يعرض له ذلك الكامل
بتلبيه او الحاشية واذا لم يكن عارضا لشيء منها فكيف يكون عارضا لكلها وعارض طبيعة
الكلي عارض للكل فان الحركة بالارادة لما كانت عرضا ذاتيا لجنس الانسان كانت
عرضا لكل الانسان ولكل نوع من الانسان فقد بان ان نسبة المحمول كما مثل ما
كلا منا فيه بكون عامة ويحتاج ان يستقرأ كل واحد من الجزوات بسببه فقد
بطل الذي ان يكون الاستقراء جزوات سببا في تصديقنا بما لا واسطة له
تصديقا سببيا واما ان يكون ذلك بدلا من الجزوات بنفسه واما ان كان حال
المحمول عند جزوات الموضوع غير متبين بنفسه بل يمكن ان يتبين ببيان فلا البيان
اما ان يكون بيانا له بوجب في كل واحد منها الذي بنفسه فكيف
يوقع الستر بعد بيانا بالسبب الحقيقي الكلي الذي
التعيين الحقيقي في كل واحد منها فيجب
السبب المعنى الكلي اولا واذ كان السبب لا يتبع في المعنى الكلي طبيعيا ما قع
في الحركة واذا تبع في الكلي فيكون التابع والمتبوع والقياس عند ذلك لا الاستقراء
واما ان يكون لا سبب هناك البتة فيكون اما منا بنفسه ذلك تما فلا بطل
واما ان سببا اخر وهذا اما يذهب بلا وقوف هذا ان ما لا سبب انسبه
محموله الى موضوعه فاما من بنفسه واما لا يتبين البتة بيانا سببيا وحينئذ ما ذكر
واما التجربة فانها تعلم الاسير او تبين بعد ذلك بعد والتجربة مثل
حكمنا ان السقمونيا مسهل للصفراء فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرة زال
عن ان يكون مما يقع فيه الاتفاق فحصل الظن من شان السقمونيا استهال الصفراء واذ عرف
واستهال الصفراء عرض لا زم للسقمونيا فلسنا بل ان نسأل ونقول لهذا
بما لم نعرف بنفسه كيف يقع هذا التغيير الذي عندنا من ان السقمونيا لا يمكن ان يكون
صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفراء فنقول انه لما تحقق ان السقمونيا عرض
له استهال الصفراء وتمرد ذلك على سبيل التكرار الكثير علم ان ذلك ليس
اتفاقا فان الاتفاقي لا يكون دائما او اكثريا فعلم ان ذلك لتوحيه السقمونيا طبيعيا
او لا صح ان يكون عنه احساس ان علم ان الحس بما هو حس لا يوجب هذا المعنى
فموجبه لقوم مرتبة فيه او خاصة له او لنسبة مفروضة به فصح بهذا
النوع من البيان ان السقمونيا بالطبع او معه علة مستدعية الصفراء القوة
المستهلة للصفراء اذا كانت صحيحة وكان المفعول مستعدا احتمل
والانفعال فصح ان السقمونيا الذي بلا دنا مسهل دايما الصفراء اذا
كان صحيحا فاذن عرفنا الاعظم الاصغر بوساطة الاوسط

ص

الذى هو القوة المستحيلة وهو السبب اذا حللنا القياس وحدت كل بيان
انما هو بيان بواسطته هى علة لوجود الاكبر فى الاوسط وان لم يكن علة للعلم الاخير
فاذن بالسعى حصل لنا هذا النوع من اليقين ايضا ولقايل ان يقول ما مال البحث به
تضعد الانسان على ما ان الشقموبيا استهل الصفر لاجل وجه يخالف فى فائدته
فائدة الاسفيدراما ان الاسفيدرا اما ان يكون مستعملا فى الاقتسام واما ان لا يوقع
عبرة النظر الاعلب والتحريه استكلك لم سعل فيتشكل مسئول ما مال البحث به
يوقع فيه اشياء حكمنا استبارلونهما ان الناس الذى بلادنا السودان فلا يكون
على الحسن انسانا الا اسود فهل يوجب ذلك ان يقع اعتقاد بان كل انسان اسود
فان لم يوقع فلم صار تكرير يوقع وتكرير لا يوقع فان اوقعت تقليدا وقعت خطأ وكذا
واذا لم توقعت خطأ وخذا فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صناعة لان
تكتسب منها سادى البراهين فمسئول جواب ذلك ان التجربة استفيد العلم الكلى
ما يشاهد على ذلك الحكم فقط بل الاقتران فيما يترجح قد ذكرناه ومع ذلك فليس
تفيد علما كليا فيا ستيا مطلقا بل كليا شرطيا وهو ان هذا الشئ الذى تكرر على
الحس يلزم طلعه فى الناجيه التى يكرر الحس بها اما دائما الا ان يكون مانع فيكون
كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا فانه امر يحتاج لاحاله الى سبب ثم تكرر مع
حدوث امر اخر علم ان سيسا فقد تكرر فلا خلوا اما ان يكون ذلك الامر هو
السبب او المقترن بالسبب او لا يكون فان لم يكن هو السبب والمقترن بالطبع
بالسبب لم يكن حدوث الامر مع حصوله فى الاكثر يل لاحاله الحكم بان يعلم انه السبب
او المقارن بالطبع للسبب ولعلم ان التجربة ليست تفيد الا فى الحوادث التى على هذا
السبيل والى هذا الحد واذا اعترت هذا القانون الذى اعطيناه يتمثل لك الجواب
عن البسكه الموجد بحال الناس السودانى بلاد السودان وهو لا يقهر السود
وبالجملة فان الولادة اذا اخذت من حيث هى ولادة عن ابوين سودا وعن ابوين
فى بلاد كذى يحدث منه التجربة واما ان اخذت من حيث هى ولادة عن ابوين الى
فقط فليست التجربة متناتبه باعتبار الحزبات المذكورة اذ كانت فى اناس سود
والناس المطلقون غير الناس السود ولهذا فان التجربة كثيرا ما يغلط ايضا
اذا اخذ ما العرض مكان ما بالذات فتوقع طنا لشئ بعينه وانما يوقع التعيين
منهما ما اتفق ان كان الحزبه واخر فيها الشئ المحزب عليه بذاته واما اذا اخذ
غير ما هو المحزم منه او اخص فان التجربة لا تفيد التعيين ولهذا نقول ان
التجربة انما عن الغلط والقياس روانها موقعة للتعيين دائما وكيف والقياس
ايضا لا يبرر ذلك بل يقول لك كثيرا لما لعرض لنا التعيين عن التجربه فنطلب
وجه انتفاع ما يوقع منها التعيين وهذا الامر اذا امنا ان يكون هناك احتمال العرض
وذلك ان يكون الوصف الشئ معلومة لنا ثم كان يوجد دائما او فى الاكثر
يوجد ما مر فاذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك عن وصف عام
فالشئ يوصفه العام مقارن للخاص فالوصف الخاص مقارن للجسم فان كان ذلك
الوصف خاصا بل اخص من الطبيعة التى للشئ وذلك الوصف الخاص عسى ان
لا يكون هو الذى يكرر علينا فيما امتحنا وفى اكثر ما نوجد من الشئ عندنا
فيكون ذلك مما هذه الكليه انما طلقه وجعلها كليه مما اخص من كليته

الحيوانيه اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه واما الجسميه التى يجوز ان يوضع
منضمنه لكل معنى مع وجوب ان يضمن الاقطار الثلثة فانه لا يوجد الشئ الذى يوضع
من الحيوان الا وقد يضمن الحيوانيه فيكون معنى الحيوانيه الفعل بعد ان كان يجوز ان يوجد
ضمنها اياه فيجوز معنى الحيوانيه حرا مانعا من وجود ذلك الجسم اذا حصل الحال الجسم
بعكس حال الذى بمعنى المادة فانه حرمن وجود الحيوان بل الجسم المطلق الذى ليس بمعنى المادة
فانما يوجد الحيوان بما عنه من وجود انواعه وما يوضع تحته فهو اسباب لوجوده وليس هو
سببا لوجودها ولو كان الجسميه التى بمعنى الجسم يوجد حصل فيه وجود النوعيه
لكان سببا لوجود النوعيه مثل الجسم الذى بمعنى المادة وان كانت قبلية لا الزمان
ولكان اذ يوجد ذلك يوجد شيئا البسيط هو النوع بل على علة النوع بل الاحسار يوجد
يوجود النوع فلا يجوز النوع هو هو وهذا محال على وجود تلك الجسميه فى النوع
هو وجود النوع لا بعبر بل هو فى الوجود هو نوعه ذلك الذى يحمل عليه ٥ فليتبين
الآن نوعا وليحمل عليه جنسيه وصل جنسه وجنس جنسه فهو لما اذا اعتبر
هذه الامور من جهة ما لها نسبة الفعل الى هو وجوها انها البيت من جهة اعتبار
طبايعها فقط بل لم يجد الجنس الاعلى يوجد ولا مستقر اسفنسه النوع بل يتلوه
الجنس الذى دونه ويحمل بعد بل يجد كل ما هو اعلى بالعرض الى الحمل الاسفل فانك تعلم
انه لا يحمل على الانسان الا الجسم الذى هو الحيوان فانه ليس يحمل عليه ان يكون جسوانا
ولولا الحيوانيه لكان الجسم لا يحمل عليه اذا الجسم الذى ليس حيوانا لا يحمل عليه ق
ليس الجسم الا حيوانا او هو نفس الحيوان والجسم الذى هو حيوان هو جوهر كيف كان
ولو كان مركبا من الف معنى ذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا
حمل عليه بالفعل كان المحمول فيه من التركيب محصلا لوجوده فان كل محمول ملتئم
وتعلم قد عرض لك ان ستت به لحمه وهو السبب الحيوان وذلك هو المحمول الاخير
فى حد سه ليس تما سقى محمولا الا لحم البتة بل قد يجب ان يكون الجسم فلو جب
فيه التركيب الجاعل اياه حيوانا فيكون ذلك الجسم حينئذ حيوانا وذلك الحيوان
انسانا فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذى هو حيوان لا شئ اخر
فالحيوان هو او لا جسم هو انسان وبهذا كله ليس الجسم المحمول الانسان
عليه لوجودا بحيوان فليس ذلك مانعا على ما علمت ان يكون على لوجود الجسم الانسان
وربما وصل المعلول الى الشئ قبل علته بالذات فكان سببا العلة عندما لم يكن وجود
العلة فى نفسها ووجود لذلك الشئ واحدا مثل وجود العرض فى نفسه ووجوده
فى موضوعه فان العلة فيهما واحد وليس كل الحال الحى والانسان فانه ليس
وجود الجسم هو وجود الانسان ولم يحمله لو شئنا ان يوصل الجسم الى الانسان
قبل الحيوان لم يكن وذلك لان الموصول اليه عيسى لا يكون انسانا الا ما لم يكن
حيوانا لم يكن انسانا فمحال ان يوصل الجسم الى جزء صغير يكون ذلك الجزء الاصغر
انسانا ولم يصل اليه الحيوان والحيوان اذا وصل الى شئ تبعه ذلك الوصول
وصول ما فوق الحيوان ويكون وصول الحيوان اليه غير ممكن ايضا الا واستلزمه
يجوز حينئذ وصولها فمن حصول الانسان وافهم من الوصول الحمل على معروض و
هذه فصول نافعة فى العلوم دقيقة وانتها لا تجب ان تستهان بها وقس على هذا
حال الفصل الذى هو الجنس الانسان مع وجود الانسان فانه الجنس الحيوان

ايضا في انه متى تميز الحيوان بوحد اولا الحيوان بالانسان والحيوان الانسان
فاعرف هذا البيان الى قدمين فاذكر اذا حاولت عنه فانه من البيان
الاخبر تحصل عندك ان ذلك محقق بالحس ولا يقال الفصل اسر كما ذكرك ولكن
لعلهم كتبه الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك ان تأيت الاعتبار وتتبع
طبيعتها غير مطرد فاذا اردت ان تعتبر ذلك فيه فتذكر حال الفرق بين الفصل
والنوع وتذكر ما بيناه من ان طبيعة كل فصل وان كان في الوجود مادة لنوع واحد
هي صالحة لان يقال على انواع كثيرة فاذا تذكرت هذا واحسنت الاعتبار وجدت
طبيعة فصل الحس تستحيل حمله على الانسان ولم تحمل عليه الحيوان حال ما لم تحمل
عليه الحيوان فقد بان لنا ان الحس الا قرب اذا نسب الى النوع بالفعل وكتب الحس
الذي يليه النوع بالفعل او نسب فصله الى ذلك النوع الفعل ما لم يكن نسبته
جنس الجنس وفصل الحس قبل نسبته الحس وان ذلك اسر كما باخذ الخذ
طبيعته الحس والفصل بدانهما غير منتسبة الى شيء بعينه حتى يكون ما هو
اعم الجواز ان يوجد وان لم يوجد ما هو اخص وبعبارة اخرى ان يكون محمولا
مطلقا وان يكون قبل في الوجود لشيء فقد اتضح من ذلك ان التشبيه منحلة
وهذا ممتنع بيانا او ضحا اذا جئنا الى الامور البسيطة فانه لا يجوز ان يوجد
معنى اللون لشيء لم توجد له الساضية بل الموجود الاول هو البياض فيه واذا وجد
الشيء بياضا او سوادا تبعه وجود ان الشيء لون وان كان اللون اعم من الساض
وقد يوجد حيث لا يوجد الساض لكنه لا يوجد الا في جزويات الساض لان الساض
المعتبر لا يوجد للنوع الا وقد وجد الحس بهما اذ ان لمعنى الجنس فيهما المعنى
النوع فظاهر ان وجودهما الحس بيانه ووجودهما النوع بالحس فاذن
الحس سبب في وجودهما النوع لان كل ما هو بيانه فهو سبب لما الشيء بيانه
وكذلك حال ما بين النوع مع النوع فان قال قائل انا اذا قلنا كل ج حساس
وكل حساس حيوان ما يمنعنا ان نقول كل ج حيوان لم يمكن ان يبرهن هذا العلم
البينة ولم يمكن ان نصدق انه لا يمكن ان لا يكون كل ج حيوان فالحيوان
ان الامر ليس هكذا بل الحيوان وان لزم وجود الحساس فليس لما ان كل حساس
حيوان بيانا بين وجوديا وهو بيان برهاني وذلك لان معنى
قولك حساس هو انه شيء ذو حس من غير ان يكون شرط فليس يلزم ضرورة
ان يكون ذلك الشيء من جهة انه ذو حس من غير ان يكون شرط فليس يلزم
ضرورة ان يكون ذلك الشيء من جهة انه ذو حس موجودا عندا او نهو
وحركة مكانية بان يكون هذه المعاني مضمنة في الحساس بعضها
بالفعل ولا بان يكون بالقوة بوجه ما والامر ان يكون كل حساس يلزمه
هذه المعاني كلها بيانا انها وجملة هذه المعاني معنى الحيوان فاذن يكون الحساس
حيوانا بلا بيان آخر امر ليس متعينا الوجود الا بوسط بل هو امر موجود
لا منسوب العقل في اول درجاته ان يكون شجرا او يكون حجرا الحس وليس
له سائر المعاني التي بها يكون الحيوة فاذن توسيط الحساس وحده لا يوجب
التعين المدعى الا ان يوجد الحساس من حيث يكون على الحيوان لا فصلا يتمم

الى قدمه

ما ليان مع

سائر المعاني التي بها تصير علة موجبة الحيوة على ما نوضح في اول العلل من كيفية اخذ
العلل حدودا وشطى لحيثية لا يكون الحساس الا فصل حقا او وسطا ولا اضافا الحساس وحده
واما اذا كان الحيوان هو الحيا او وسطا والحساس مضمن فيه بين لازما خارجا عنه وجب
التعيين بالحساس لا محالة ولم يجز ان يعتبر وانت تريد تحقيقا لهذا مما تستلف ؟

فصل

في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها

ولما كانت مقدمات البرهان علل اللمي والعلل اقدم بالذات فمقدمات البرهان
اقدم بالذات وكذلك هي اقدم من النتيجة عندنا في الزمان واقدم عندنا في المعرفة من
جهة ان النتيجة لا تعرف الا بها وجب ان تكون صادقة حتى يجب التصديق واذا كانت
هذه المقدمات علة فيجب ان تكون مناسبة النتيجة داخلة في جملة العلم الذي فيه
النتيجة اذ علم تشاركه على نحو ما متقدم بعد وان يكون اوائل براهينها من مقدمات
اول يلتئم بعضها هي اعرف واقدم من كل مقدمة بعدها وان لم تكن بهذه الشرائط
لم تكن المقدمات برهانية لكثيرا ما يوخذ في الاقناع الحدل كواذب مشهورا
يلتئم بها صادق وكثيرا ما يوجد صواذق في غير مناسبة في قياسات مع بعضها صادق
مثل احتجاج الطب في الحرارات المسخنة اعسر برءا من قبل ان المتقدمة
اكثر احاطة فيكون امثال هذه دلايل لا براهين لصفة لانها غير مناسبة
فانه استعمل مقدمة كبرى هندسية توخى بها اثبات مطلوب طبيعي فانه مطلوب
طبيعي ولم توخ بعلة مناسبة والاقدم عندنا هي الاشياء التي نصيبها اولا واكثر لا اقدم
عند الطبيعي هي الاشياء التي اذا ارتفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عندنا
هي ايضا الاقدم عندنا والاعرف عند الطبيعة هي الاشياء التي تفصل الطبيعة
نصرها في الوجود فاذا ثبتت الكليات فاما الجزئيات المحسوسة كانت
المحسوسات اخر وهي اقدم عندنا واعرف عندنا معا وذلك ان اول شيء نصيبه
الحس والعرفة هو المحسوسات وخيالات ماخوذة منها ثم منها نصير الى اقاس
الكليات العقلية واما اذا ثبتت الكليات النوعية فاما الكليات الجنسية كانت
بالطبع ولست اعرف عند الطبيعة وكانت الكليات الجنسية اقدم واعرف
عند عقولنا والكليات النوعية اشد تاخرا واقل معرفة الفياس البينا وذلك
لان طبيعة الجنس اذا ارتفعت ارتفعت طبايع الانواع واذا كانت طبيعة الجنس موجودة
من جهة ما هي طبيعة فقط قائمة بالانواع فطبايع الاجناس اذن هذا الوجه
من طبايع الانواع لكن المعرف عند الطبيعة هي طبايع الانواع لان الطبيعة
انما تقصد لا طبيعة الجنس الا ان توجد طبيعة النوع فتصير فيها طبيعة
الجنس على سبيل المقصود بالضرورة او العرض وذلك لان النوع هو
المعنى الكامل المحصل واما طبيعة الجنس وحدها فلا يمكن ان يوضع لها الوجود
لحصيل والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية وايضا لو كان المقصود
طبيعة الجنس فانها انما تكثرت انواع الجنس في الطبيعة وقع الاقتصار
على نوع واحد والعيد ان يظن ظان ان طبيعة اللون هي اعرف عند الطبيعة
من البياض والسواد وغيرهما بل الطبيعة الكلية المسعفة لنظام العالم تقصد
الطبايع النوعية والطبايع الجزوية التي استتبعها لنظام العالم تقصد الطبايع

الشخصيه والمشترك داخل تحت الفصل الضروري او العرض بعد ان طبايع الانواع اعرف
من طبايع الاجناس التي هي الطبيعيه وان كان الجنس اقدم بالطبع من النوع فكون طبايع
الاجناس اقل معرفه عندنا من طبايع الانواع اعني بالقياس الى عقولنا وادراك عقولنا
الادراك المحقق لها فان العقل اول شئ انما يدرك المعنى العام الكلي وثانيا ينتقل
منه الى ما هو مفصل ولهذا ما تجد الناس كلهم مشتركين في معرفه الاشياء
بنوع العموم واما نوعيات الاشياء فانما يعرفها الاكثر من بحثه اكثر وبحث في هذا
استفاد ذلك الامر وكانت طرق لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق واسبق ناخرا في الطبيعة
على الاطلاق وهي الجزويات المحسوسات فينقسم منها الكليات وبعد ذلك اذا اردنا
ان نحقق الكليات تحققا كليا ليس بمتشترك اخيالي كون اول ما سلك بنا هو من جانب
الاعرف عندنا والاقدم عند الطبيعة معا وسلك منه منحطا على التدريج الى
الخواص والجزويات اي النوعيات فنبحث اول شئ اعم بحث ثم نفصل وننزل
بالتدريج فاذا كنا سعرف اول شئ طبايع الكليات الجنسية ثم النوعيه فانا
نكون ملاتدانا بما هو اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة
وانتهينا الى ما ليس اقدم بالطبع من الجهة التي حددناها الا اقدم بالطبع
لكنه اعرف عند الطبيعه فاذا انتهينا الى الانواع الاخيره حينما التقليد
فانا لا نترك الى الاشخاص فانما الجنس النوع عند الاشياء التي هي اعرف عند
الطبيعة فاما اذا انا سلكنا اولا واخذنا ثم البسيط وصرنا على طريق التركيب
الى المركبات فيكون قد ابتدانا بما هو اقدم بالطبع لكنه وان كان ثم تحققنا
به نظريا اعرف عندنا ليس هو دائما اعرف عندنا فانه ليس كل بسيط اعرف
عندنا من المركب فان كان هذا البسيط انما قولنا في معرفه هذا المركب المحقق
اعرف عندنا ويحوز قد سلكنا سبيلا برهانيا لا محالة لان البسايط اسباب
فلنبحث هل البسايط اعرف عند الطبيعة او المركبات فاما البسايط التي
هي اجزاء المركبات فشبيه ان تكون هي لاجل المركبات فان المادة لاجل الصورة
والجزء لاجل الكل فيجب ان تكون المركبات اعرف عند الطبيعة لانها هي
الغاية لتلك البسايط وهذا هو الاصح ولا يجب ان يكون واحد منهما
اعرف من الاخر من حيث انها احوال هي سواء في المعرفه عند الطبيعة
واما البسايط التي هي علل كالفواعل والغايات فليست باجزاء المعلولات
فليشبه ان تكون هي اعرف واقدم معا عند الطبيعة من المعلولات لان العلم
بعضها محصور بالقوه على البعض فيكون البعض منها اكثر عندها هو اقدم عند
الطبع واعرف عند الطبع معا لما هو اسبق ناخرا فان اسدانا من المركبات
وسلكنا الى البسايط او اسدانا من الجزويات وسلكنا الى الكليات بالاسفار
فانا يكون مستدلين غير مبرهنين ويكون ما لفق ان كان الاخر اعرف عندنا هو الا
عرف عند الطبيعة فحصل تحقق هذه الاصول على هذا الملخذ فان قال قايل
ما فد قاله بعضهم من ان المعنى الحسي اعرف عند الطبيعه لانه وان كان المعرف
الحسي شيئا بعينه وشخصيا فان الحق اعرف عند العقل لانه يقتضي
الحق اعرف فلان الشئ انما يصير معروفا بالفعل فيه وعارفه اما الحس بالعقل
او كل ما هو ذو عقل واما الطبيعه فقصدها النظام الكل فان سئل الاستقراء

وكون الاعرف عندها ما تقصده لنظام الكل فان اعتبرنا المعرفة الحقيقية للمعرفه
الحقيقيه بالطبيعه الحسيه لا تكون معروفة بذاتها الا بالقوة فاما العقل
فانما يعرف اذا عرف العقول وانما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي تعد
ان تصير معروفة بالفعل ولا يذكر اجناس الطبيعة الحسيه اعرف عند العقول
وان الطرق البرهانيه تاخذ ما هو اعرف عند العقول الما هو اعرف عند الطبيعة
على ما تصرح به المعلم الاول في اسد العلميه للطبيعيات ولحن نفصله عما قريب في
الامر مه فصل

في سد البرهان

وسد البرهان يقال على وجهين فيقال سد البرهان لحد البرهان مطلقا ويقال سد
البرهان لحد علم ما وسد البرهان لحد العلم مطلقا هو مقدمه غير ذات وسط
على الاطلاق اي ليس من شانها ان يعلق نسبه محمولها الى موضوعها كانت ايجابا او سلبا
لجدا وسط فيكون مقدمة اخرى اقدم منها وقبلها وسد البرهان لحد علم
ما يجوز ان يكون كل وسط في نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون لغير بينه
في ذلك العلم وسط بل اما ان يكون وسطه في علم قبله او معه او يكون وسطه
في ذلك العلم بعد ذلك المرتبه كما ستعرف حالها فيه وكلا القسمين من سد البرهان
منفكان عن حمل واحد منهما احد طرفي النقيض بعينه لا يمكن ان يكون الاخر
برهانيا وفي الفاظ المقدمة الجدليه بان الجدليه وان كان احد طرفي النقيض
طيبين بعينه على ما علمت والمقدمة التي هي سد البرهان ولا وسط له البته لا تنفك
الى العلم كله ولا تفتاز الى موضوعه من العلم لانه ينتهي من جهة عبر العقل فانها
يسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها واما كل شئ يعلق اما بالفعل
افساحاب العلوم يلقبنا وحلها سواء كان حدا او مقدمة في الظاهر انها يسمونها
وضعا والحد بخالف المقدمة التي يكلف المتعلم تسليمها وليست تنفك بعينها بل
بخالف الحد المقدمة التي يكلف المتعلم تسليمها وليست منه وان كان الحد يقال
على هيه مقدمة مسلمة الا ان الوجه هي ما لا تنفك بالكم ووجه المخالفة ان الوضع
ليس يضاف على الوجه بحمول قابل ان يتصور معنى اسم الوجه او معنى ذات الوجه
لانها هل هي كذا او ليس حذا بل لا سبيل الى تلقين ذلك الا بقول يقال على هيه المقدمة
ولا يكون في ذلك منازعة البته لاحد لكن اجبار يوضع له كل اسم انما يقع المنازعة
في الحد دون ما وقعت معنى التصديق لم يحظ ان يقع في التصور واما المقدمة
فانما تورد لتعرف بها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الموضعيه تختص في الجدل
باسم اخر وهو الاصل الموضوع والحد موضوع وليس اصلا موضوعا لانه لا اجاب
فيه ولا سلب وقوم يسمونه وقوم يفتسمون الاصل الموضوع الى مضمون المسامله
وليس في نفس المتعلم راي لخالفه وخصومته مرة اخرى باسم الاصل الموضوع
والى موقوف فيه بحسب ضمان المعلم بيانه في وقته وفي نفس المتعلم راي لخالفه
وخصومته باسم المصادره وربما قالوا وضعا لكل اصل موضوع فيه بصدق تماما كان
اوليا او عمليا الى كان في نفس المتعلم ما لخالفه او لم يكن وربما سمي في المعلم الاول
باسم الوضع وضعيات كراي لخالف ظاهر الحق بقال للسان دون العقل

مثل قول من قال ان الكل واحد وانه لا حركة وربما قصر المتعلم عن تصور الا
وليات العقل اوليه فتصير الاوليات القياسات اليها اوصاعا وذلك اما لنقص
في طرفه اصلي او جلية ترضى او ستي او لستوبين من طرفيه ما رآه مقبولا او في
مشهور يلزم مهارة الاولى له الا بنحو نقيضها وربما كان اللفظ عبر مفهوم محتاج
ان يسأل او يكون المعنى غامضا لا يفهم فاذا فهم اذعن له وخمن فيه فقد يكون
كثير الكلية وحسن رده وبعد عن الخيال وفي مثل هذا قد تستقري الى الطب
الحروبات فينفع كثير الا ان يسفر او ان كان لا ينبت فقد يكرر على الاجوبة
كلها فيجعل لنصب مبادي العلوم حدود ومقدمات واجب فيها في اول القول
او الحس والتجربة او تقياس بديهي في العقل وبعد هذا اصول موضوعة مشكوك
فيها ولكن لا لحال فهم اي المتعلم ومصادرات وليست الاصول الموضوعة في كل علم
من المعلوم ما استعمل فيها الحدود الاوليات فقط كالحساب واما الهندسة
فيستعمل فيها جميع ذلك والعلم الطبيعي قد يستعمل في جميع ذلك ولكن مخلوطا
غير مميز ولما كان البرهان في ان التصديقات بالمبادي الاولى للعلوم كيف يكون
ولما كان البرهان يوقفنا ان التصديقات بالمجهول انما يوقفه البرهان بسبب
مبادي البرهان فمحال ان يكون تصديقنا بها مستفادا والبتة يكفينا ان يكون
متصديقين بمبادي البرهان كلها او بعضها اي الذي ليس مصادرة فقط بل ان يكون
تصديقنا بها اكثر واولى من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا لمقابلاتها اقدم من
تكذيبنا بمقابل النتيجة وليس المقابل بالنقيض فقط بل بالضد وانما وجب
ذلك لانه اذا كان شيء على شيء بمعنى تشترك فيه يجب ان يكون ذلك المعنى
في العلة اكثر واكثر اذا كان من اجله يحصل في الاخر فانا اذا اكثرنا حس
لكن حس احدهما سبب لان يحس الاخر فالسبب اعلى ان يحس اكثر كالوالد
والمعلم للولد والبين حتى ان يظن ان كل سبب لشيء اذا احدهما اولى من الاخر
فهو لنقص الاحراز او لمخالطة من الضد للاخر كما نظن من ان الاولى بالزوجة
ما شارك في نفس للستوادة وكان ازيد ستوانيه فيكون الاحتراز بها ضيعة
حتى يكون الشيء انما يكون اولى بالصدق اذا كان الاخر اولى باللاصدق
فيحالطه شيء من الكذب بل قد قال ان هذا اولى بكذب من ذاك اذا كانا في سعة
سواء لكن احدهما لامر في نفسه اولا والاخر بعد واذا صدق بسر ان يصدقنا
مبادي البرهان لها او بعضها اذا كان هناك شيء مثل الاوضاح والمصادرات افضل من
تصديقنا بالسبب سواء كان وقع التصديق بها بلا واسطة او وقع بواسطة وليس
يكفينا ان يقتصر على هذا من تصديقنا لمبادي البرهان بل ان يكون تصديقنا
بمصادرها ومقابلاتها اقوى من تصديقنا بالنتيجة كما يجوز ان يستحق الصديق
بها دائما يكون هذه سجية للكذب بها دائما وهلم جرا فيما يتبعها لك وليس انما
يكون تكذيبنا بمقابلها فقط بل بمصادراتها لاحد الامرين قبل والاخر بعد كانت
البشر يصدق احدهما بالنسبة اليه نفسه والاخر بالنسبة اليه
نفسه بل بالنسبة الى الاول ويكون التصديق بالاول اشد لهذا الخوف وان شك
هذا الفصل فدعه فلا كبير حرج فيه واعلم ان المتعلم والمعلم الاول

حس قبل ما قبل جميع الذي يأخذ في تعليمه من جهة ما تتهيأ ان كان اخذها كما هو مظنون
عند المتعلم فانما تضيعها وضعفا وهي اصل موضوع اعني الموضوع لا على الاطلاق بل عنده
ذلك فقط واما ان اخذه من حيث ليس له فيه يقين ولا ظن واحد او من حيث في ظنه على ضد
فانما تصادر عليه مصادرة وكان هذا هو الغرق بين المذكور في المعلم الاول المصادرة
وبين الاصل الموضوع وذلك ان المصادرة ما هو مكان مقابلا للمعلم وهذا هو الذي
يلحق الانسان وهو شر هزل يسعله من حيث لم يشعر ظنوا الاصل الموضوع هو الذي
ليس بادي تأمل واما المصادرة فما ليس بادي تأمل كان الاصل الموضوع هو الذي يحضر
المتعلم حقيقة اذا فكر ادنى فكر واما المصادرة هو ما لا سبيل له الى ذلك وليس الامر
كذلك فان الذي ليس بادي تأمل اما ان يكون التأمل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ
على سبيل التلبيس وهو ان يكون الشيء خفيه ان يعلم ثم يذهب عنه المتعلم لا يلتبسه
له لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ واما ان يكون التأمل هو الاستكشاف للمتصور
وليس انما يعرض هذا النمط الذي هو الاصل الموضوع بل قد يقع في الاوائل الحقيقية
فانها ربما ذهب عنها واغفلت حتى انك ترى فيحتاج ان ينبه المتعلم واما التأمل
للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح الا بالوسط ويكون هذا الاستكشاف
هو اتباعا الحد الاوسط في موضع يتسهل على المتعلم ادراكه ويشبه ان يكون
المطالب والمسائل القليلة جدا الاوساط اصولا موضوعة فان كان كذلك
صار كثير من المسائل المستحيلة التي والهندسة التي ينظر فيها المتعلم بادي تأمل
من جملة الاصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة في انفسها التي من حقها
ان يترع في صناعة اخرى اذا كان المتعلم فيها وطنها حتى طرطنه المعلم الذي
ان ما يراه من ذلك صدق في المصادرة ما كان كذلك لكن المتعلم لا يظن ذلك
المعلم ظن مقابله او لم يظن شيئا والموجب لجهله فيه ان يكون عند المتعلم ظن قبل له
الا شبيه ان يجهله يكون المصادرة هي ما تكلف المتعلم تسليمه وان لم يظنه كان
من المبادي او من المسائل التي ليس تعسر عليه تسليمها في درجة
متقدمة فيكون المبدأ الواحد الذي ليس بين نفسه اصلا موضوعا اعتبارا ومصادرة
درجة اعتبار وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبدأ الصناعي بل في بعض
مسائل الصناعة اذا كان بين في الصناعة ويقال ان ذلك المبدأ مصادرة وبالحري ان
يكون ما وضع في اول قليل من امر ويوالفاخطين في جهة الغرض فالمس بها
درجة اذا كان الاوسط لا يجوز هناك الامر ضناعة الهندسة والعجب
طرا الاصل الموضوع يكون خطوطهم في الهندسة اذا الخطوط الخارجة
من المركز الى المحيط متساوية فان قيل لنشكل وليلا ولا يشكل ان المتساوية
لواحد متساويه لم يكون هذا الشكل فانفي بيانه بادي تأمل وذلك
لفرجار يعرف به المعلم ذلك فعلمه ولعمري ان هذا الغافل لو قال ان يفهم هذا القضية
على سبيل التصور لم يسعفه الفرجار كان له معنى ولما علم سبيل التصديق
فلعله يكذب ذلك بانه اذا سمع المعلم ان الدايرة تعني بها شكل خطوط مركزه
كذا رسمه وجد له يمكنه ان يصنع دايرة فهذا لا يمكنه ان يشك فيه بعد ان فهم
وضع الدايرة ويكون بين الذي هو وهم فرض الدايرة بل الذي يجب ان يشكل عليه
هو انه هل هذا الشيء دايرة له وجود ام لا فيبرهن له وجود دايرة ما ان يشكل عليه حال

هذا الخط بعد ان صح عندك الدائرة فرض لها وجود والفرجار كيف يصح الامر العقلي في الهندسة
ولو كان فرجار عقلي لعز ذلك فيه فضلا عن الحسي فكيف يمكن ان يدرك الفرجار حركة
عقلي او حسي الا على ان خطوطا ما محدودة هي متساوية وكيف يلزم من ذلك ان كل
خط تام النهاية له والقوة كل لكل وما ضروريا ان يدرك المتعلم في وجود الدائرة
شركة ذاك معك فرجار يفرضه فان سلم وجود الدائرة لم يمكنه وقد يجد لها ان
يشك في ذلك ثم ان كان متعلم الهلة يشكك في ذلك بعد ان فهم ما الدائرة واسقط الفرجار
على سبيل التنبيه عن العمله فشكك متعلمي لهذا اكثر من ذلك سيغفلون عن تفهم
ان المفاد بها المتساوية لغير ان واحد متساوية حتى يوجد لهم مستطيرة وخطوط
فلتكن لهم على سبيل التنبيه وبجمله فان سبيل التنبيه لا يتميز به العلم المتعارف عن غير
المتعارف فذلك الحق هو انه انما صارت هذه المقدمة مقدمة اصلا موضوعا لان وجود الدائرة
غير بين بنفسه يحتاج الى برهان فوق البرهان الذي يسلم المتعلم صار
اصلا موضوعا بالحري ان يفهم ما يفهم المتعلم الاول على ما اعرفه عنه فكل ما تؤخذ تكلف
قبولها من غير برهان وهو يحتاج الى برهان ولم يعد المتعلم طرق يستدفعه فهو اصل موضوع
بالقياس الى ذلك المتعلم الذي يطرق له القياس الى غيره فاما ان اخذه وهو لا يطرق ما
يطرقه المعلم او يطرق خلاف ذلك فهو محال ذين والمصادرة هو ما يقابل طرق المتعلم
اما بالسلب ما لا يطرق او بالمضاد ما يطرق غيره وذلك حيث يأخذ هذا الذي يحتاج الى
ما يأخذ من غير برهان وهو على امر الاصل الموضوع ما يسمع انه مصلح احد فتسمى
تلك الاوساط محسوبة لان معناه الاوساط في ليت وليس كذلك بل معناه الاوساط
لهوى ذلك العلم متوانكان له وسط في علم اخر او لم يكن ولا شيء من العلوم فقط وسط
والعلم ان المقدمات البرهانية اما التي عليها مطالب كلية انما هي في مواد واجبة ضرورية في
المغالطات البرهانية وانما لها هي في مواد تمتنعه ضرورية واعني بالمغالطات
البرهانية ما تشبه البرهان والبرهان ولا يمكن ان يكون من المغالطات معالطات حدلية غير
برهانية والفرق بينهما ان في المغالطة البرهانية تشبه الاولية ويكون من
امور ضرورية الا ان يكون المطلوب امرا ممكنا فيكون القياس عليه لما لم يمكن
واما القياس على ما ليس منها فانما يكون من ضروريات ومقابلاتها
الضرورية كلية كاذبة في الكل كثيرة وصعوبة مع منها ساعة كاذبة في الكل اذا اخذت
لبرهان ويكون المقدمة منها مضلة للمقدمة البرهانية والمضحك منها مضادة
للمضحكة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة واما المقدمة المغالطية الجدلية
فانها تشبه المشهورة ولا يكون مشهورة عند المعقل ولا جل ذلك الاكثر
ان يكون ضرورية وربما كانت شنيعة وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن
استعمالها في الجدل يكون مغالطة لانها وان كانت صادقة فهي على خلاف المشهور
فان تحسن امر المشهور كاذب وتقبيح امر الشنيع حق فتشبه المشهور والشنيع
الى القياسات الجدلية لشبه الحق والباطل الى القياسات البرهانية فالغلط
في البرهان هو مما ليس يحوم في الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية تقع
لمشهور من القياس وقد يقع لقصد الامتحان وقد يقع شرا وردائة

الفصل الثاني

من الفن الخامس

بالنهاية او وقف كل برهان عند اصل موضوع لا يبان حقا ال الحوان ذلك نفسه لا واسطه

واما الذين طنوا انهم تخلصون عن الشبهه بان جعلوا البراهين متساهمة الى ادلة يبين بعضها

بعض فقد فسخ طرقهم في التعليم فقيل ان البيان بالدور يوجب ان يكون شيء كل واحد منهما

اكثر تقدما واعرف من الاخر وكل واحد منهما اشد تاخرا واخفى من الاخر لانه من جهتين

حتى يكون ما هو اعرف عندنا هو اخفى عند الطبيعة او بالعكس ويكون ما هو اشد

تاخرا هو اشد تاخرا عندنا واعرف عند الطبيعة فان هذا ممكن ولكن الاعرف فيما معلول البيان

الدوري هو الشمس جميعا من جهة واجبه والقياسات التي لها وحلها او القياسات التي لها

الطبيعة محالة لانه لابد من ان يكون ما نوخذ مقدمه في قياس ما اعرف عندنا من النتيجة

ثم قد تكون مع انما اعرف اقدم بالطبع وقد لا تكون كذلك بل يكون ما هو اعرف عندنا متاخرا

عند الطبيعة كحزانات الاسطرلاب واذا كان كذلك وحصل الشيء الواحد بعينه اعرف

عندنا من شيء واقل معرفة منه بعينه وهذا مستحيل حرا والى الثانية ان البرهان

الدوري يكون في الحقيقة بكونه صادرا على المطلوب من ان الشيء موجود لحكم ما لانه

موجود وذلك الحكم وهذا ان كان ربما امكن سهل بيانه في كل شيء حتى اذا سئلنا ان نجد

فلما لان نجد ما كيف يكون الامر من البرهان صادرا على المطلوب الاول وذلك لانه اذا

كان بين مقدمة مقدمه بركانت تلك المقدمه بين بنفسها المقدمة الاولى او بين

بمقدمة او مقدمات بين بنفسها الاولى سواء كانت تلك المقدمات وتلك الاوساط

واحدة او كثيرة اي كثرة كانت فانه انما يتبين الشيء بما سوقف بانه على بيان الشيء

فيكون انما يتبين الشيء ببيان الشيء نفسه وهذا محال لان القول ان الشيء موجود لان

الشيء موجود لا مترقى فيه اصلا محال سواء ان وضع وضعا لا بيان فيه او ان يبان الشيء

موجود لان الشيء موجود فقط ولا اذ فان كان لا نقبل ان الشيء موجود فلا نقبل ايضا

ان الشيء موجود لان الشيء موجود واذ كان لا نقبل ان الشيء موجود لان الشيء موجود

فلا نقبل البيان بالدور والحجة الثالثة انه قد يتبين في اقل وطيفا الاولى ان البيان بالدور

كيف يكون وفي اي شيء يكون وانه لا يكون بالامر الذي يقع في حدود اقلها بل يجب ان

يكون بعضها منعكسة على بعض مساويا او متفاوتا على ما في البراهين فلما وكيف

ممكن ان يتفق ان تكون المبادي الاولى البراهين كلها على هذا الشريطة حتى يتبين

بعضها ببعض الدور وهذه اعني مبادي البراهين كيف محال الا تفق جميعها

ان يكون حدودها متعاكسة فان لم يتفق هذا الذي بعضها لتبين بالدور وبعد ما قبل

ان هو لا تعالجون ان ايراد وايه فانهم ليس ايراد وان تخلصوا من لزوم ان البرهان

اولا بد من ذهاب مبادي البرهان الى غير النهاية فجعلوا مبادي البرهان مختاجه في ان

تعلم الى ما لا تعلم الا بان امرهم الى ان جعلوا مبادي البرهان لا تعلم البتة ولا يعلم

بها شيء على ان بيان الدور لا يخلص من ان الذهاب الى غير النهاية وان الدور نفسه ذهاب

الى غير النهاية ولكن موضوعا يتناهي عنده العدد فالامم تخلصوا من الشناعة

المبطلة للعلم ولا تخلصوا عن ان الذهاب الى غير النهاية ولما كانت مقدمات البرهان

بعيد العلم الذي لا معبر ولا ممكن ان يكون معلوم ذلك العلم الا بحدود غير

كاملة به يجب ان تكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكنة المعتبر عامتي

عليه وهذا المعنى احد المعاني التي يسمى ضروريا فتصحح الوجوه التي عليها يقال

الضروري كائنا او ما نا الى ذلك صح بعض ما يستلف وقول ان كل ضروري اما ان يقال

بحسب الوجود المطلق لا بشرط وهذا الشيء الذي لا يمكن البتة ان يعرض معدوما في وقت

ما الا وقات واما ان يقال بحسب الوجود المطلق وهو الشيء الذي لا يمكن البتة ان يعرض

له وجود لا في وقت ما الا وقات واما ان يقال بحسب وجود محمول ما او علم محمول ما وهو

سلبه وهذا على الخاص منه فيقال لما كان السلب والايجاب ايهما لازما كقولنا

البارئ واحد والبارئ ليس بكثير او يكون السلب والايجاب يسيرا ايهما على الاطلاق

دايما ما دام ذات الموضوع موجودا كما قولنا كل انسان حيوان بالضرورة ما دام

كل انسان وكل موصوف بانه انسان هو الموضوع موجود الذات فانه يوصف بانه حيوان

لا دايما فان كل انسان يفسد ولا شيء اضافه بانه حيوان دايما ويكون ما دام ذات

الموضوع موجودا كل ما دام انه موصوفا بالمعنى الذي جعل موضوعا معه يشاله

كل ابيض هو بالضرورة ذو لون مضرف للبصر لا دايما ولا زوال ما دام ذات الموصوف

انه ابيض موجودا فان بعض الذوات الموصوفة بانها ابيض قد يزول هذا الصفه

عنها هو موجود فيها ويزول ايضا ما يلزم هذه الصفة هو ذو لون مضرف للبصر ما دامت

الذات موصوفة بانها ابيض فانها يكون لا محالة موصوفة بانها ذات لون مضرف للبصر

او يكون الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول موجودا وهذا يعم كل وجود موجود

وفي كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره وما يجيء بعد فان كل موجود ضروري

الوجود او غير ضروري الوجود فانه ما دام موجودا فلا يمكن ان لا يكون موجودا بشرط

ما دام موجودا ولكن تفترق هذا القسم فيما لا يكون لمحموله ضرورة اذا وضع هذا الشرط

البته كقولنا كل انسان فانه قابل للضرورة ما دام ماشيا او لا نوما قابل للضرورة

ويسكن فيما بين هذه الجملة من الضروريات ممكنة للكل من الموضوع وفي كل وقت

وهذا الفارق الاقسام الاخر بان يكون الضرورة معلقة بشرط وقت كاين لا محالة

لا شرط وضع او حمل مثل قولنا ان القمر منكسف بالضرورة اي وقتا ما بعض الشهر

يتقرر وقته بالضرورة وتورق في الربيع بالضرورة وهو حسوا المزهر هذا القسم هو

الذي قبله لان القمر منكسف بالضرورة ما دام مكتسفا وليس كل ما هذا قسمه

عاجبه وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح في سائر الاقسام السالفة

وذلك لان هذا القسم له وقت ضروري لا ممكن ان لا يكون فيه والقسم الذي قبله

ليس له وقت ضروري لا ممكن ان لا يكون فيه والقسم الذي قبل هذا ليس له وقت ضروري

الضرورة اشتراط وجود لعقد واشتراط وجود لعقد صالح في كل وقت وهذا

القسم في وقته ضروري الوجود لانه موجود بشرط وحده فقط بل في كل وقت وهذا

طلاق هو في ذلك الوقت لا ممكن ان لا يكون وليس ان يكتاف الغمر وقد اضافه

كفعود زيد وقيام فعود فيه ولا حاجة لنا ان نطول الكلام في هذا فان المقدار الذي

قلناه واضح والقسم الرابع لا يدخل في اساح السابع البرهاني به الضرورة بدانيا

بل ان كانت من جوار ممكنة اكثر به صلحت ان تكون سابع امكانيه اكثرية

واما سائر الاجناس فيستعمل في البرهان ان كانت محمولة ذاتية وسفل

الذاتي بعد والكل محمول فبيد بليحة مثل لعقه وانما صلحت لان تدخل في البرهان

لانها صلة ان تفيد اليقين وانما صلحت لان تفيد اليقين لان كل واحد منها في

من الجهة التي هي ضرورية صح فيها جميع ما يلزمه من البليحة ممتنع المعبر

وكنا اذا قلنا في كتاب القياس ان كل ج بالضرورة عندنا ان كل ما هو ب فانه
ج كعدد مثلا دائما وبالضرورة او وصف له وقتا ما وبالوجود الغير الضروري
هو موصوف كل وقت ودائما بانه ب وان لم يوصف بانه ج واما في هذا الكتاب
اذا قلنا ان كل ج بالضرورة عندنا ان كل ما هو وصف له ج اعني الضروري فانه موصوف
بانه ب بالعمل معنى اعم من هذا وهو ان كل ما هو وصف بانه ج فانه ما دام موصوفا بانه ج
فانه موصوف بانه ب وان لم يكن ما دام موجود الذات لان المحمول في الضروريات
هاهنا اجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة
فانه ليس اذا وصف شيء بنوع ما حتى ان يوصف بجنسه او فصله او لازمه له
دائما بل ما دام موصوفا بالنوع فاذا زال النوع فقد زال لا محالة وليس كذلك
بزوال لا محالة واما الجنس فربما زال مثلا اذا استحال الابيض فصار مشفا او الحلو فصار
تفها لا طعم له فزال جنسه النوع جنسه وهو الابيض واللون وزال الحلو والطعم وهما
وربما لم يزل كما اذا استحال الاسود فصار ابيض بطل حمل النوع وهو سطح محمل الجنس
ولان المقدمات البرهانية قيل فيها انها يجب ان يكون كلية ولتلبس لم يف بكون
المقول على الكل في المقدمات البرهانية فنقول اما في كتاب القياس فما كان
المقول على الكل بمعنى انه ليس شيء من الاشياء الموصوف بالموضوع فيه
مثلا الا والمحمول كائنا ما كان موجودا لها كان القول الكلي موجبا ومسلوب
عنها ان كان القول الكلي سالبا دائما ولم يكن هناك شرط آخر هو وان الوجود والسلب
يكون في كل زمان لان المطلقات لقد كان يجوز ان يكون المحمول موجودا في كل
واحد من الموصوف فان الموضوع وقتا ما لا يوجد وقتا واما ها هنا فان المقول
على الكل معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع وفي كل زمان يوصف به
لا في كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول وذلك لان
هذه المقدمات كلياتها ضرورية والضروري يبطل كليته تشخيصا اما
ان يقال ان الموضوع واحد البتة الذي حكم عليه بالمحمول موجودا كما كان به الاتفاق
لانه ليس حمل انسان كاتبا او يقال ان من الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس
يوصف بالمحمول كالصبي لا يوصف بالعلم دهرا ان شرطان يجوز المقول على الكل
الضروري فان قال قائل ايكم اخذتم الضرورة ان الى معنى ما دام الموضوع
موضوعا فمن جملة المطلقات في كتاب القياس تركت هناك كليات مطلقة
وكانت كليتها لا يبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان فالجواب انا انما كنا اخذنا
مطلقات ان يرتفع عنها جهة الضرورة وها هنا اثبتنا لها جهة الضرورة
في المحمول حيث كنا جعلناها مطلقة فما كان يقول ان الضروري بادام الموضوع
موضوعا ما وصف به مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل
بل مطلق من جهة امكان اشتراط هذه الضرورة فسواء لا امكان الضرورة
الحقيقة حتى ان المقدمة التي اذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن ان يشترط
الامر هذه الجهة فهي مطلقة اذا خلت من هذا الشرط والجهات تفترق
بعيد بر امكان اشتراط شيء من اشتراط بالفعل وها هنا اذا اشترطت
الضرورة انتفضت بالخلو عن اطلاق اي زمان كان وهذا لم نشترط الضرورة

اذا كانت القضية مطلقة بلا شرط فيه بالفعل لم تنقض بالخلو عن الحكم زمانا ما اذا وجد
زمانا ما وكان لم يشترط دوام المحمول ولو اشترط هناك بالضرورة كان
بالضرورة ما دام موضوعا فالموضوع لم يوجد في بعض زمان اتصافه به لكان
القول منقضا ولتعذر عن هذا من جهة اخرى وهو ان الذي لم يعتبر فيه الدوام زمانا
والدوام زمانا ها هنا هو غير الذي كان يعتبر فيه الامر ان هناك فهناك
انما كان يعتبر ذلك ما بين حرى المطلوب على الاطلاق وهما ذات الشيء
الابيض وذو اللون المفترق لم يعتبر حال المحمول عند ذلك الموضوع من حيث ذاته
تصور وها هنا يعتبر ذلك في شرط الموضوع وهو ما دام ذات الموضوع
موضوعا فاتصفه انه ابيض وهناك لم يكن يشترط هذا بل كان انما يكون
مطلقا لانه ليس يعرض لذات الموضوع دائما بل في وقت اتصافه بانه حبر
فكان ليس كل موصوف بانه اسود فهو بالضرورة ذو لون مفترق للبصر ما دام موجود الذات م
بل ما دام موصوفا بانه ابيض فكان ذو لون مفترق للبصر لا يحمل في كل وقت
على ذات الموصوف بانه اسود بل في وقتا ما وها هنا كذلك ايضا ولكن
انما منعنا ها هنا ان يخلو شيء من الموضوع عن المحمول زمانا اذا اخذنا
الموضوع بالشرط الذي تصدق معه الضرورة وكان هناك يمتنع
هذا خلو ايضا وهذه المقدمة تنعمل في البرهان بحذف
جهة الضرورة وليس تنوى دائما بكون مطلقة الحقيقة اذا جردت
لم تؤول الا الى الوجود فقط فقد اتضح هذا الشبهة العويصة

فصل

في المحمولات الذاتية التي تشترط في البرهان

واذا كانت المقدمات البرهانية حريا ان يكون ذاتية المحمولات للموضوعات غير
عرضيتها فان الغريبة لا تكون على الاولى ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان تكون
غريبة لم تكن مبادئ البرهان علة فلا يكون مبادئ البرهان علة للنتيجة فليتبين ما
الذي هو بذاته فمقول ان الذي هو بذاته يقال على وجوه منها وجهان خاصان
احدهما والوضع وهما المعتمد بهما في البرهان فيقال ذاتي من جهة كل شيء يقول
على الشيء من طريق ما هو وهو ذاتي محمل حتى يكون سواء قلت ذاتي او
قلت مقول من طريق ما هو وهذا هو جنس الشيء وجنس جنسه وصاعدا في
سلسل جنسه وحده وكل مقوم لوجود الشيء مثل الخط للمثلث والنقطة للخط
المتناهي من حيث هو خط متناه وهكذا قيل ايضا في التعليم الاول فاقول
يجب ان يتفقر من هذا ان الفصول صالحة في ان تكون داخلة في جواب ما هو
صلوح الجنس في التعليم الاول ومع الفصل والجنس كل واحد منهما النوع
كالاخير في كونه داخلا في ماهيته ومقولا في طريق ما هو فلا حمل
الفصل الاخير المورد في حد الحس هو انه مقول في جواب ما هو عبر المقول في طريق
ما هو وفرق به بين الجنس والفصل وعبر الفصل المقول في جواب ما هو عبر
المقول في طريق ما هو وبينهما فرق فان على ما رأيناه واوضحناه في موضعه
بهذا وليتعد الى ما ضعفنا الذي قدرناه وهو قول ويقال الذي بذاته من جهة

فانما اذا كان شئ عارضا للشئ وكان يوخذ في حد العارض اما المعروض له كالانف
في حد الفطوسة والعدد في حد الزوج والخط في حد الاستقامة والانحناء ونوع
المعروض لها كالحاجز المتوازي من المساوي زواياه من جهة لقابلية ان يحمل الموضوع
المعروض له بالشرط الذي ذكر فان جميع ذلك لعلة انه عارض ذاتي وعارض الشئ
من طريق ما هو هو وهذان هما اللذان يخلصان من المحمولات في البراهين المعروض
له واللوازم التي يوخذ في حدها جنس موضوع المسئلة ان كان ذلك الجنس
اعم من موضوع الصناعة لم تستعمل الصناعة على الوجه العام بل خصصت
لموضوع الصناعة فمكون الضد المستعمل للطبيعيات يخصها من جهة
النظر فيه بما مكون طبيعيا والمناسبة في الفادير مناسبة مقدارية
وفي العدد مناسبة عددية كعيب يدخل في جزء ما موضوع الصناعة
فاما ما خرج من موضوع الصناعة فلا تعتد به ولا تلتفت اليه ولا يتبع
به من حيث هو خارج نعم ان كان خارجا من جنس موضوع المسئلة ولنسبته
خارجا من موضوع الصناعة فلا يوخذ في حد موضوع المسئلة لاجنبيته
وموضوعه وامر اعم منه ولكن لابد من ان يوخذ موضوع الصناعة في
حد ما جزء وهو تما يدخل في البرهان ان كان المحمول في قولك هذا الخط مساو لهذا
الخط وهذا المضروب في نفسه زوج يحمول اعم من الموضوع وكيف يوخذ في حد
الموضوع فلبشر كل محمول في المقدمات البرهانية يكون اما نفس الموضوع
ماخوذا في حده واما هو ماخوذ في نفس الموضوع اللهم الا ان نقال ان محمولات
المقدمات اما ان يوخذ في حدود الموضوعات لها او يكون الموضوعات
او ما نفومها بما هو من جنس الصناعة يوخذ محدودها في حد المعلم
الاول وان لم نفصح به وكل محمول برهاني لما ماخوذ في حد الموضوع او الموضوع
وما نفومه ماخوذ في حده اما مطلقا كالسطح للمثلث واما بتخصيص يلحق به
ضرورة حتما ان الخط اذا حمل عليه المساوي فانما حمل عليه المساوي لخط ما
وهو مخصص والعالم اذا حمل عليه انه واحد حمل عليه الواحد في العالم لا الواحد
مطلقا وهذا ايضا مخصص له بقوة او بفعل واما كيفيه اخذ ما يقوم الموضوع
في حد العارض فذلك ان يوخذ من موضوع المعروض له اجنس المعروض له من موضوع
جنسه اول كما يوخذ العدد في حد مضروب علاج زوج في حد دفوف والمثلث
اي جنس مساواه مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الاخر ذي في نفسه فان
موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية ولكن يوخذ في حد المثلث
او موضوع جنسه مثل المساوي الزوايا القائمتين او جنس
موضوعه مثل المساواة للخط جميعه هذه يقال لها اعراض ذاتية فما كان من
المحمولات لا ماخوذا في حد الموضوع ولا الموضوع او ما نفومه ماخوذ في حده
فليس بذاتي بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض
للفرس وان كان لازما له ما دام موجودا فهو كما قلنا انه محمول حقيقة
ليق الحمل في الوضع ولا يقال البرهان يقال لما يعنيه غير مفوم لشئ موضوع او في
موضوع نفوذ البرهان بذاته واما الماشي والمحمولات التي مثل ان يحمل منها بعضي في

انه مثل معنى الماشي ويقتضي شيئا اخر هو الموضوع له طبيعي ولا واحد منهما
مقتضر الوجود والدلالة في المعنى على انه قد انتهى هو هو وانما يدل الضامد انه
الشئ الذي هو سبب الشئ موجب له ان الذي لمعه الموت بذاته لا مثل ان العرض
يوثر مشي ما يوثر المشي انسان معترض على كتف وسائر كل ما كان انفاقا ويقال ايضا
بهذا انه لما كان من الاعراض الشئ اوليا اعني هو لي اوليا انه لم يعرض لشئ اخر يعرض له
قبل ما كان لا واسطة فيه من العارض والمعروض له وكان والمعروض له سببا ان يقال انه
عرض في شئ اخر كما نقول جسم ابيض في سطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض
لان السطح ابيض وقد تطلق لفظة ما بذاته مرادفة لما هو مقول من طريق ما هو على
المعنى المذكور في هذا الفن وقد تطلق على معنى اخص واشد تحقيقا
معنى به ما عرض للشئ او قال عليه لذاته وما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل
امر اخص منه وحينئذ يستعمل على هذا المعنى في التعليم الاول فقد يسمى شرط
الاولية فلذلك من غير استثنا وشرطا نخرج منه انه يجب ان يكون اوليا وازلم
يفهم ذلك لتشوش ونقص قيل ما كان يجب ان يقال الذاتي انه هو الذي ما هو
هو هو السبب فيها ثم لم نفهم هذا الاشتراك الاول ولذلك انه قيل انه لا الموسيقى
ولا البياض بذاته الحيوان لان الموسيقى من خواص الانسان فيكون الحيوان
بسبب انه انسان واما البياض فلانه جسم مركب من هذه الاعراض الذاتية
ما هو ضروري مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو غير ضروري مثل
الضحك بالفعل للانسان وقد يغلط من عدول بعض الناس عن المجه في هذا
الباب ليسوقهم ان طن ان المحمولات في البراهين لا يكون الا من المقومات
لان لا ما جوز الغلط عليه في تاليه في كتاب انالوغوجي ان يسمى
المقوم ذاتيا ولا نفهم هناك من الذاتي الا المقوم طن ان الذي في كتاب
البرهان ذلك بعينه وهو العلل قال وليس كل علة فان الفاعل والغاية لا يصلح
ان يجعل احدهما وسط برهان بل المادة وما يجري مجراها وهو الجنس والصورة
وما يجري مجراها وهو الفصل وان محمولات المطالب اضافي محمل باعيانها
وانما تكون المقدمة الكبرى ذاتية اذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم
للموضوع وقال ان الحد الاوسط يكون ذاتيا الكلي الطرفين بمعنى المقوم
وحس يسمو قسمه الذاتي للعلم الذاتي في كل القسمين المستعملين في الحمل
لحسبانه الماخوذ في الحد فظن ان القسمة هكذا ان من الذاتيات ما هو
محمول ماخوذ في حد موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ في حد المحمول
لبرهان ذلك المحمول كون ذاتيا للموضوع بل الموضوع وقد دامت بعض
المتفسيرين الى المعرفة كان عسان هذا الانسان اقول الى طبيعة فقول
عليه في المنطق ما عتقد جميع هذا فان لازمه لزوم هذا المحال قال ان كل
محمول ضروري غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى للخاصة التي للنوع
النوع كله في كل وقت وان الخاصة مما لا يمتنع مفارقته وان كون
المثلث المتساوي الساقين زواياه تعدل قائمتين مثلا وليس عند القائل
فصل الا خاصة وان هذه مقومات لموضوعها ومع ذلك فمحمل الحد

الاوسط علة موجبه الاكبر فلكون البرهان برهانا ونعترف ان ذلك كبرى اما يكون مساويا
ونعترف لكل مفهوم علة والمعلول البين لمفهوم محمول الكبرى المعلول
البين مفهوما للاصغر وقد فرض محمولا ذاتيا لمعنى المفهوم ومنع ان يكون لاصغر
مفهوم ومع ذلك فان المقدمة بكون ذاتية ومحمولها البين ذاتي لمعنى المفهوم
ونعترف ان المعلول ايما كان لازما عن العلة دايما لا يفارقه وايضا فانه موقوله ذلك
نعترف ان مثل المساوي وزواياه لقائمتين ان كان مفهوما المثلث فلا يكون
المثلث مفهوما للازم المفهوم علة والشيء لا يكون للشيء الواحد علة ومعلولا لاستحيل
العرض ولان كل مفهوم متقدم والمتقدم لا يكون متاخرا من نفسه ما هو عنده
متقدم ونعترف انه البين كلما هو مع شيء ايما هو علة بل يحتاج ان يكون مع المعية مقدما

ونعترف ان كل ما هو مع الشيء غير مقوم فمحمول المحمول في الاكثر لانه ذاتي مقوما للاوسط ولان ما ذكرنا في الرصاص للاكبر عنده

ونعترف ان كل ما هو مقوم بالاوسط وانما كان غير مقوم فيلزم ان يكون مقوما للاكبر
من عقول هو لا وان نعلم ان جميع المطالب في علم الهندسة والعدد تطلب عن امور لازمة
لبسيط مقومة بوجوه فانك لا تجد فيها قياسا تطلب محمولا جنسيا او فصليا
والعجب من ذلك الاول للشبهة اذا نكر ان يكون العلة الفاعلة وسطا بين العلة
في الحال صنف المثل متوسط فاما الارض فالوسط في اثبات الكسوف وذلك
في الخفيفة علة فاعلية للكسوف ويوخذ في حد الكسوف والعفونة يوخذ في
حد صنف الحمات وكثير من الاسباب الفاعلية والغائية يوخذ في الحدود
والبراهين كما مر بعد والعجب الاحق انه جعل الاوسط ذاتيا للطرفين في جنبه
ان الذاتي هو المتقدم وجنب ان الحد الاكبر ذاتي للاوسط فكيف يكون الاوسط
مقوما متقدما وهو ملازم لمقومه بعينه متاخرا والعجب فيما مثل الاوزاعي
هو قيام الارض الوسط وذلك علة لانخاف الضوء مقومة له لا مقومة
وعارض حاصل للقمر الذي هو الحد الاصغر لا مقوم له وتما لغوهم ما قال في
امر الحد وانه مناسب للبرهان فمحسوب ان كل برهان يحمل الحد والحد
الحد الذي الحد كان المطلوب هو الحد الاوسط او الاصغر وليس حد ذلك وانما
يكون ذلك بين الاوسط والاكبر فان القائل ان القمر مقوم الارض بينه
وبين القمر وما قامت الارض بينه وبين القمر او شبهه طلبة بالشرط لكن الوسط
فيه حد القمر والامر حد والاكبر حد الاوسط بمعنى المقوم والاصغر حد
لانه معلول لكل الاوسط والاكبر كل واحد منهما او مجموعهما كما ستعلم حد المطلوب
الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض الحالة للقمر والبين شبيه بمقوم له
حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذي عندهم وهذا التطفيل انما يعرض لهم من تركيب
احدهما بسبب ما حرت به العادة من استعمال لفظة الذاتي في كتاب
ايساغوجي ولم يعلموا انه لا الذاتي ولا العرضي ولا الكلي في هذا الكتاب
هو مما مثل في كتاب قيله والباقي للتحيم امر البرهان اذ جعلوه من الاثبات
المقومة اذ كان الذاتي في المقوم يحتمل عندهم انه اشرف والبرهان ايضا
بالخصيصة هو اشرف فيتوهمون انه يجب ان يكون مقدمات البرهان
من الاشرف لا غير كما لو قال قائل انه لا يجوز ان يكون برهان على طالب

لا جنس له

اولا يجب ان يحور برهان على الامور الطبيعية والتعاليمية بالمناسب البرهان الاشرف
من الامور وهو الامر الالهي فان كان الاشرف في هذا الباب مدخل كان المدخل البين
على سبيل شرف المناسبة والتقدم بالشرف الاخر وكان يجب ان نعتبر هذا
في المبادي يجب ان نعتبر ايضا في المسايل فيكون انما يجب في المقدمات ان يكون ذاتية
المحمولات بمعنى المفهوم القايم بالشرف اذ كانت مخصصة بالعلم الالهي لشرفه الذي
ليبرهن به الشيء وامثاله ولا يجب ان نصغي الى الجدل العلمي الى ما يفرع اليه القاصرون
من حصر الذاتي في الشرف وذا حسبتهم الى الموجود في اكثر الامور ولنعرض عن اقوال
هولاء الحاجبين ونصير الى غرضنا في تحقيق الاعراض الذاتية فنقول انا سميت هذه
اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشيء اجنبي ذات الشيء فلا يخلو عنها ذات
الشيء او جنس ذاته اما على الاطلاق مثل ما للمثلث من كون الزوايا الملث مساوية
لقائمتين واما بحسب المقابلة بحسب المضاف او بحسب العدم الذي لقابله حسبما
مثل الخط فانه لا يخلو عن استقامة او انحناء والعدد عن زوجية او فردية وفي
الشيء عن موجبها وسالبه فاذا الجميع في هذه العوارض اذا كان الموضوع لا
يخلو عنها بالجهة الوجهين المذكورين وكانت ليست لغير الموضوع او جنسه
كانت مناسبة لذاته فلو كان الموضوع لا يخلو عنها ولا يوجد لغيره من اشياء
غريبة من ذاته او جنسه مثل السواد للغراب لما كانت ذاتية لوجوه
اذ كانت لا تعلق لذاته ولا بذات ما تقومه ولا ذات الشيء مقوما لها ولو
كان الموضوع يخلو عنها الا الى مقابل مثلها المسلوب فقط لكانت ذات الموضوع
لا تقتضيها والمقارنة ولا هي للمقوم لها فاما اذا كانت من الامور اللاحقة
للموضوع التي لذاته ولحصة جنسه ولنوعه مطلقا ان على التقابل صارت
فيستحق ان تسمى اعراضا ذاتية ونقول ان الاشياء الموجودة في موضوع موضوع
الصناعة ليست اعني في موضوع موضوع لمسايل اعني التي وجودها ان
يكون فيه هي التي تعرض لذلك الموضوع لذاته ولانه ما هو هو واما الامور العرضية
التي ليست تعلم الصفة فانها وان كانت لازمة فهي خارجة ان يعد الموضوع
اثرا من الاثار المطلوبة له وكيف وهي اعم من تلك الاثار ان تلك الاثار انما توجد
في الموضوع وهي توجد خارجة عنه فان اخذت من حيث هي مخصصة بالموضوع
صارت ذاتية ما خوذا في حدها الموضوع واعلم ان الاعراض العرضية يجعل
مطلوبات في مسايل الصنايع البرهانية وذلك لانها ان اخذت من حيث تخصص
موضوع الصناعة زال بذلك غرابتها وانما يجوز ان تخصص اذا كانت مناسبة
للموضوع او جنسه او ما هو كالجنس ويجوز ان يقام العام والمخصص للمخصص في
عالم الكون كذلك ليس يمتنع في البرهان وان اخذت مطلقة فليس في
وجودها الموضوع الصناعة من حيث هو موضوع الصناعة اذ قد توجد في غيره
لا يكون النظر فيها من حيث تخصص الصناعة ثم العلم اما الجزوي
واما كلية والعلم الجزوي انما هو جزوي لانه يعرض موضوعا ويبحث
عما يعرض له من حيث هو ما هو هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن
العلم الجزوي جزويا بل كل علم وكل علم صار النظر ليس في موضوع

النظر ص من الموضوع عارض

محصوص بل شأن الوجود المطلق وكان العلم الجزوي على الكليات ولم يكن للعلوم مباينة
مثال هذا ان علم الحساب يحمل علما على الجبر ولا يجعل له موضوع على جملة ومو
العدد فينظر فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فان كان ينظر في العدد ايضا من جهة
ما هو كم او كان الطبيعي سننه ينظر في المقدار من جهة ما هو كم كان الموضوع لهما
اعم لا العدد والمقدار وان كان ينظر في العدد من جهة ما هو مقدار او ما في
ذو مقدار فيكون ينظر في عارض المقدار من حيث هو مقدار واذا كان ايضا حين
ان ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد فان ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد
فكان العلمان علما واحدا وكذلك ان كان هذا ينظر في المقدار من جهة ما
يلزم من قبل الحركة فيجوز له ان ينظر في الشيء من جهة ما يقبل الحركة فلم
يتميز علم عن علم وكان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود
كان له ان ينظر فيما يعرض للموجود من حيث هو موجود فكان الحساب لا يفارق
الفلسفة الاولى وكذلك اذا كان موضوع صناعة ما اخص به ولكن صاحب
الطب مثلا او لبحث عن الانسان وطلب عارض غريب ليس للانسان من جهة ما هو
انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة فان السواد للانسان من جهة
ما هو جسم مركب تركيبا ما والحركة من جهة ما هو جسم طبيعي وكان له ان ينظر
فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب او من حيث هو جسم لكان الطب
هو علم العلم الطبيعي الكلي [illegible] علم الجزء فكان يجوز ايضا ان ينظر ولا
او كان يجوز كل واحد منهما العلم الطبيعي ليس ان يخلط سواد الانسان
سواد هو حال [illegible] ذلك الحال يكون للانسان حيث لا يكون خصيص بسببه فقط بل
بسبب لحم خاص لذلك الخاص [illegible] السببية فيه [illegible] الاعراض الغريبة
لا ينظر فيها في علم من البرهانيات فاذا اتفق ان ينتج شيء مثل هذا في علم ما فان
كان من مقدمات صادقة فانما يكون بيانا على سبيل العرض لا في مثل هذا
القياس اما ان يكون الاوسط غريبا والاكبر فان كان الاوسط امرا غريبا
من هذا الموضوع ويكون مناسبا لموضوع اخر وللعلم الكلي فيكون البرهان
بالذات من صناعة اخرى [illegible] من هذه الصناعة بطريق العرض وان كان الا
وسط مناسبا للامر الاكبر عليه لا يكون لانه [illegible] من جنسه
والا كان الاكبر مناسبا ولا الاصل شيء داخل [illegible] فيكون من حيز الاوسط
يكون بينه وبين الاكبر اوسط اخر فقد ترك الجنس [illegible] لا عن وجهها
الذي [illegible] معرفة [illegible] لا مقدمة تحل ان هذا على
اما مبدأ العلم واصل موضوع لا يتصل [illegible] ذلك القياس مطلقا ولا يقين لان من اصل
موضوع ولا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض وقد [illegible] ان البيانات
لا تستعمل في البراهين ويستغنى عنها وان كان لا بد [illegible] ما لا يكون علة
ذاتية للطرف الاكبر فلا يكون البرهان برهان لم ولا برهان ان على ان
هذا النظر الاكثر فيه [illegible] برهان [illegible] البرهان لم يظهر لم
في هذا الكتاب [illegible] خارجا عن القياسات التي في هذا
الكتاب فصار ذلك جدليا ومغالطيا وغير ذلك [illegible] ليس بحسب الكتاب

صاحبه

بان ينتج شيئا صدقنا من مقدمات صادقة ما حوزه من حيث هي صادقة جدليا
او مغالطيا ولا سيما حقه ان يبان في اخره من الصور الخارجة عن البرهان
وللاقسام الصناعة القياسية اكثر من هذه الخمسة [illegible] الكتاب يشتمل
على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطي اليقين الاتم [illegible] ما يعطيه
مع الكم ويكون العارض من العرب [illegible] لا يتعلمه الا بعد القياس خارجا عن
البحث الذي في البرهان ولم يوجب ان لا يكون اليقين [illegible] القول من يقول
ان ما لا يعرف بعلة لا يكون به يقين فانه يجب ان لا يتوقع اليقين الباري اذ
لا سبب لوجوده ويعرف انه صانع السعي في طلبه هو اقبل الشيء الذي يطلب
العلم وهو اليقين الباري تعالى [illegible] ان نعم ان العلة في تعريف هذا العلة
ما هو مفهوم كلام المعلم الاول [illegible] ويجوز هذا العارض اما اجل وشيئا
كان الاكبر اما مساويا واما اعم منه وكيف كان الاكبر كان امرا اعم من موضوع
الصناعة وذلك لان ما ساوى شيئا اقع خارج موضوع الصناعة هو واقع
خارج فضلا عما هو اعم منه واذا كان ذلك [illegible] الاكبر من الاعراض الذاتية
بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان الاوسط عرضا غريبا
اعم منه [illegible] العلامات التي [illegible] على ما قيل في الفن المتقدم
ويكون مثل هذا البيان بيانا ان وقع حقا فانما ينفع حقا على سبيل العرض

جاز ذكره ... العلم اذ هو

فصل

في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى الاولى
وتتميم القول في المسائل

وقد كان المقول على الكل في كتاب القياس محمولا على كل واحد وان لم يكن في
كل زمان وكان المقول على الكل في كتاب البرهان محمولا على كل واحد وفي كل
زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور ثم قد يختلف في كتاب البرهان
المفهوم من المقول على الكل ومن الكلي فان الكلي في كتاب البرهان هو المقول على كل واحد
في كل زمان اولا ولا يكون كليا باجتماع شرائط انه في كل واحد من نوعي البراهين
محمولا اولا وقد يقال عنه اولي فاذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع مثل
الحيوان والفصل والعرض اللازم فانما يكون اوليا اذا كان يحمل اولا [illegible]
منه ثم يحمل مع ذلك الشيء عليه فانا اذا قلنا كل انسان جسم فان الجسم ليس اوليا
للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان ويجوز حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان
فلا نتوقف حمله على الحيوان ان يجوز حمله على الانسان ولا يحمل على الانسان
الا وقد حمل على الحيوان والشيء الذي يكون لشيء ولم يكن لاخر ولا يكون للاخر
الا وقد كان له هو السابق وقبل كونه للاخر واذا اعتبرت ضابط ما قال
اولا وقد وجدته يدخل في هذه الخاصية كان الطبيعي والعلمي والمكان
او الزمان او الشرط غير ذلك [illegible] كل محمول على اعم من الموضوع فهو محمول
على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا وعلى هذا القياس اذا قلنا كل [illegible]
المثلث [illegible] في المتساوي [illegible]
الساقين [illegible] وهذا الاول [illegible] اعم من الموضوع كالجسم
في المثلث الاول [illegible] مساو لمثل ساويان الزوايا

لمستت اعراضا ذاتيه لاجناس البعض بل رسما وقعت في الكم فقد عرفت الكلي الاول
الخاصي وغير الخاصي بما اشرنا اليه اشارة ما وسهل من ذلك تعلم ان من
المجمولات الاوليه المقومة لماهية الشيء ما هو خاصته كالحد وبعض الفصول
كالجنس للحيوان ومنها ما هي غير خاصته وان كانت اوليه كالجنس وبعض الفصول
مثل المنقسم بمتساويين للزوج والناطق للانسان غير مميز الناطق مشعر بما
للانسان والملك والجنس او غير خاص والحداد او خاص واما المجمولات التي هي اعراض
ذاتيه لها اوليه خاصيه كحال زوايا المثلث للمثلث ومنها اوليه غير خاصيه
مثل كون الزاويتين من جهة واحده مساويه لقائمتين ذاتي اول للحط
الواقع على خطين المصيرة زاويتيهما متساويتين والحط المستقيم الخاص لاحدهما وهذا
الحط وان كان واحدا بالذات هو سار بالمعنى الواقع على خطين الى اعلى او في جهه
واحده منتسا وقيمتين والحاصل بهما الحط المستقيم الذي هو المتبادل بين
حصر الفصل اذا لم يكن جنسا وفصله اوليا للنوع وعسى ان يهم انهما قالوا
هذا في الفصول المساويه ولعل انه قد يكون البرهان ان لا على ما المسترسل اول
فان الاوسط اذا كان اعم من الاصغر في الاكبر كما في الجنس الكلي وحمل عليه الاكبر فان
الاكبر لا يكون حمله على الاصغر اولا بل يكون البرهان عليه اولى كما في
برهان ان الاصغر برهان ان وفي جمع الامران جميعا كالبرهان على المثلث المشتمل
زواياه الثلثه مساويه لقائمتين وهذا حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر
ستوا كان الاكبر مساويا للاوسط في هذا المثال او اعم منه لكنه ليس يقال على ما هو
اعم منه وعلى ما قد علمت والاعراض الذاتيه قد يكون خاصة للموضوع مثل
متساوي الثلثه لقائمتين فانه ذاتي للمثلث ومساويه وقد يكون عرضا خاصا و
ذاتيا وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتي للمضروب في الفرد في الزوج ولا غير خاص
اما انه غير خاص فظاهر واما انه ذاتي فلان العدد وهو جنس موضوعه يوجد
في جمله العرض الذاتي الخاص فقد يكون متساويا وقد يكون الاقص من الشيء على
الاطلاق واما المساوي فمثل مساواة الثلثه لقائمتين فانه متساو للمثلث
واما الاقص فمثل الزوج للعدد واما العرض الخاص فيكون اما الخاص على الاطلاق
واما المساوي فمثل مساواة الثلثه مثل ما مثلنا به قبل واما الخاص من وجه
واعم من وجه مثل المساواة فانه من الاعراض الذاتيه للعدد لان جنس العدد
يوجد في جمله وهو الكم والكم اخص من العدد من وجه لانه يوجد في بعض
العدد واعم منه من وجه لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان من
الاعراض الذاتيه على هذه الجمله وكان منقابلا فانه يقتسم موضوعه كالعدد
هاهنا وانواعا اخر كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك ومن موضوع
الاعراض الذاتيه ما هي الحقيقه انواع او اجناس متوسطه او عاليه مثل
الانسان لاعراضه الذاتيه ومثل الحيوان الجسم والكم فان كل واحد
منها اعراض ذاتيه على ما قلنا ومنها ما يشبه الاجناس انواعا وليست
وهي المعاني التي يقال على كثيرين ولكن لا بالتسويه وهي لوازم غير داخله في ما
هيه الاشياء الداخله في المقولات مثل الوجود والوحدة وما شبههما من
الاجناس العالية وقد عرض ذاتيا يبحث فيها فيما بعد الطبيعة

ما ليس بمقسم ومنها ما هي داخلة في الماهية كما في المثال الاول وربما كان
عرضا ذاتيا كما في المثال الثاني ويجوز ان يكون الموضوع الذي يعرض له العارض
اولا مفهوما الماهية الموضوع الذي يعرض له ذاتيا مثل كون الزوايا اعدادا للمضروب
لها اولا للعارض الموضوع واما متساوي المسافتين ما يعرض له تلك ثانيا فانه صورة له
جنسه وعارضا ثانيا له وحلس لفوقه ويمكن ان يكون عارضا او لملعارض الموضوع
مثل الزمان فانه اولا للجوهر الجسم والحركة عارضه الجسم وعسى ان لا تكون
هذه الاولية معتبرة في هذا الموضع بل يكون الاولية في هذا الموضوع ان
يكون الشيء محمولا على العدد من اقرب ما يقبل انه اولا منه وان كان محمولا عليه
بوسط مساو وكل برهان يقوم على شيء غير اول فانه يكون البرهان قائما عليه
بالحقيقه بل في الحقيقه انما قام على ما هو اول فان من يبين ان كل مثلث متساوي
المسافتين فانه يراه انه مساو لقائمتين ولم يتبين ذلك في الحقيقه من حيثه ما هو
متساوي المسافتين بل من حيثه ما هو مثلث وليس من شرط الاول ان لا يكون
معه وبين الموضوع واسطة فان بين هذا العارض للمثلث وبين المثلث وسائط
وحدودا مشتركة كلها عوارض قريبة منه بل الشرط ما قدمناه اولا واما ما كان
ليس محمولا على كليه الموضوع فلا يمكن ان يكون هذا من جمله ما يبان الا داخله
ولا هو من جمله الذاتيات الداخله في انواع الشيء او الاعراض الخاصيه
الذاتيه للموضوع الكلي انما يحمل على كليه الموضوع تسبيل المقابل على ما قلنا فاما
القسم الاول فنحو مثل الفصول المقسمه للجنس التي لا تقسيم نوعا تحته البته لكون
فصولا اوليه للانواع من جهة انها تقومها ولا يقوم اجناسها ويكون فصولا
اولية للاجناس تقسمها ولا يقتسم انواعها واما القسم الثاني وهي العوارض الخاصيه
لجنسه ما الى لا تعمه والحاجة الى ان يصير الجنس نوعا ما معتنا فيها جدا لقبول
مثل ذلك العارض مثل ان الجسم لا يحتاج في ان يكون محركا او ساكنا الى ان
يصير حيوانا او انسانا او حجرا بل يكون محركا او ساكنا اذا كان الانسان
قد قلنا ما كيفيه اوليه كل صنف من الذاتيات واعلم انه فرق بين ان يقال مقدمه
اوليه وبين ان يقال معلومة اولا فان المقدمة الاوليه هو التي لا يحتاج
ان يجوز بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق واما الذي يحتاج
فيه الى تبين اما يحتاج الى وسايط فالمحمول انما يكون كليا وذاتيا بالبرهان
اذا كان مع كونه مقولا على الكل في كل زمان اوليا وما كان من الاعراض
الذاتيه ليس خاصا بالنوع الذي وجد له بل هو ذاتي للنوع بان جنسه يوجد
في جمله وذاتي للجنس بانه نفسه يوجد في جمله وقد يكون اجناس الاعراض
عراض الذاتيه ذاتية للموضوع مثل ان زوج الزوج كما انه عرض ذاتي
واولي للعدد دخل في جنسه وهو الزوج وقد يكون ذاتيا للموضوع وان
لم يدخل في جنسه مثل ان جنس الزوج وهو المنقسم ليس عرضا ذاتيا للعدد لانه
يوجد في المقادير ايضا لكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم فوصل ما كان عرضا
ذاتيا للموضوع من الوجه الاعم ربما لم يكن جنسه ذاتيا له لان الموضوع قد يجد ان
لا يحاله ذاتيا لجنس المحمول او ما يقوم مقامه مما في غير الجنس فيكون
ذاتيا لجنس الموضوع مثل الذاتيه للاعراض لا انها تنفع اجناسها

شل القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب والممكن وقد يكون ايضا لامور اخص
من الواحد بالموجود كالانواع الظاهرة او تكون متقولة كما بينا ان المساواة والا
مساواة غير تختلفان دائما ان العدد وكنا بينا انهما غير خاصتين بالعدد لكل
عدد واما ان يكون مساويا او غير مساو وينقسم العدد الى هما فنسمه مستنوفاة
وايضا فان العدد ينقسم الى الزوج والفرد فنسمه مستنوفاة ولكن قسمة العدد
الى المساوي وغير المساوي ليست قسمة اولية لانها ليست بعدد ولا تحت العدد ولا
ينقسم بذلك مثل الخط والسطح والجسم والزمان وايضا تحت العدد ينقسم كل واحد
فان كل كم اما مساو واما غير مساو فاذن القسمة تحت العدد واما الزوج
والفرد فهي للعدد فنسمه اولية بالقياس الى جميع ما ليس بعدد وكذلك فان تحت
العدد لا ينقسم بهما فنسمه مستنوفاة فلا يقول كل كم اما زوج واما فرد
ويقول ان القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون بتقابل كقولنا كل
خط اما مستقيم واما منحن وكل عدد اما زوج واما فرد وقد يكون بغير
تقابل كقولنا ان من الحيوان ما هو سابح ومنه ماش ومنه راحف ومنه
طائر ويقول ان القسمة المستنوفاة الاولية اما ان يكون بفصول او لا تكون
لتحتها الى الجنس ونسبتها الى النوع مختلفا في الاولية على ما بينا وان كان
يشبه الاولية في كل امر واما ان يكون لعوارض هي للجنس ايضا اولية
مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو وقولنا كل جسم اما منحن
واما مستقيم وهي عوارض لا تكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها
وذلك اذا كانت العوارض انما يعرض للجنس اذا صار نوعا معينة مثل قولنا
كل عدد اما زوج واما فرد فالزوج والفرد ليسا يعرضان للعدد اولا
ما لم يصر العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا ولا فردا لان الزوج والفرد عوارض
لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضاحك وغير الضاحك وغير
ذلك لان هذه عوارض تعرض للانواع لعلل فيها من طبايعها النوعية ولا يكون
طبيعة الجنس كذا ان تعرض شيئا من هذه العوارض فقولنا من حيث القسمة الى
الجنس واما بهذا النحو فليست اولية والقايلون بتمييز الامر ان الجنس ذا
طبيعة الجنس مخصوصة مثل قولك عددا ما او جسما ما فان امكن ان يكون
الجنس ايضا مجانا لان تعرض له الامران بحالين فهو وضعها اولى وعند هذا الامتحان
يكون جنسا ما يمكن ان تحرك فان لم يكن لم يكن جنسا عددا ما يصلح ان
يكون زوجا فردا فاذن طبيعة الجسمية قابلة لان تصورهما وقد عرض له
الامران معا ان تنقسم الى زوج وفصل لهما وليس طبيعة العدد كذلك
بتصورهما وقد تعرض لها واحد من الامرين ما لم يجتمعا لها في الذهن معا
بها يتبين لك حينيذ ان لحقها ذلك العارض بحسب لحقه ذلك العارض وقبل
ان يكون مرادنا بالقسمة الجنس ما ليس مستنوفا اولا اولية لها فهو اول لما فوقه
كقولك كل عدد اما زوج واما مساو واما ناطق او ما شاكله كقولك كل
جسم اما زوج واما فرد ويقول ايضا ان القسمة التي تكون اولية للجنس الاعراض
التي انقسم اليها بالسوية اولية للجنس بكل ذلك على اقسام منها اما ان يكون
تلك الاعراض كل واحد منها انواعا

ملك اما ان يكون زاوية منه مساوية للباقيتين او زاوية منه اعظم من الباقيتين محمودين واما
ان يكون كل زاويتين منه محمودتين اعظم من القايمة فالاول عارض خاص بالمثلث القايم الزاوية والثاني
عارض خاص بمفرج الزاوية والثالث عارض خاص بحاد الزاوية واما ان يكون كل واحد منها اوليا
وغير خاص مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل حيوان اما ماش واما سابح واما طائر واما
راحف فان كل واحد منها وان كان اوليا لنوع ما فلا يكون خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا
خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك واما غير ضاحك فالضاحك اولي
خاص وغير الضاحك اولي غير خاص بقول ان السبب في انه لم قيل ان الزوج والفرد عارضان
للعدد وليس بنوعين او فصلين مقسمين ظاهر وهو ان النوع من العدد يعرف بمبلغه وهو كمال
حقيقته وماهيته ويعرف ما معنى الزوج والفرد ولا يعرف له الزوج والفرد الا بعد ان يقسم
بمساويين اوليين بتقسم مساويين ويكون نوعيته وهو مبلغه لا تقتضي ان يكون منالة
انقسام متساويين ومقابلا والزوج والفرد لا يخلو اما ان يكون كل واحد منهما حاصلا لذلك النوع
من العدد او فصل جنس او فصلا خاصا او يكون بعض النوع وقد علم بعض ذلك النوع كيف لا يمكن
ان يكون عارضا لازما وكيف يمكن ان يكون فصلا خاصا له وقد يوجد الزوجية لنوع اخر والفردية
وليس يكون جنسا او فصل جنس او شيأ من الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان نفهم معناه ومعنى ذلك
العدد لا نعلم هو اله وكانت الذاتيات ليست المحمولات التي تلزم في كل وقت بل التي لا يمكن ان
ينزع معناها عما هو ذاتي له مثل معنى العدد مثلا لا يمكن ان يعقل ما العدد ويحمل ان الاربعة عدد
حتى يتامل ونتبان للعقل الا ان لا يكون معنى العدد مفهوما ولا يكون احضر في الذهن مع معنى
الاربعة ونحن قد علمنا ما معنى الزوج والفرد فاذا احضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل الف
او خمس مايه امكن ان نشك فلا ندري في اول وهلة انه زوج او فرد حتى نستبين ونتامل حال
الانقسام منصفين او مقابلا فنوع فكر ونظر وان كان عددا تعرف ذلك فيه سرعة او كانه
في اول وهلة مثل الاربعة والثمانية فاما نحكم بسرعة انه زوج لا لاجل انه ذاتي للاربعة والثمنية
ولكن لانه قيل فيلوح لنا انه متصف عن قرب ولو كان لا يلوح ذلك لكان يوقفنا الى ان
نستثبت فاذا السبب ان كون اربعة زوجا ذاتية بل لظهور عارض اخر عرفناه له وهو التصنيف
وهاهنا وجوه اخر يعرف بها ان الزوج عارض لا ذاتي لاضاف العدد لانحاج الى التطويل بها فاذ
كان الزوج والفرد عارضين لاضاف العدد وليسا بفصول ذاته ولا اخايرة ولا يمكن ان يكونا
نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين لان الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع
فمتى ان يكون كل واحد منهما عرضا عاما للناس الى نوع نوع من العدد وعرضا خاصا
بالقياس الى العدد **فصل** قلنا في العلم الاول انا رتما اعطينا الكلي الاول
ويظن بنا انا لم نعطه وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا انا اعطيناه والاسباب في ذلك ثلثة امور

وان يكون

دافذ منها هو سبب لما يكون بدا عطينا وظن انا لم نغط مثل قولنا ان الجسم يتحرك في فلك
خارج المركز حركة كذا وان القمر يتحرك في فلك يدويره الى المغرب حركة كذا وان الارض في وسط
الكل فان هذه العوارض تكون مقولة على الكل اولية وظن انها ليست كلية شرط فيها
الواحد والكثير فدل ان هذه الاشياء الوجود مفردة وطبايعها غير مشتركة فيها ولا هي مقولة
على كثيرين في الوجود فظن ان محمولاتها وان كانت مثلا اولية فليس بكلية وليس الامر كذلك
فان قولنا شمس وقولنا هذه الشمس محملفان ودلك لان قولنا الشمس يدل على طبيعة شاملة جميعها
وقولنا هذه الشمس فانما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه فكل برهان نبرهن
به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هي هذه الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة
على غير هذه الشمس كان البرهان مما لم يقع عليه بل بمجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص
ولا عموم وبرهن عليها شيء او نحكم عليها بشيء لو كانت تلك الطبيعة مقولة على الف شخص لما
لكان الحكم والبرهان متساويا للجميع والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجود كلية
طبيعة من جهة ما هي في الوجود معقولة بالفعل على كثيرين وليست الاحكام العقلية تقال على الكليات
من جهة ما هي كلية بهذا الشرط ويقال كلية من جهة ما هي محتملة لان يقال في الوجود على كثيرين
وان يفرق ان يقال في الحال على واحد مثل بنت مسبع وكما نحكي من امر طاير يقال له فقفين
حين يقال انه يكون في العالم واحدا فاذا يطلع حدث من جيفته او رماد جيفته مثله آخر ويقال
كلية لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا اتصاله في الوجود امكان عموم ولكن لان محمول تصور
العقل له لا يمنع ان يكون فيه شركة وان منع وجود الشركة فيه امر وهو معنى آخر يضم اليه
ويدل على انه لا يوجد الا واحدا ابدا وما ليس الطبيعة فلا يكون تصورها وتصور انها واحدة
بالعدد شيئا واحدا بل تصورها شيء غير مانع وحده عن ان يقال في العقل على كثيرين ولكن معنى
آخر وراء تصوره هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك والجزئي المقابل له فهو الذي
نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد كتوهمنا ذات زيد ما هو زيد ولا يمكن ان يكون
هوية زيد ما هو زيد لا في الوجود ولا في الوهم فضلا عن العقل امرا مشتركا فيه فالطبايع الكلية
تقال على هذه الوجوه الثلثة وكان الاخير منها مع الاولين هو ان العقل لا يمنع ان يكون
المتصور منها مشتركا او يسمح الى تصوره معنى آخر وليس هذا لنفس الطبيعة كالحيوانية
بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار وهو ان يدل من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زايد وانما
نشترط هذا وننبه عليه حتى لا يظن ان هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذي هو اعتبار غير
اعتبار الطبيعة بل هو اعتبار طبيعة الشيء فقط فهذا هو الذي سمعي ان جعله الكلي المعتبر
في العلوم وفي موضوعات المقدمات ويجب ان تذكر ما سمعته من هذا المعنى في مواضع
اخرى ولا يجب ان يكون امثال هذه القضايا في كل بحصة بل يجب ان يعتقد ان المقدمة

٢ المحصل

الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد وكل ما نفس تصور موضوعه منع وقوع
الشركة فيه واما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلي وعقيدته كلية ولا يقال كلية وكان
كلية من الوجوه الثلثة بعد ان يصح الواحد الاخير كذلك واذا قلت ان الشمس كذا وحكمت
حكما على الشمس من جهة ما هي شمس وقد حكمت على كل شمس لو كان الا ان ما نافع منع
ان يكون شموس كثيرة فمنع ان يشترك في حكمك الكلي كثيرون واتت جعلته كليا فالحكم
على الشمس بالاطلاق ذاتي اولي وعلى هذه الشمس غير اولي فهذا سبب هذه الشبهة
الواحدة واما الثاني من الاسباب الثلثة فهو سبب الشبهة الثانية وهي كالتها على هذه
الاولى في الوجهين جميعا احدهما اني انه لم يضع المقول على الكل فظن انه وضع وكان هناك
وضع فظن انه لم يضع والثاني ان السبب فيه انه لما حكم على كل واحد كان الحكم عاما فيجب
انه كلي ولم يكن في الحقيقة كلما اذ كان قد فاته انه اولي وكان ضائل حكم على واحد فظن انه لم يحكم
كليا وهذا كما تقول قائل ان النواري اولي الخطين يقع عليهما خط فيجعل كل واحد داخله
من جهة واحدة قائمة ودلك لانه لا خلوتي من خطين بعد الصف الا وهما متواريان فان
ظن ان المقول على الكل كلي وليس لذلك لان شرط الاولية فاتت لان الراوسين اللتين
من جهة واحدة وان لم يكن كل واحدة قائمة بل كانتا محلفين لكن كان مجموعهما
مثل قائمين فان النواري يكون محمولا على الخطين فهذان الخطان وذانك الخطان بعينهما
مثل النواري موجود له اولا ودلك التي هو خطان وقع عليهما خط فصيرا الداخلين من
جهة واحدة معادلتين لقائمين سواء كانتا متساويتين وقائمتين او محلفتين واما
السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة وهي شبهة يوقع فيها الضرورة او الخطاء
اما الضرورة فاذا كان الشيء الكلي عاما لانواع مختلفة لا اسم له فتبين الحكم في كل واحد
من النواعة التي هي اهاها اسما ما يات خاصية فاذا لم يوجد الحكم لشيء اعم منه لعدم
الاسم العام ظن انه اولي لكل واحد منها وان الحكم مناقلة كلي مثاله ان يبرهن في المقادير
ان المقادير المتشابهة اذا دلت تكون متناسبة ويبرهن ايضا في الاعداد ان الاعداد المتناسبة
اذا دلت تكون متناسبة فقد برهن في كل واحد منهما برهان اخر ولكن المبرهن عليه
ليس اوليا لواحد منهما بل هو اولي لكل منهما الا ان اسم الكم لا يوضع لاني صناعة
الحساب ولا في صناعة الهندسة لان صناعة الحساب توضع العدد فيها على انه
اعم جنس ولا يتجاوز وصناعة الهندسة توضع فيها المقدار على انه اعم جنس ولا
يتجاوز فكان اسم الكم معدوما بحسب الصناعتين وكانه ليس في احدى الصناعتين للمعنى
العام اسم فيظن في كل صناعة ان هذا العارض اولي لموضوع صناعته وهو في الحقيقة
اولي لجنس موضوعي الصناعتين وكذلك هذا التبديل مقرونا بالازمان وفي النغم

وفى الاقوال الصادقة غير ذلك ما هو كم نا لذات او ذو كم والسبب الذى يقع لاجله ان موضوع
لا على العام الذى الحكم عليه اولى بل على انواعه اما مقدار الاسم على ما قلنا واما لان
العام الاول خارج عن اعم موضوع لذلك الصناعة البرهانية واما لان البرهان على
العام صعب جدا ولكنه على نوع نوع من اجزاء ذلك النوع سهل واما لان العام لا يقتضى
وجود الخيال لا شخصى والنوعيات التى يحتاج تكون اقرب الى الخيال فتقتضى بحسب ذلك ويكون مثال
ذلك العلم ان يبرهن على مثلث ما كالتشكلات الهندسية وهذه المعانى كلها يجتمعه فى
مسئلة البيدل فان اسم الكم غير جار فى الصناعتين وايضا الكم ليس من الموضوعات
احدى الصناعتين وايضا فان البرهان انما يجعل اقامته على المفاد من جهة حال
الاضعاف وتقوم على العدد من جهة حال الاجزاء فيكون قد قام على كل من خصة خصة
وصفة اقامته بخصوصهما جميعا وايضا لان غير المقدار والعدد بالتشكيل والتقريب
من الوهم اسهل من تخيل الكم ولهذا السبب لم يوضع للكم بحث بحصه كما وضع لانواعه
بل لم تنسب الى المقدار من جهة ما هو مقدار مباحث كثيرة بل خص اكثرها بالخط والسطح
والجسم كل على حدة اذا كانت نسبة الاحكام الى النوعيات من الخط والسطح والجسم
اسهل من نسبتها الى المقدار المطلق لحكم القياس الى التخيل فهذا وجه وقوع سبب
هذا الغلط من قبل الضرورة واما كيفيته وقوعه من جهة المغالطة فذلك ان يظن
الانسان اول نظره فى احاد معنى عام كمثلث مثلث من انواع المثلث العام من
غير ان يحس كيفية الوجه فى استيفائها كلها او ان كان استوفاها كلها لم يحس
باستيفائها كلها فتسرع كل واحد منها امرا ببرهان عام او ببرهان خاص لكل واحد
ولا ان يتمادى فى ذلك فى المثلث المطلق لانه له اولا الآن الغلط زاع عنه
وخص امد نظره بالجزئيات يجتمع كيف يمكنه ان ينقل الى المثلث المطلق الآن بعد
على الاستقراء المغالطى وهو ان ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة او غير محقق
استيفاؤها الى الكل فان هذا ليس مغالطة فى الجدل وهو مغالطة فى البرهان لانه لا يلزم
من وجود اى حكم كان فى جزئيات شئ لم تشعر ما استيفاها يقينا ان يحكم بالحكم المتقن
على الكل واما الحكم الاقناعى الشبيه باليقين فقد يجوز ان يحكم به ولذلك ليس هذا مغالطة
فى الجدل وهو مغالطة فى البرهان لان هذا التمادى فى الجزئيات من المثلثات كيف اتفقت
للشئ الذى هو المثلث المطلق ما لم يكن يتيقن استيفاء الاقسام اليقين الذى لو كان حصل
له كان له بدون ان ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذى الحكم له اولى وعليه كلى واذا
لم يتيقن ذلك حسب ان الحكم اولى للكل الجزئيات وظن الحكم على كل صنف منها كليا
بطريق هذا الكتاب ومن اراد ان لا يغلط فى معرفة ان الحكم اولى فيجب اذا كان الحكم

معقولا من المعانى بحيث يمكن ان يتعرى اولا الحكم كان يرفع جملة المعانى الاولية منها ويتأمل
ذلك المعنى الواحد بانيا فانيا فاذا ثبت وبطلت البواقى ثبت الحكم واذا ارتفع وان ثبت البواقى
لو امكن ذلك ارتفع الحكم فالحكم له اولا مثال هذا مثلث مساوى الساقين من نحاس وهو
ايضا شكل فاذا رفعت تساوى الساقين وكونه من نحاس واثبت المثلث وحده تكون مثلث
رد واياه صفة كانفاميين ثابتا ولو امكن ان يرفع معنى الشكل وبقى المثلث كان الحكم
ثابتا ولكن انما لا يبقى لان المثلث لا يبقى ثم اذا رفعت المثلث وبقى الشكل لم يبق هذا
الحكم فمن جانب مساوى الساقين وكونه من نحاس يجد الحكم ثابتا مع رفع الامور
واثبات المثلث ومن جانب الشكل يجد الحكم مرتفعا مع وضع الامور ورفع المثلث
فمجتمع من الامتحانيين ان الحكم كلى للمثلث لا غير

فصل

فلنحقق الصور التى منها مقدمات البراهين ومناسباتها ثم ان مقدمات البرهان يجب ان
تكون ضرورية وذلك اذا كانت على مطلوبات ضرورية قبل لان ما يكتسب بتوسط ما يجوز
ان يتغير لا يكون ثابتا لا يتغير بل السبيل الضرورية تلزم من مقدمات ضرورية لا يتفق فيها
امكان تغير والامور الضرورية على وجهين امور ضرورية فى اللزوم من غير ان يكون
بعضها بالبعض ضروريا فى الجوهر والطبيعة وهذه لوازم خارجية وقد اوضحنا قبل
انها لا تستعمل فى كتب العلم اليقينى وضرورية فى الجوهر والطبيعة وهى الامور الموجودة
ذاتها اما الداخلة فى حد الموضوع فهى ضرورية للموضوع فى جوهره واما التى الموضوع
داخل فى حدها فالموضوع لها ضرورى فى الجوهر وهى ضرورية للموضوع فى اللزوم
ايضا اما على الاطلاق واما على المقابلة والتى على المقابلة فالمأخوذ منها فى البرهان
ما كان ضروريا اللزوم للنوع الواحد فان كان مما يوجد ولا يوجد فى موضوع واحد
من النوع فليست داخلة فى البرهان على الامر الضرورى من حيث ما هو ضرورى
واما كيف ترتيب هذه ليكون منها العلم المتقن فسنقوله بعد قالوا وكل قول ينتج
بد امر ضرورى وليس ضروريا فان للمعاندين ان يقولوا ان المطر وهو الذى وضعته
ليس دائم الوجود فما يلزم ليس بدائم الوجود اذ لا يجب ان يكون دائم الوجود فان
كان ابطال النتيجة المدعاة انها ضرورية يكون بهذا السبيل فاذا استحكام
قوة اليقين والضرورة فيها هو ان لا يكون فيها هذا المطعن فيتمكن من هذا ان الذين
يقتصرون فى اخذ المبادى على ان تكون صادقة فى نفسها او مقبولة اى معترفا
بها عند قوم او امام او مشهورة اى معترفا بها كافة الناس او براها من غير ان يكون
اوليه الصدق وربما كانت غير صادقة كما تعرفه فى كتاب الجدل فقد يضلون السبيل
فان استعمال المقبولات والمشهورات واشباهها فى طلب المتقن مغالطة او غلط

وبلاهة اذ ممكن ان يكون كاذبة واما الظاهر فانه لما لم يكن مناسبة للجنس الذى هو الانسان
وكانت جارحيته غريزة لا تتبين شيأ من الجهة التى يمثلها ينفع البين العلى وان كان ينتفع
بها فى تبين ما لانها لا تدل على العلل اذ العلل مناسبة للشئ وانما تعطى صدق النتيجة فقط
لا ضرورية صدقها ولمتة صدقها وليس كل حق مناسبا وخصوصا اذا لم يكن ضروريا فاذا اذا كان
الاوسط غير ذاتى وغير ضرورى للاصغر فلا خلو اما ان يكون للاكبر ضرورى والاوسط غير ضرورى
فان لم يكن ضروريا كان البين نسبته الى الاصغر غريبة فلم يكن بينا محضا الا ان يكون البرهان
عليه من جهة ما هو ممكن لا من جهة ما هو موجود بالضرورة وان كان ضروريا فانه ما هو
ضرورى فى نفسه ليس ضروريا عند القياس عليه لانه يمكن ان يزول الحد الاوسط عن
الاصغر لانه غير ضرورى له فيحسد لاسم الشئ الذى كان علم توسطه فيزول حفظ النظر
والشئ موجود فى نفسه فاما اذا علمنا ان هذا الانسان حيوان لانه مشى وكل ماش حيوان
فاذا لم يمش بطل عنا العلم الذى اكتسب بتوسط المشى فلم يدر حينئذ انه حيوان او ليس
بحيوان والامر فى نفسه باق فان قال قايل ان هذا النقض لا يزول وان زال الحد الاوسط
لان قولنا كل ماش حيوان معناه كل شئ موصوف بانه ماش وما هو فهو حيوان دايما
ما دام ذاته الموضوعة للمشى موجودة فان كل شئ موصوف بانه ماش فهو حيوان بقينا
وان لم يمش على ما علم فى كتاب القياس فيكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية
لان حمل الحيوان على كل موصوف بانه يمشى ولو وقتا ما ضرورى والنتيجة عن مقدمتين ضروريتين
كما علم بالجواب عن هذا انما نفيد البين لرجوعه بالقوة الى قياس برهانى لولا ذلك لم نفد
البين ذلك لان الكبرى الضرورية الماخوذ ضرورتها على نحو صرورة كان القياس لا على نحو
ضرورة كتاب البرهان وهو قولنا كل ماش بالضرورة حيوان حقيقتها ان كل ما هو من شانه ان يمشى
فهو حيوان بالضرورة فلا خلو اما ان يكون عرف بالعلة ان كل ما من شانه ان يمشى فهو حيوان
او لم يكن عرف العلة وان كان لم يعرف بالعلة واللميه لم يكن البين ثابتا محققا كما على ما اوضحناه
قبل وان كان عرف فانا اكتسب البين بعلم العلة وهذا المشى يكاد ان يكون من الاعراض الدائمة
بالانسان من وجه وبالحيوان من وجه آخر على ما يتبين فى الابواب المستقبلة فيكون انما صار هذا
القول برهانيا لان الاوسط فيه عرض ذاتى وهو المشى ثم ان تحقق حال المقدمتين اذا عرفنا
باليقين يرجع بالمقدمتين فى القوة الى مقدمتين كما هما ضرورية وذلك لان قولنا كل واحد مما يمشى
وقتا ما فانه حيوان بالضرورة قوته قوة قولنا كل ما من شانه ان يمشى ويمكن ان يمشى ويصح ان يمشى فانه
حيوان بالضرورة وقولنا كل انسان يمشى فانه فى قوة قولنا كل انسان يصح ان يمشى ويمشى صدق
صدق هذا بعينه واذا كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى صح البين بها وكان قولنا كل ما من
شانه ان يمشى فهو حيوان قولا يقينيا معلوما علته فكان الاوسط عارضا ذاتيا للحدين باعتبارين

كان القياس حاصلا وكان كاذبا تدل كل انسان فكل ان يمشى ويصح ان نمشى وكل ما يمكن ان
نمشى وصح ان نمشى فهو حيوان فلما كان القياس المذكور فى قوة هذا القياس اتضح تصحيحا وليس
يضر فى ذلك ان يكون هو هذا القياس بعينه بالفعل فانه ليس البين انما جاء من كونه بالفعل هكذا
بل وقع البين وقع البين بسبب كونه بالقوة هكذا ولو لم يكن فى قوته ذلك استحال وقوع البين
به وكما ان الصادق كان يمكن ان يتبع صادقه عن مقدمات كاذبة فكذلك قد يمكن ان ينتج صادقة ضرورية
عن مقدمات غير ضرورية وكما ان النتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية وكان النتيجة الصادقة
لم تكن صادقة هكذا من جهة ما القياس بل من جهة انها كانت بدايتها صادقة وان من نفس تلك
المقدمات بعينها الكاذبة صدق نتيجتها ولو بالعرض لذلك النتيجة الضرورية هاهنا لا تكون ضرورية من جهة
البرهان عن القياس بل من جهة انها بدايتها ضرورية فى قوة الحدود ان تغلب على نحو نتيجتها ضرورية
وكما ان هناك قد نشك متى لحس بكذب المقدمات فلا يدرى ان النتيجة صادقة او كاذبة وان
كانت صادقة فى نفسها ما لم نعلم صدقها فى نفسها بوجه آخر كذلك ههنا نشك فلا يدرى هل
النتيجة ضرورية او غير ضرورية ما لم نعلم ضرورتها من وجه آخر يلوح مع تلك المقدمات
وفى قوتها او لا يلوح عنها بل عن مقدمات اخرى وكما ان هناك لم يكن يمكن ان ينتج كاذبة
عن صوادق كذلك ههنا لا يمكن ان ينتج غير ضرورية ونسبتنا الحد الاوسط ضرورية وبين ما ينتج
بالضرورة وبين ما ينتج شيأ ضروريا فقد ينتج بالضرورة وعرف من ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج
بالضرورة وان كل قياس ينتج بالضرورة وليس كل قياس ينتج ضروريا واذا كان القول منجما الضرورة
وان لم ينتج ضروريا فانه لا يعرى عن ما يؤيده بل لا بد من ان يسعه فائدتان احداهما العلم بوجود شئ
وان لم يكن بينا فانا نجهل سببه ففرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقينى كما انه فرق بين
ان نعرف ان صديقك صديقك او ان نعرف لم كان كذلك وبعد وان لم يكن بطرق برهانيا مطلقا فهو نافع
من جهة ما فى البرهان لان الشئ اذا ثبت وجوده فى الوجود لم يقصر البرهان عنه او نكشف
عن كنه كمنته والنايه الرام الخصم والمخاطب عند ما يسلم المقدمة وهذا يعين على ماخذ
البرهان لان البرهان لا يوقف على تسليم الخصم للمقدمة بل على تسليم المعنى لها وان تكون ضرورية
وان يكون ضرورية على النحو الماخوذ فى البرهان الا ان يكون مجملا مع ضرورتها ذاتية
فعلى احد وجهى الذاتى فان الضروريات الخاصة بكل جنس هى اما احناسها وفصولها واما
عوارضها الذاتية وما سوى ذلك فهى اما ضروريات غريبة واما غير ضروريات بل اعراض
مطلقة ولم نعلم منها لمحة شئ البتة فاذا كان الاوسط للاصغر ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا
لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم آخر بل بين كل علم مقدمات خاصة مثل الهندسيات
وبراهين خاصة بالهندسية والعدديات بالعدد ولم يدخل فى شئ من العلوم برهان مشترك
الا ان يعرف الافتراق كان فهم وسنوضح هذا بعد فتكون المقدمات مناسبة للنتيجة هـ

في موضوعات الطلوع وعباديها ومسائلها وافتراق مبادئها ومسايلها
في حدودها المحمولة ٥ نقول ان لكل واحد من الصناعات خصوصا النظريه مبادي وموضوعات
ومبايل والمبادي هي المقدمات التي منها تبرهن تلك الصناعه ولا يبرهن هي في تلك الصناعه
اما لوضوحها واما لجلالة شانها عن ان تبرهن فيها وانما تبرهن في علم فوقها واما لدنوشانها
عن ان تبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه وهذا قليل والموضوعات هي الاشيا التي اما تبحث الصناعة
عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتيه لها والمسايل هي القضايا التي محمولاتها عوارض
ذاتيه لهذا الموضوع او لانواعه او عوارضها وهي مشكوك فيها فيستبرها لها في ذلك العلم والمبادي
منها البرهان والمسايل لها البرهان والموضوعات عليها البرهان وكان الغرض في جملة البرهان
الاعراض الذاتيه والذي لاجله ذلك هو الموضوع والذي منه المبادي نقول ان المبادي على ضربين
اما مبادي خاصة بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحركه للعلم الطبيعي واعتقاد امكان اقتسام كل
مقدار الى غير النهايه للعلم الرياضي واما مبادي عامة وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل
علم كقولنا لكل شي اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشيا
المساويه لشي واحد متساوية فهذا مبدا مشترك في علم الهندسه وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم
اللحون وغير ذلك ثم لا سعدى ما له سدتر فان هذه الاشيا هي المساويات في الكمات وذويها
لا غير فان المساواة لا تقال لغير ما هو كم او ذو كم الا بالاشتراك الاسم والمبادي الخاصة
التي موضوعاتها موضوع الصناعه او انواع موضوعاتها او اجزا موضوعاتها او عوارضها
الخاصه فهي المبادي الخاصة بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بالموضوع او غير خاصة به كالجنس
مثل المساواة في مقدمات من الهندسه والعدد وان كان استعمالها في الصناعه تخصصها
بها لان المساوي في الهندسه مساوي مقدار وفي العدد مساوي عدد وكلاهما خاص بالصناعه
والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخلق على ذلك الوجه بعينه فان المساواة ليس خاصا
بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ولا المضادة ايضا خاصة بموضوع العلم الطبيعي من جهة
ما هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر ولكن ان كان شي مما هو من الاعراض
الذاتيه محمولا على موضوع العلم او نوع موضوعه او جزء موضوعه في المبادي كانت المبادي
خاصة لقولنا كل عدد زوج منقسم متساويين والمنقسم متساويين خاص بجنس موضوع
الزوج وان قلنا كل عدد منقسم متساويين فهو زوج كان المحمول خاصا بنفس الموضوع واما
اذا كان الموضوع في المبدا خارجا عن موضوع الصناعة او اعم منه فهو مبدا غير خاص والمبادي
التامه تستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوه واما بالفعل واذا استعملت بالقوه لم تستعمل
على انها مقدمة وجزء قياس بل استعملت فوتها وقط فقيل ان لم يكن كذا حقا فمقابله وهو
كذا حق ولا تقال لان كذا حق اما ان تصدق عليها السلب والايجاب لان هذا مشهور مستغنى

عنه الا بعد تبكيت المعاندين والمشاغبين واذا استعملت بالفعل خصصت اما في جزئها معا
كقولنا في تخصيص هذا المبدا المذكور في العلم المدني كل مقدار اما متشارك او اما مباين فقد
تخصصنا الشي بالمقدار وخصصنا الاعاب والسلب بالمتشارك والمباين واما في الموضوع فكقولنا
المقدار الجسم وهي كقولنا كل الاشيا المساويه لشي واحد متساوية الى ان كل المقادير
المتجانسه لمقدار واحد متساويه فخصصنا الشي بالمقدار وتركنا المحمول بحاله وهذا على الاعتبار
الذي مضى لها ايضا ونقول ايضا ان المبادي الخاصه مسايل علم ما على قسمين اما ان يكون خلعه
سبب ذلك العلم كله او بعضه مسلة او مسايل ونقول انه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل
العدد لعلم الحساب وقد يكون غير مفرد بل يكون في الحقيقه موضوعات كثيره متشاركة في شي
ما تجدبه وذلك على وجوه فانها اما ان تشترك في جنس هو الشي المتحد به اشتراك الخط والسطح
والجسم في جنس تتحد به وهو المقدار وتشترك في مناسبه متصله منها اشتراك النقطه والخط
والسطح والجسم فان نسبه الاول منها الى الثاني كنسبه الثاني الى الثالث والثالث الى الرابع واما
ان تشترك في عايه واحده كاشتراك موضوعات علم الطب اعني الاركان والمزاجات والاخلاط
والاعضا والقوى والافعال ان اخذت كلها موضوعات الطب لانها موضوع واحد فانها تشترك
في نسبتها الى الصحه وموضوعات العلم الخلقي في نسبتها الى العباده واما ان تشترك في امر
واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام فانها تشترك في نسبتها الى صدور واحد اما طاعة
الشريعه او كرامتها الالهيه ٥ وانضافان موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ على الاطلاق من غير
ان يحمل على طبيعته عن شرط فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضه الذاتيه المطلقه مثل العدد
للحساب واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير
ان يكون به لا بنوعه ثم طلبت عوارضه الذاتيه التي تلحقه من تلك الجهه مثل النظر في
عوارض الاكر المتحركه والمسله اما بسيطه حملته واما مركبه شوطته والمركب مع البسيط
فما تورده بتحريك كل مسله بسيطه فهي منقسمه الى محمول وموضوع فلنتامل الاجتماع
الموضوع مقولا ان الموضوع في المسله الخاصه بعلم ما اما ان يكون داخلا في الجمله موضوعه
او كاينا من جمله الاعراض الذاتيه له والداخل في جمله موضوعه اما نفس موضوعه سوا كان
واحد الموضوع او كثيره الموضوع مثل قولنا هل الجسم منقسم الى ما لا نهايه له وذلك في مسايل العلم
الطبيعي واما نوع له كقولنا هل الهوا المحسوس في المايدفع الى فوق بالطبع او للانضغاط
بالياس وهل العضو مبدا الدماغ او القلب والكاينه من اعراضه فاما من عرض ذاتي لموضوعه
كقولنا هل حركة كذا مضادة لحركة كذا او عرض ذاتي لانواع موضوعه كقولنا هل الاضافة التي تسميه
صحكه او عرض ذاتي لعرض ذاتي له كقولنا هل الزمان بعد السكون فان الزمان عارض
للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي لنوع عرض له كقولنا هل اطا الحركة هو

لتحلل ما كون فان الاسطوانة من عوارض بعض الحركات دون بعض فان بعض الحركات مستوية
السرعة لا يتخلل السكنة وليقصد الان باتيه المحمول فنقول ان المحمول في المسئلة على انها مجهولة
الانية وتطلب فيها الانية لا التي هي مجهولة اللمية وتطلب فيها اليه دون الانه لانه لا يخلو
ان يكون طبيعة جنس او فصل او شيئا مجتمعا منها اذا كان بطبيعه الموضوع محصلة فان تنال
المحمولات الذاتية التي توجد في حد الشيء يجب ان تكون عند الوجود للشيء اذا تحقق الشيء
كما قد علمت وان كان يمكن في بعضها ان يتبين بحد اوسط لكن ليس كل شيء كذا وسط
فهو قياس فان الاوليات قد يمكن ان يتبين بوجه ما بحد اوسط مثلا ان يجعل الحد الاوسط
حد المحمول او رسمه او معلل الاوسط كذلك للاصغر فتوسط من الموضوع وبين المحمول الذي
ذلك قياسا عند المحقق فان القياس انما يكون قياسا على الاثبات والابانة اذا كان على
حق الاثبات ويكون قياسا على اللم اذا كان حق اللم وقد يجتمعان وقد يفترقان واما طلب ان
هذا المحمول هل هو حد او حنس او فصل فهو ما يجوز ان يكون مطلوبا الا ان يكون الشيء طبيعة
ما وكونه جنسا ما او فصلا الشيء امران مختلفان فان الحاس من جهة ما هو حاس
طبيعة ما ومن جهة اخرى يضاف الى الانسان هو فصل حسه ويشبه ان يكون انها
ذلك في مثل هذا انه هل هو حنس للانسان او لبس بحنس او هل هو فصل له او الجنسه او ليس
ولا يشبه كل انه هل هو للانسان موجود من جهة ما هو معنى ما من معانيه ان يكون حنسا او فصلا
حنسا اذا اعتبر له اعتبار العموم وقد يشبه ايضا على وجود امثال هذه المحمولات المفحمة
الدلالات سنان ما من ليس سليم الفطرة كما ينبه على المبادي الاولية وايضا فقد يعرف
على وجودها الشيء ما اذا كان عرف عوارضه ولم يكن يحقق جوهره فعرف مثلا ان جسمه
ما هو منسوب الى شيء اما فعل او انفعال ولم يكن عرف ذاته مثل ان يطلب هل النفس
جوهر او ليس بجوهر والجوهر حنس النفس ولكن انما نطلب هذا اذا لم نكن نعد عرفنا النفس
بذاتها ولكن عرفناها من جهة ما هي مضافة الى البدن وكمال ما له ويصدر عنها الافاعيل
الحيوانية والحد اذا عرفناها من جهة انها شيء هو كمال كذا ومبدأ لكذا وقط فتكون بعد
لم نعرف جوهرها فاذا كون عرفنا ذاتها ووضعناها ثم طلبنا حمل حنسها عليها فاذا لم يكن
وضعناها بحقيقة ذاتها ثم نطلب حمل امر اخر عليها دلك الامر حنس اذا انها لم يكن المحمول
فطلبنا ان الحقيقة حنسا للموضوع في القضية هل كان حنسا لشيء اخر محمول يعرض له هذا الذي
تطلب المحمول له وكسرا ما سبق هذا الطلب حتى لا يكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب
بعد بانفصاله اسم فقط كما نطلب هل الصورة جوهر ام لا فانا اذا كنا عرفنا ان الجوهر
وعرفنا انه الموجود لا في موضوع وعرفنا الحقيقة ما الموضوع وعرفنا ما الصورة وكانت
الصورة كلية لمادة لا تقوم دونها تلك المادة بل تقوم بها وكان الموضوع لكل مادة مشخصة الذات

ايقابل مقوم دون الهيئة التي فيها وان لم تكن الهيئة والشيء يختلف بالنوع او كانت الهيئة
لا يتبعه لحقب بعد يقوم ذلك الامر الذي هو مادة او قابل عرفنا ان الصورة جوهر ولم نحتج الى
وسط ولكن اذا كان عندنا من الصورة خيال من الجوهر خيال اخذ ما نحتج ونفيس من غير حاجة الى
القياس في المطلوبات والمسايل اذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة كانت محمولاتها من
اعراضها الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها واعراض اعراضها فان كانت موضوعاتها
من اعراضها الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله واعراضه و
اعراض اعراضه واجناس اعراض اخرى وفصولها وما يجري مجراها وقد يكون محمولات الصنفين
من الموضوعات عوارض ذاتية لما هو شيء جنسي كالقوة والفعل في العلم الطبيعي فان القوة
والفعل من العوارض الخاصة بالموجود والمضادة ايضا اذا استعملت في العلم الطبيعي كانت العوارض
الخاصة بجنسه وانما لا تكون محمولة في مسايل العلم الرياضي ان موضوعات العلم الرياضي
اما غير متحركة واما مشابهة الحركة لاضافة فيها وان لم تعق حركاتها من كل جهة واما
موضوعات العلم الطبيعي فمتحيزة للتغايرين الاضداد واما اذا كان المطلوب هو اللمية دون
الانية فيصلح ان يجعل مقوم ما حدا اوسط يتبين به مقوم اخر اذا كان الاوسط علة لوجود
الآخر اذ يكون الاكبر اولا للاوسط وبسببه يكون للاصغر كالمدرك فانه اولا للناطق و
الحاس ثم الانسان واقول ان كل ما لم يصلح ان يكون محمولا في المسايل البرهانية فلا يصلح
ان يكون محمولا في المقدمات البرهانية سواء كانت جارية في حاصة او مادي عامة
الا الاجناس والفصول وما شبههما فانه يجوز ان يكون محمولة على انواعها في المقدمات فانه
يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط او فصلا والاوسط عرضا دانيا للاصغر ويكون كذا ان العرض
يجوز ان يحمل او يطلب كذلك يجوز ان يحد فطلب جنسه او فصله وايضا يجوز ان يكون الاوسط
جنسا للاصغر او فصلا والاكبر عرضا دانيا للاوسط فمن هذه الجهة يدخل الاجناس والفصول
في الحد المحمول واذا كان يمكن ان يكون وجود العرض الذي لفصل الشيء او جنسه او خاصته
للشيء جاز ان يتوسط الفصل او الجنس وكذلك كما كان يمكن ان يكون نوع العرض اعرف
للشيء او المفصول بالعرض اعرف للشيء جاز ان يتوسط هذا الاعرف واما ان يكون الاكبر
مقوما للاصغر فليس يقع الا على الوجه المحدود فان طلب طالب وقال لما كان من حق الجنس
ان لا يحمل على النوع فكيف نعرف وجود النوع في الاصغر ولا نعرف وجود جنسه فالجواب
عن ذلك ان الجنس كما علمت ليس مما لا يحمل حملا على النوع وجها من وجوه الحمل التي لما لم نحط
بخاصة المال ومعنى للنوع المال ولم نراع السبة التي بينهما في هذه الاحوال امكن ان يغيب
عن الذهن ويجوز ان يحط النوع المال محمولا على شيء ولا يحط حينئذ الجنس والحمل بالفعل
بالمال فالحمل لكنه اذا احط مع النوع المال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع فان فرض ذلك

الموضوع وجاره ولم يلتفت الى جعل النوع اعلم لم يخطر الخمس بالبال البته وذلك اول اطوار الخطر
ايام بالبال كان يخطر ولا يخطر الخمس بالبال بكيف اذا لم يخطر البته ﴿ فصل ﴾
في احلاف العلوم واستراكها بقول مفصل ﴿ نقول ان احلاف العلوم الحقيقيه هو تنويع
موضوعاتها وذلك لسبب اما احلاف الموضوعات واما احلاف موضوع واحد ولنفصل
اقسام الوجه الاول ونقول ان احلاف موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير ان يدخل
احلاف موضوعي الحساب والهندسة فليس شي من موضوع هذا في موضوع ذلك ولا يدخل
مثل ان يكون احدهما مشاركا للاخر في شي وهذا على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين
اعم كالخمس والآخر اخص كالنوع او الاعراض الخاصه بالنوع واما ان يكون الموضوعين شيئ
مستقلين شيئا من مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما مشتركان في قوى نفس الانسان من جهه
ما الانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في جسد الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق
بالنظر في النفس الباطنه وقواها العمليه واما القسم الاول من هذين القسمين فاما
ان يكون العام فيه عموما للخاص عموم الخمس او عموم اللوازم مثل عموم الواجد والموجود
ولنؤخر الآن هذا القسم واما الذي عمومه فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات
على انها من المجسمات والمجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس لعارض
النوع مثل موضوع الطبي وموضوع الموسيقى فان موضوع الموسيقى عارض نوع
من موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم ينقسم على قسمين قسم يجعل الاخص من جهة الاعم
وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الاعم وقسم يفرد الاخص عن الاعم ويجعل
النظر فيه جزءا من النظر في الاعم لكن يجعل علما تحته والسبب في هذا الانقسام ان الاخص
اما ان يكون انما صار اخص بسبب فصول ذاتيه ثم طلبت عوارضه الذاتيه من جهة ما صار
نوعا فالاختص النظر فيه دون شيء وحال دون حال بل تناول جميعه مطلقا وذلك
مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم بالموضوع الاخص جزءا من العلم الذي ينظر
في الموضوع الاعم واما ان يكون نظره في الاخص وان كان قد صار اخص بفصل مقوم
فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا بل من جهة بعض عوارض
تتبع ذلك الفصل ولواحقه مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض
فقط وهذا انفرد العلم بالاخص عن العلم بالاعم وجعله علما تحته كما ان الطب ليس جزءا من
العلم الطبيعي بل علم موضوع تحته واما ان يكون الشيء الذي صار به اخص ليس يجعل نوعا
بل يفرده صفة وعارض فنظر فيه من جهة ما صار به اخص وصنفا للبحث اي عوارضه
داخلة تحته وهذا ايضا يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحته بالجمله فان اقسام الموضوعات
المختصه الى العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الاعم بل هو علم يحت ذلك العلم

احدها ان يكون الشيء الذي له صار اخص عرض من الاعراض الذاتيه عرضا في طبيعته
في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به وذلك العارض هو موضوع الطبيب
الذي هو تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وجزء من العلم الطبيعي ينظر ايضا في بدن
الانسان لكن الجزء من العلم الطبيعي الذي ينظر في بدن الانسان ينظر فيه على الاطلاق ويبحث عن
عوارضه الذاتيه على الاطلاق التي تعرض له من حيث هو انسان لا من حيث شرط يقترن به
واما الطب فينظر فيه من جهه ما يصح ويمرض فقط ويبحث عن عوارضه التي له من هذه الجهه والقسم
الثاني ان يكون الشيء الذي به صار اخص من الاعم عارضا عرضا ليس ذاتيا ولكنه مع هذه في ذات
الموضوع لا بسببه مجرده وقد اخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض
الذاتيه التي تعرض له من جهه اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركه في المجسمات او الهندسه والقسم الثالث ان يكون الشيء الذي به صار اخص من الاعم عارضا
عرضا وليس هيئة في ذاته ولكن بسببه مجرده وقد اخذ مع ذلك الشيء شيئا واحدا وينظر في
العوارض الذاتيه التي تعرض له من جهه اقتران ذلك السبب به مثل النظر في المناظر فانه يأخذ
الخطوط مقترنة بالبصر فيصنع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتيه وهي لذلك ليست
من الهندسه بل بحث الهندسه وهذه الاقسام الثلثه مشترك في ان الشيء المقرون به العارض
الموصوف هو من جمله طبيعة الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فيحمل موضوع الاعلى على
والقسم الرابع ان لا يكون الاخص يحمل عليه الاعم بل هو عارض لشيء من انواعه كالنوع
اذا بقيت الى موضوع العلم الطبيعي فانها من جمله عوارض تعرض لبعض انواع موضوع
العلم الطبيعي ومع ذلك فقد اخذت النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها امر
غريب منها ومن جنسها وهو العدد فطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها
لا من جهه ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب في النغم فحينئذ يبحث ان يوضع لا تحت
العلم الذي في جمله موضوعه بل بحث العلم الذي منه ما اقترن به وذلك مثل وضع الموسيقى
بحث علم الحساب وانما قلنا لا من جهه ذاتها لان النظر في النغمه من جهه ذاتها نظر
في عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض عوارض انواعه وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم
تحته والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله اعني القسم الذي جعلنا مثاله الاكر المتحركه
ان ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به بل بحث العلم الذي ينظر في العلم
الموضوعه اذ علم الاكر المتحركه ليس بحث الطبيعيات بل بحث الهندسه واما هذا فهو
موضوع بحث العلم الناظر في العارض المقرون به لان الموسيقى ليس بحث الطبيعي بل بحث الحساب
واما الذي عمومه عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزءا
من علمه لانها ليست داخلة له على احد وجهي الدخول فلا العام يوخذ في الخاص ولا بالعكس

يجب ان يكون العلوم الجزئيه ليست احراميه ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات
فيجب ان تكون سايرالعلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه لاموضوع اعم منهما للايجوز ان
ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر ولان ماليس بعدا الوجود يعرض الوجود ويدل
يعرض لا هو بعد الجميع الوجود المعلول فلا يجوز ان يكون الناظر فيه في علم من
من العلوم الجزئيه ولا يجوز ان يكون نفسه موضوعا لعلم جزئي لانه يقتضي نسبة ما الى
كل موجود ولا هو موضوع العلم الكلي العام لانه ليس امرا كليا عاما يجب ان يكون
العلم به جزءا من هذا العلم ولانا قد وضعنا ان من مبادي العلوم ماليس بينا بنفسه
فيجب ان يبين في علم آخر اما جزئي مثله او اعم منه فنسعى لا محاله الى اعم العلوم فيجب ان
يكون مبادي سايرالعلوم تتضح في هذا العلم فكذلك يكون كان جميع العلوم تبرهن
على بعضها بشرطه متصله انه مثلا ان كانت الدايرة موجودة فالمثلث الفلاني
كذا او المثلث الفلاني موجود فاذا صيرنا الى الفلسفه الاولى تبين وجود المقدم فيبرهن
ان المبدا كالدايره مثلا موجود فحينئذ نتم برهان ان ما تلوه موجود فكان ليس ا
علما من الجزئيه لم يبرهن على غير شرطي والصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم
الثنا الفلسفه الاولى والجدل والسوفسطاسه والفلسفه الاولى تفارق الجدل و
السوفسطاسة في الموضوع وفي مبدا النظر وفي غايه النظر اما في الموضوع فلان
الفلسفه الاولى انما تنظر في العوارض الذاتيه للموجود والواحد ومبادرهما
ولا تنظر في العوارض الذاتيه لموضوعات علم علم من العلوم الجزئيه والجدل و
السوفسطاسه تنظران في عوارض كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي ولا تقتصر
ولا واحدة منهما على عوارض الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم
الجزئيه لعموم موضوعه وهما اعم نظرا من العلوم الجزئيه لانهما كالان على كل موضوع
كلما فسعيا كان او معروضا الكل بحسب صناعته وقد تفارقهما من جهه المبدا
لان الفلسفه الاولى انما تاخذ مبادرهما من المقدمات البرهانيه اليقينيه ولفا الاولى
مبداه من المقدمات الذائعه المشهوره في الجدليه واما السوفسطاسه فمبداها
من المقدمات المشبهه بالذائعه واليقينيه من غير ان تكون كذلك في الحقيقه وقد
يفارقهما من جهه الغايه لان الغايه في الفلسفه الاولى صايته الحق اليقيني بحسب
مقدور الانسان وغايه الجدل الارتياض في الاثبات والنفي المشهورين تدرجا الى البها
ونعما للمدينه وربما كان تشتغل عليها الغلبه بالجدل وذلك ليوديه ما بحسب المعاملة وا
ربما كان بحسب النفع والذي بحسب المعامله فان يكون الالزام واجبا ما يسلم وان
لم يكن اللازم حقا ولا صوابا فاما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان

بالصواب المحمود وغايه السوفسطائي التراءي بالحكمه والقهر بالباطل واعلم ان
اصناف العلوم المعرفه في موضوع واحد يكون على وجهين فانه اما ان يكون احد العلمين
ناظرا في الموضوع على الاطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل ما ان الابصار قد
ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم
الطبيعي ولكن لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهه انه يصح ويمرض واما ان يكون
كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهه دون الجهه التي ينظر الاخر فيها مثل ان جسم العالم
لو حرم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي معا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي
بشرط وذلك الشرط هو ان له هذا حركة وسكون بالذات وينظر فيه المنجم بشرط
وذلك الشرط ان له كما وانهما وان اشتركا في البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا انما
ينظر فيه من جهه ما هو ذو طبعة بسيطة هي هذا حركته وسكونه على هيئة ولا يجب
ان يكون هيئته التي يتحرك عليها السكون المقابل للفساد والاستحاله هيئة محدبة
في الجهات فيكون في بعضه راوية ولا يكون في بعضه زاوية لان القوه الواحدة انما تفعل
في مادة واحدة صورة متشابهه واما المهندس فيقول ان الفلك كري لان مناظره
كذا والخطوط الخارجه اليه توجب كذا فيكون الطبيعي انما نظر من جهة القوى التي
فيه والمهندس من جهه الكم الذي له فيتفق في بعض المسايل ان يقفا ان الموضوع
واحد وفي الاكثر يختلفان ويقول من راى ان العلوم المشتركة اما ان تشترك في
المبادي واما ان تشترك في الموضوعات واما في المسايل المشتركة في المبادي فلسنا
نعني بها المشتركة في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة في المبادي التي تعم علوما
ما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشيا المساوية لشي واحد مساوية وتلك
الشركة اما ان يكون على مرتبة واحدة كما لهندسة والعدد في المبدا الذي ذكرناه
واما ان يكون المبدا للواحد منها اولا وللثاني بعده مثل ان الهندسة وعلم المناظر بل
الحساب وعلم الموسيقي يشتركان في هذا المبدا لكن الهندسة اعم موضوعا من علم المناظر بذلك
يكون له هذا المبدا اولا وقبله للمناظر وكذلك حال الحساب من الموسيقي واما ان يكون
ما هو مبدا في علم مسئلة في علم اخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفي
الموضوعين بالعموم والخصوص فيتبين شي في علم اعلى ويوخذ مبدا في علم اسفل وهذا
يكون مبدا حقيقيا او يتبين شي في علم اسفل ويوخذ مبدا للعلم الاعلى وهذا يكون مبدا القياس
ايضا واما ان يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص بل هما مثل الحساب و
الهندسة فتجعل مسايل احدهما مبادي المسايل الاخر فان كثيرا من مبادي المقالة العاشرة
من كتاب الاسطقسات عددية وقد برهن عليها قبل في المقالات العددية وهذا لا يمكن

اذا لم تكن من العلمين مشتركة في موضوع او في جنس الموضوع واما الشركة في المسائل
فهي ان يكون المطلوب فيهما محمولا على موضوع واحد والا فلا اشتراك وهذا يغلط
لا يمكن ان يكون الامر اشتراك العلمين في الموضوع فاذا الشركة الاولية الاصلية
التي للمعلوم هي على وجه القسم الثالث وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه
المذكورة وهي ثلثة اما ان يكون احد الموضوعين اعم والاخر اخص كالطب والعلم
الطبيعي والهندسة والمجسطات وسايرما اشبه ذلك واما ان يكون كل واحد من
موضوعي علمين شيئا خاصا وبينا يشاركان فيه الاخر كالطب والاخلاق واما ان يكون
ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لعلم
وباعتبار موضوعا لعلم اخر كما ان جسم السما والعالم موضوع لعلم الهيه والعلم الطبيعي
واذا كلمنا في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادي والمسائل فحسب ان نتكلم
في نقل البرهان هو فصل في نقل البرهان من علم الى علم وتداخلهما
للجزيات تحت الكليات وكذلك تداخل الحدود هو نقل البرهان يقال على وجهين
فيقال احدهما على ان يكون شي ماخوذا مقدمة في علم ويكون برهانه في علم اخر
فيتسلم في هذا العلم ويثبت برهانه الى ذلك العلم اي يحال به على العلم ويقال على وجه
اخر وهو ان يكون شي ماخوذا في علم على انه مطلوب ثم برهن عليه ببرهان خده الاوسط
من علم اخر فيكون اخرا القياس وهي الحدود صالحة للوقوع في العلمين كما برهن على
واما المحروط البصري في علم المناظر سقد برات هندسية على جهة لو جعلت معتمدا
على الزاويه هندسية محضه لكان البرهان عليها ذلك وكذلك البراهين التي تقوم
على الاعداد التي في علم التاليف وان كان الداعي الى هذا الاخير من نفس الامور نفسها
ضرورة ما على سنبينه بعد ونحن نعني ها هنا بنقل البرهان ما كان على سبيل
القسم الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين تحت الاخر وانما يجب ان
يشتركا في الموضوعين حتى يشتركا في امارة اما على الاطلاق واما بوجه ما وهذا
الوجه هو ان يكون احدهما تحت الاخر حينيذ يجوز ان ينقل البرهان من العلم الذي
يكون العام يعطي العلة للخاص على سنوضحه بعد واما اذا استركا في الموضوع على
الوجوه الاخرى فيمكن ان ينقاد القياس فانه اذا كان الحد الاوسط حقا للاصغر
اوفصلا مقوما او شيا من عدد المقومات والاكبر عارضا لذلك الجنس او ذلك المقوم
وهو الماخذ الاول من ماخذ البرهانات او كان الاوسط عارضا ذاتيا للاصغر والاكبر
عارضا ذاتيا اخرا وجنس عارض او فصلا او شيا مقوما له وهو الماخذ الثاني من
البرهانات ليس غيرها على ما اوضحنا كان نحو المطر في العلمين واحدا وان لم يكن

هذا

هذا لم يكن البرهان برهانيا في كليهما جميعا بل عساه ان يكون برهانيا في احدهما غير
برهاني في الاخر او يكون في كليهما غير برهاني اذ قد بان ان البرهان لا يخلو عن احد هذين
الماخذين واشبعنا القول فيه ثم من المحال ان يتفق في احد الماخذين علمان متباينا
الموضوع او متباينا نحو النظر في الموضوع ولهذا السبب ليس للهندسي ان يبرهن الا بالاصداد
بما علم واحدا ولا يدل الاضداد ليس من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له اما الجنسية
واذا كان الامر على ما وصفناه فحسن ان نعلم انه انما ينقل البرهان من علم اعلى الى علم تحته كالبراهين
الهندسية تستعمل في المناظر والعدد تستعمل في التاليف وحسن ان نتفقد شيا علمين متباينين
مثل الموضوعات والاعراض وان لا يكون شي من العلوم ينظر في الاعراض الغريبة ولا في الاعراض
التي تعرض للشي لا بما هو مثل الحسن والقبح اذا استعمالا في الشكل والخط والمقابلة اذ
وعلم بين المستدير والمستقيم فان امثال هذه وان كانت توخذ بوجه ما في موضوعات الهندسيه
فليست تعرض لها ما هي هي بل هي عوارض خارجيه قد تعرض لاشيا غير الجنس الذي يختص
بموضوعات الهندسه هذا وقد قيل في التعليم الاول لما كان يحسن ان يكون مقدمات البرهان
كلية حتى تكون نتيجته لا سيما بعد الامور التخصصه ووجب ان يكون شاملها كذلك كليه
وبالبيه ووجب ان لا يكون برهان على الاشيا الجزئية الفاسده ودل على احوالها فاس فاندل على
ان الامر هكذا فقط فانه لا يمكن ان يدل على انه يجب ان لا سيتر ولا انصابها علما الا العلم الذي
يطوف في العرض واما النفس فانما يكون للحكم الكلي الذي يعم الشخص وغيره ثم عرض وانفق
ان دخل هذا الشخص تحت ذلك الحكم دخولا لا يقتضيه نفس ذلك الحكم ولا الشخص يقتضي
دوامه بحيثية فليس احدهما يقتضي دوام النسبة من الاخر فاذا النسبة منهما عارضة وقد ما
ما العلم اذا بالذي اعني الشخص علما بالعرض وكذلك اذا زال عن الجنس وقع فيه شك ولو في الذاتيات
مثل ان هذا الحيوان بعينه يجوز ان مات او فسد لم يكن حيوانا وقد قيل في التعليم الاول انه اذا
فرض على العامي برهان كانت احدى المقدمتين غير كلية وهي الصغرى وفاسده اما فاسدة
فلان المقدمات لو كانت دايمة لكانت النتيجه دايمة فكان دايما يوصف الشخصي الفاسد بالاكبر
الدايم وفساده وهذا محال واما غير كلية فان الكلي سقى وهذا الشخص قد فسد فكيف يمكن ان يحكم عليه
بالكلية وانما بقي الكلي محمولا ايما ما وقتما ما ومحال ان يكون برهان وليست المقدمتان كليتين
ودايمتين فاذا لا برهان على الفاسد ولا قياس ايضا كليا بل قياسات في وقت وشخص يخصان
كل احد فاما ان يكون صدا برهان او تمام برهان او نتيجة ويكون برهانا سعيرا منقلبا ويكون
الاجزا التي للحد مشتركة بين البرهان والحد واذا لا برهان عليها فلا حد لها ثم الفاسدات ايا يفارق
كل واحد منها اما شيا خارجا عن نوعه او شيا في نوعه فاما مفارقة لما هو خارج عن نوعه فنحو
ان تكون المحمولات الذاتيه ولم لا تكون ذلك لما هو هذا الشخص لما له طبيعة النوع واما

الاشياء التى تحت نوعه قلما يقارنها ما يتوهم عنه لوازمه الخاصه لم يعم فيه ويمكن ان تتوهم
مشاركاته فى نوعه الغير مساويه لنوع كل واحد منها فصل آخر عرضى لا ذاتى وان الاشتراك
التى تحت النوع الواحد مفرق كلها فى الذاتيات فاذا لا يجوز ان يحد الشخص الفاسد والشخص
المشارك لنوعه الاقرب حدا واحدا يكون له ما هو خاص اصلا لانه ان يتميز بقول كان ذلك القول
من عرضيات الامر الذاتيات ومن عرضيات غير محدوده واما القول الذى من الاشياء التى
تعرفه لامن اختاص نوعه بل من سائر الانواع فليس له لانه هذا الشخص بل لان له طبيعة
النوع والحد للشخص الفاسد ايضا عارض مثل البرهان ولعائل ان يقول انكم قد اشترطتم
فى مقدمات البرهان ان تكون كلية لاحاله وكنا قد علمنا ان من مقدمات البراهين ما هى
جزئية وذلك اذا كانت المطالب جزئية والبرهان الجزى وان لم يكن فى شرف البرهان الكلى
فانه برهان على العين والعلة كما ان البرهان السالب وان لم يكن فى شرف البرهان الموجب فانه
برهان على المقر والعلة فى كثير من الاوقات فيكون الجواب ان الكلى يقال على وجهين فيقال
على كل واحد من الشخص المخصوص ويراد به ان الحكم فيه على الكلى سواء كان على كله او بعضه ابهما
كان بعد ان يكون الموضوع كلا وتقال كلى بقياس الجزى والمهمل ويراد به ان الحكم على موضوع
كلى وعلى كله والمقدمة الجزئيه غير الشخصيه فان موضوعها كلى والبعض ايضا الذى يخص
بالحكم منها وان لم يكن معينا فانه فى الاكثر طبيعة كلية لقولنا بعض الحيوان ناطق واذا
الوجه الذى اشترطناه فى هذا الموضع يدخل فيه المقدمه الجزئيه ولا تدخل الشخصيه وقيل
فى التعليم الاول ولان الاشياء الواحية الوقوع المذكورة بالعدد قد يبرهن عليها وتحد مثل
كسوف القمر فجرى ان يشك شاك انه كيف وقع لعامة فساد هذا برهان حد فالجواب ان
كسوف القمر على الاطلاق نوع ما اذا له مقول على كسوفات قمريه جزئيه فاسد او ذلك النوع
طبيعة معقوله كلية بالبرهان والحد لتلك الطبيعه النوعيه دائمة ودائم تغيبى وكذلك
الكسوف فى وقت ما فانه وان اتفق ان لا يكون الا واحدا فليس يمتنع تصوره كسوفا
قمريا فى وقت حاله وصفته كذا ممتنع عن ان يقال على كسوف حتى يكون فى وقت ما لك الصفه
كسوفات كذلك شمسية او قمرية كما ليس يصور معنى الشمس والقمر ممتنع ان يقال
على كثيرين على ما سلف منا لكن شرحه فاذا انما صار الكسوف الواقع فى وقت كذا غير
كثير لان معناه اذا تصور منع ان يقع منه شركة بل اتفق لتقدان امور اخرى من
خارج ولاستحالتها اذ ليست الشمس الا واحدة والقمر الا واحدا والعالم الا واحدا
وعرض للكسوف ما عرض للقمر لنفسه على ما سلف منا الكلام فيه واما كسوف ما معين مشار
اليه فى وقت ما معين فانما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول سائر الجزئيات وليس
يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف بل من جهة ما هو كسوف على

كل الاطلاق يشارك فيه كل كسوف عددى كان او نوعى او جوزى الوهم وجوده معه وليعائل
ان يقول ان الحاجه الى كون مقدمات البرهان كلية لا تتبين الا بيان ان الفاسد لا يبرهن
فكيف صار القوم يثبتون الفاسد لا برهان عليه ولا شبهة فيه الا لان مقدمات البرهان كلية
فالجواب ان الغرض ليس ذلك ولكن معنى القول هو انه لما كان الحكم اذا اطلق مقولا على الموضوع
وليس دائما فى كل واحد منه حتى لم يكن كلما حسب الكلى فى البرهان اعرض الحكم للشك
والاعتراض جاز ان يكون سعيرا فى البعض من الاعداد والمتغير لا يعين اذا اخذ مطلقا كذلك
حال الجزئى المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس دائما فى كل وقت لم يعترض للشك
والاعتراض اذا كان سعيرا فى البعض من الامر منه والمتغير لا يعين فكانه يقول ان المنتب
الى ابتغ فى الامور العامية حاجة الى ان تكون مقدمات البراهين عليها كلية والاشبع
ان يكون كل موجود معينه فى الحكم على الشخصيات وذلك هو المتغير وعدم الدوام فيكون
الكلى مورد التنبيه على العلة لا لان يكون بعض مقدمة بيان هـ

فصل

فى تحقيق مناسبة المقدمات البرهانيه والجدليه لمطالبها وكيف يكون اختلاف العلماء فى
اعطاء اللم والان هـ وقيل فى التعليم الاول يحسن ان لا يقتصر فى اقامة البرهان على ان
يكون مع ذلك مناسبة اولية غير وسائط ولا على ان يكون مع ذلك مقولة على الكل لكن
يجب مع ذلك كله ان يكون مناسبة على ما اشرنا اليه مرارا كثيرة وكاد ان يكون القياس
الذى اورده بروشن على تربيع الدائره ماخوذا من مقدمات صادقة بينة فيها مقولة
على الكل الا انه كلامه ليس ببرهان عندى لان مقدماته غير مناسبة فسانه كما علمت بالعرض
سوا الغرض فى هذا التوسع ان يتبين ان دائره مساوية لشكل مستقيم الخطوط كيف كان عدد
اضلاعه فانه يمكن ان يحلل الى مثلثات ثم يمكن ان يوخذ كل مثلث مربع مساو له وجملتها
ايضا مربع واحد مساو ويكون ذلك المربع مساويا للدائره فيكون ذلك المربع حذو الدائره
لكن بروشن عرض ذلك بان قال ان الدائره اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا
هو فيها واصغر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هى فيه فتكون مساوية لكل شكل
مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو اكبر من كل مستقيم خطوط يقع فيها واصغر من كل مستقيم
خطوط يقع خارجا عنها فقد وجد ايضا لكل مستقيم الخطوط مساو للدائره وقيل فى التعليم
الاول قد يحمل وهو ان هذا الكلام سان غير حاص بطريقة الهندسه بل هو عام مشترك يأتيه
ويوجد لاشياء اخرى ومطابقها وليست تلك الاشياء مناسبة الحس اى مشتركة فى
الموضوع او حس الموضوع وقال بعضهم فى بيان كون هذا القياس لا على الشروط البرهانيه
ان السبب فيه انه اخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع فى قوة كلامه ان الاشياء
التى هى اعظم من اشياء واحدة بعينها كالاشكال التى فى الدائره واصغر من اشياء واحدة

فعبنها اما لاشكال المحيطة بي اجساما متساوية اي كالدايره وذلك الشكل المستقيم الخطوط
المذكور قال وهذه المقدمه غير خاصه بالاشكال بل بالاعداد وبالاجسام وغير ذلك
فلذلك صار البرهان غير مناسب واطن ان هذه المقدمه المستعمله في هذا القياس وان
كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصه لجنس المقادير اعني الكم والمقدمات التي من هذا الجنس
مستعمله في العلوم مثل ان الكل اعظم من الجزو ان كل كم اما مساو واما اعظم واما اصغر
فان هذين اولا للكم ثم المقادير والعدد واذا اريد ان نجعلها خاصين باحد الموضوعين قيل
في المقادير ان الكل اعظم من الجزو قيل في الاعداد ان الكل اكثر من الجزو وايضا قيل في
المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار اخر واما زايد واما ناقص وفي الاعداد كل عدد اما مساو
لعدد اخر واما ان يزيد واما ان ينقص ومن هذا الجنس ما يقال تاره ان المقادير المساويه لمقدار
واحد متساويه وما اشبه ذلك وجميع هذه على نحو ما ذكره المناول وبالجمله ليس انما تستعمل
في العلوم الجزيه من المبادي مبادي خاصة المحمولات موضوعاتها بل والخواص باجناسها
ايضا التي يشترك فيها ولكن ينقل من العموم الى الخصوص كما قد اشير اليه وهذا ممكن
ايضا ان يجعل هذه المقدمه فيقال ان الاشكال والمقادير ذات الاشكال التي هي اصغر من
اشكال باعيانها واكثر من اشكال باعيانها فهي متساويه فيصير حينئذ مبدا ملايما فان لم
نصير هذا مبدا اولا ولعل من تلك المبادي الاخر يصير مبدا اكثر الوجوه الذي عندي في هذا ان
هذه المقدمه انما تنفع اذا اخذت هكذا ان الدايره واسطه بين اشكال لا نهايه في القوه داخله
فيها واشكال لا نهايه في القوه محيطه بها اعني ان الواسطه ما هو اكبر من كل هذه واصغر
من كل تلك باعيانها وها هنا اشكال مستقيم الخطوط لا محاله هو اكبر من جميع الداخله واصغر
من جميع الخارجه والدايره وذلك الشكل المستقيم الخطوط متساوي فان فرض الاشكال
ليست كلها باعيانها ولم تفرض غير متناهيه لم يجب ان يكون المتوسطان بينهما متساويين
الا ان ينفع تلك الاشكال على ترتيب متصل وهذا لا يمكن في الاشكال لان تلك اشكال
نفرضها اصغر من الدايره فهناك شكل اخر ايضا اكبر منه واصغر من الدايره بل يحتاج
ان ينفع هذه الداخله والخارجه اشكالا لانا القوه غير متناهيه فيكون حينئذ قد اخذ من جهتين
احدهما في البرهان والاخرى في المطلوب لما في البرهان فلانه تكلم على امور بالقوه
وجعل منها المقدمات وليس ما بالقوه من العوارض الذاتيه بالمقادير والاشكال ولا من
العوارض الذاتيه بجنس الكم بل اعم من جميع ذلك لانه اعم من العوارض الذاتيه بالموجود
والمنتقل من العلم الاعلى الناظر في الموجود المطلق الى ما هو موجود ما يعرض له بد لابد من
جهة ما هو موجود الى العلوم الناظره في اشيا خاصه الموجود اذا كان ذلك الاشيا من
شانها ان تكون بالقوه وبالفعل كالامور الواقعه للمتغير والحركه واما الصوره الهندسيه
فانا

فانما توجد مجرده عن المواد ومشارا اليها في الوهم والعقل بالفعل على انها امور موجوده
واما الخط في المطلوب فموضوعه هذا بينه لان ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا
اليه بالفعل انما نشير اليه على انه موجود بالقوه بين امور بالقوه محمولة في
المكان الذي يتبين ان مضلعا مثل هذا ليس يكون ابدا هندسيا بل اما حدليا واما منطقيا
سالبا عن العوارض الهندسه وانا اظن انه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا
ذاتيا للهندسه بل خارجا وقال في التعليم الاول يجب ان يكون الحد الاوسط من العوارض
الذاتيه والمحمولات الذاتيه حتى يكون البرهان مناسبا ويكون انما قام البرهان على الشي
من جهة ما هو هو مثلا الواردنا ان نبين ان مثلث روايا المثلث مساويه لقائمتين فيجب ان
نجد الحد الاوسط من الامور الذاتيه للمثلث او لجنس المثلث وبالجمله للموضوع الذي المثلث
من عوارضه الذاتيه فان جعلنا وسطا من جنس اخر فيجب ان يكون من جنس اعلى ينتقل عنه
الى ما تحته كما عنا من حال الهندسه والمناظر والحساب والموسيقى ويكون الست في ذلك
هو المشارك في الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل ويكون حينئذ العلم الاسفل يعطي برهان
لمن والعلم الاعلى يعطي برهان لم وذلك لان المقدمات تكون في العلم الاسفل ماخوذة
مسلمة على سبيل موضوعات ومصادرات عن معلومه العلل ومعلوم ان تلك العلل
لا تكون على الحقيقه يقينيه مالم تحصل النفس بعقد فانها وانما تحصل النفس متوقفه فيها
في العلم الاعلى اذ كان الاوسط انما هو ما لذات في العلم الاعلى فهناك يظفر بالعلل
والاسباب الذاتيه فان نقل احد ذلك البرهان من العلم الاعلى الى الاسفل وقد دخلت
في العلم الاسفل ما ليس منه وتوطن قوم ان المراد في ذلك ان العلم الاعلى يعطي
اللم في المسئله التي يعنيها يعطي العلم الاسفل فيها الان وهذا غير سديد لانه على هذا
التاويل يجب ان يجعل المسئله فيهما واحدة بعينها فيكون العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى
في المسئله فيكون لا محاله مشاركا في الامور الذاتيه للموضوع في المسئله فيكون مشاركا في
الوسط فيكون صالحا لان يبرهن به في كل واحد منهما ما يبرهن به في الاخر ولا يبعد فان
ما نجد هذا يعطي الان وذلك يعطي اللم بل يجب ان نعلم ان الاعلى انما يعطي اللم على الوجه
الذي قلناه او على وجه بيناه حيث تكلمنا في حال الموسيقي والمناظر الاعلى الوجه الذي
قيل وبالجمله فان الوجه الذي قيل في الموسيقي والمناظر فهو رحصة تدعو اليه الضروره
وقصور الانسان عن الاعداد ما يحتاج اليه قبل وقته لنفسه فضلا عن غيره ممن ينظر نظرا
في امر يحتاج الى عدة ولولا ذلك لكان الحري ان يبرهن على احوال الخطوط التي توخذ
في المناظر واحوال الاعداد التي توخذ في الموسيقي لا في علمي المناظر والموسيقي بل في علمي
الهندسه والحساب وتكون نسبتهما لاصحاب المناظر والموسيقي ولكن لما كانت المئنه

الانسانيه قاصره عن معرفه جميع المطلوبات التي تبحث في المناظر والموسيقي حاجه
متى اراد انسان ذلك كثيرا حدا لم يكن اعدادها اعدادا مستويا بل اعد من ذلك لما يفتقر اليه
الاصول دون الفروع او تفتقر اليه الاصول المشهورة بها دون اصول تتعرف بعد فلما
اوقع الانسان في الاستنباط حاجه الى مقدمات اخرى كثيرة عن ان تؤدي العلم
تلحق بالعلم الذي هي منه ولنرجع الى ذكر اختلاف معونه العلمين على اللم والان نقول
اما العلمان المختلفان في العلو والدنو في الاكثر انما يتم البرهان المعطي لهم من العلم
الاعلى للاسفل بان يعطى الاعلى الاسفل مقدمات تؤخذ مبادي البرهان ومن هذا
القبيل انه ان يكون في احد هما برهان حده الاوسط علة ما وفي الثاني برهان
اخر حده الاوسط علة ما اخرى قبل تلك العله وهو علة العلة ملزوم الاسفل بالنقط
العله بالتمام وكثيرا ما يكون امثال هذه المسايل مرددة في العلمين والسبب في ترديدها
قصور من الناس عن المبالغه في التمييز مثاله ان العلم الطبعي والفلسفه الاولى
يشتركان في النظر في تشابه الحركه الاولى وبيانها لكن العلم الطبعي يعطي العله
القريبه التي لا واسطه لها والمادة البسطه التي لا اختلاف فيها فيمتنع ان يعرض فساد
او تغير والفلسفه الاولى تعطي العلة الفاعلة المفارقة التي هي الخير المحض والعقل
المحض والعلة الغائية الاولى التي هي الوجود المحض والبرهان في العلمين مختلفان
لكن العلم الطبعي مع انه اعطى برهانا ما فانه لم يعط البرهان اللمي المطلق الكامل اعطى
ان ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وذلك الطبيعة موجودة والعلم الاعلى اعطى
البرهان اللمي الدائم مطلقا واعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها فيدوم
مقتضاها وكذلك العلم الطبعي يعطي العلة في كون الارض غير كرية بالتحقيق وانه تقوم
المياه فتغور منها حتى تنكشف اديمها في بعض النواحي فتكون بسبب ذلك في العالم
الطبعي ان المياه الطبع سيال الى التغور والارض يابسة لا يتشكل بداتها مل تحوط الاكام
الانفاتقه واذا اتفق لاجرابها كون فساد بقي مكان الفاسد تغورا وهذه قلم يجتمع
الاجلد الباقي على الكل الكري وبقي مكان الكاين ربوة وكذلك الحال عند انفاق سائر الاسباب
التي توجب تل الجزء منها عن موضعه واما الهوا وغير ذلك فكل مجتمع على شكله اذا
زيد عليه او نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكري الذي لا يجوز غيره ان يكون
مقتضى طبعه البسيط واما في الفلسفه الاولى فتكون العلة لهذا مثلا من حيث هي الغايه وهو
ان تستقر الكاينات على مواضعها الطبيعيه والحال في البرهانين هذا وذلك واحد على الاكثر
من حال معونه الاعلى للم واما في الاول فربما اخذ العلم الاعلى مبادي اللم من العلم الاسفل
بعد ان لا يكون تلك المبادي موقوفه في الصحه على صحه مبادي ما تبين في العلم الاعلى او تكون

حصل من الهب
واربع لون ال
جلد سادس ح

تعين مبادي من العلم الاعلى لكن انما تبين بها ما تبين من العلم الاعلى مسايل تعين مبادي
لها والحد الذي فيه من هذا العلم الاسفل كما ان بعض مسايل علم واحد يكون مبادي
لبعض المسايل الى بعض المسايل منه بوساطة مسايل منه هي اقرب الى المبادي منها
فالاستعداد ان تكون مسايل علم ما تبين مبادي من علم اخر ثم تصير تلك المسايل مبادي
لمسايل اخرى من ذلك العلم الاخر بالادوار ويكون هذا حال مسايل تبين في علم اسفل
مبادي من علم اعلى ثم تبين بها مسايل ما من علم اعلى واما ان يكون هذه المبادي المأخوذة
من العلم الاسفل لا تبين من مبادي من العلم الاعلى بوجه ذلك مثل ان تبين بالمبادي البينه
بنفسها او بالحس او بالتجربه واذا كانت هذه مبادي مسايل من العلم الحري هي مبادي المسايل
من العلم الاعلى صارت بوساطة العلم الحري مبادأ المسايل من العلم الاعلى فتبين
بالمبادي التي على الحس والتجربه لا يعطي اللم في علم اسفل ولا علم فوق بل انما يعطي اللم
من هذه في العلم الاعلى ما كان مبنيا على المبادي البينه بنفسها واعلم ان الامور التي
بالحسيه والتجربه هي اورث الى العلوم التجربه منها الى العلوم الكلية كما ان الامور العامة
العقليه اولى بان تكون المبادي المقتضبة منها مبادي العلوم الكلية بان ما كان اشد
عمومًا فهو اولى بان يكون مبدأ للعلم الذي هو اشد عمومًا واما العلوم التي ليس بعضها
تحت بعض ولا تحت جزء بعض فكثيرا ما يكون احد العلمين معطيا في مسله واحدة بعينها
برهان الان والاخر معطيا فيه برهان اللم مثال ذلك العلم الرياضي يعطي في كرية الماء
برهان ان الان والعلم الطبيعي يعطي برهان اللم ايضا وكذلك القول في كرية الارض
وتحقق قبالها الوسط وكرية الاجسام السماويه فان الرياضي يعطي برهان الان والطبيعي
يعطي برهان اللم في جميع ذلك وكثيرا ما سبق ان يكون احد هذين العلمين من هذه العلوم
التي ليس بعضها تحت بعض يعطي الاخر مبدا لم مثل العدد والهندسه في مسايل المقالة
العاشره ولا سبق في العلوم التجربيه ان يعطي علمان معا برهان اللم لمسلة واحدة ونحن
نخبر من بعد عن العلة في ذلك فانا سنوضح بعد ان العلل كم هي وانها كيف تكون حدودا واوسطا
واذا كانت حدودا وسطى فكيف تكون حتى تكون معطية للبرهان التام واما ها هنا
فانا نقول على الجمله ان الاسباب الاربعة مبدأ حركة اي الفاعل وما في حمله والموضوع وما
في حمله والصوره وما يجري مجراها والغاية وهي التمام الذي لاجله يكون ما يكون والذي
يبتدئ عنده الحركه وما يجري مجراه وقد سبق ان يجتمع هذه الاسباب كلها للشي واحد
بالذات ربما كان الشي ليس له من الاسباب الا الفاعل والغاية فقط كالعقول المفارقة وربما
كان للشي جميع هذه الاسباب واذا لم يكن الشي مادة وحركة فان الفاعل الذي يقال له
انه فاعل فيخرج اخر فقال ويكون نسبته اليه نسبة داخلة في صورته وكذلك غايته فكل ما هو

مجرد عن المادة فانه يمكن ان نعقل من الاشياء ما هو صورته فقط وسمي المفهوم الحاصل
مثلا علوما انتزاعية عن العلوم الامور انتزاعية ما انتزاعية بالذات كالعلوم الناظرة في الموجودات
التي صورها مفارقة للمواد على الاطلاق ومنها ما هي امور انتزاعية بالحد كالعلوم الرياضية فانها
موضوعاتها امور غير مفارقة للذات للموضوعات ولكن مفارقة الوجود لها ولكل واحد من موضوعاتها
امور غير معينة بالنوع فان المثلث كما يكون في خشب كذلك يكون في حديد ليس يقتضي طبيعة
موضوعا معينا بل كيف اتفق وليس شيء من الموضوعات التي توجد فيه داخلا في حد هذا
لهذا السبب واما الصور الطبيعية فان لكل واحد منها مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن
ان توجد تلك الصورة منها مفارقة لها ولا في مادة اخرى بطباع تلك الصورة مختصة به
بتلك المادة فلذلك تدخل المواد في حدودها والامور الطبيعية هي التي تجتمع فيها العلة
هذه العلل كلها ثم من المعلوم ان ما كانت الحدود الوسطى في برهانه ماخوذة من علل الشيء
صورته فقط فلا يجوز ان تترك في البرهان عليه علمان اذا اريد البرهان برهان اللم واما
اذا كانت له علل محلقة فلا يخلو اما ان يكون بعض تلك الاسباب خارجة عن موضوع
الصناعة مثل السبب الاول الفاعل للامور الطبيعية على الاطلاق والغاية القصوى فانها مفارقة
للموجودات الطبيعية اما السبب الفاعل بالذات واما الغاية القصوى لها فمن وجه بالحد
ومن وجه بالذات واما ان يكون كل تلك داخلة في موضوع الصناعة اي اما كانت انواعا
لها او كانت من عوارضها الذاتية مثل السبب الفاعلي والتمامي والمادي والصوري للموجودات
الطبيعية دون العامة للكل مثل اسباب الانسان واسباب نوع او جنس اخر
من الكائنات الطبيعية او الطبيعيات التي ليست بكائنة فان اسبابها الظاهرة كلها
طبيعية وشرح هذا انما هو اظهر لنا الانسان فان سببه الفاعل الظاهر لنا الذي هو
نطفة ابويه وقوة في نطفة وصورة فيها وهذه الثلثة اما نوع موضوع الصناعة واما
صورة واما عرض ذاتي داخل في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من حيث هو متحرك
وساكن وسببه المادي اما الاركان او الاخلاط او الاعضاء وهو من انواع الجسم
الطبيعي وسببه الصوري النفس وهو من حيث هو صورة ما للجسم الطبيعي وكمال ما وسببه
الغائي الكمالي الذي لجنسه وجود اكمل جوهر ما من جنسه وكمال ما وسببه
الغائي الكمالي الذي لخصه وجود اكمل جوهر ما من خصوصه من مبادي كائنه فاسده محصورا
من بعض وجه حتى يكون من شأنه ان تتم نفسه للسعادة وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعي
التي لا يمكن ان توجد في غيره وشبيه ان يكون الفاعل والصورة والغاية في الامور الطبيعية
واحدا بالنوع وان يكون الغاية التي هي غير الصورة في الطبيعيات خارجة عن جعل الطبيعة
ومن عند مبدع اعلى من الطبيعة وغاية له مثل ان فاعل الانسان انسان مثله وصورته انسانيته
وهي غاية الفاعل الطبيعي واما الاخر كالبخس الذي هو الغاية المقصودة في تعريض الاضراس

البخس في مقصودة عند مبدع اعلى من الطبيعة واما نفس التعريض فانه غاية للفعل الطبيعي فهو
مقصود له وكان الغاية في الطبيعيات غايتان غاية هي صورة وهي غاية حركة وتمام محرك طبيعي
مثل المعرض وغاية بعد الصورة ليست الصورة المقصودة قصدا اوليا في حركة الكون وهي مثل
البخس وهي غاية لفاعل اعلى من الطبيعة ونقول بقول مطلق ان المادة والصورة لا يجوز ان تكونا
غريبتين من جنس الطبيعة والفاعل والغاية وما كانا غريبين فاذ مهدنا هذا الاصل نقول
اذا امكن ان يكون بعض اسباب الشيء خارجا عن موضع صناعته واقعا في صناعة اخرى
امكن ان يكون على المسلة برهانان من غير واما اذا كانت الاسباب معلقة بالموضوع غير
غريبة منه لم يمكن في غير ذلك العلم اعطاء برهان اللم فقد اجتمع من جميع ما قلناه انه السبيل
الى اعانة البراهين الامن مبادئ خاصة وبهذا السبب تغلط فنظن في كثير من الاشياء انا علمناها
بالحقيقة اذا كانت المقدمات الماخوذة هي قياساتها صادقة ولا نكون علمناها العلم الحقيقي
اذ لم يكن بتناسبة

فصل من البين انه لا سبيل الى اعانة البراهين في العلوم
على مبادئها والاقامة بين انه المبدأ هو المبدأ والعلم به احق من العلم بما قيل انه مبدأ البعض
مبادي العلوم منه بأنفسها وبعضها يحتاج الى بيان وكلاهما من المستحيل ان يبتنى في العلوم
التي هي لها ما ذا وأول اما الذاتيات بأنفسها فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم اخر واما
ما ليس بنا بنفسه فانما يمكن بانه في علم اخر وخصوصا في علم اعلا ومبادي العلم الاعم
الذي يباين العلوم بحسه جلها بينة بنفسها وبعضها ماخوذة من علوم حريه بحسه على ما قلنا
وذلك ليبين موضوع الصناعة فقد يجب ان يصدق به وان يصور معا ما كان منه ظاهر الوجود
حتى في الحد مثل الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم بل اشتغل بان يوضع حده فقط وما كان
خفي الوجود في الحد معا مثل العدد والواحد فقط فانهم يضعون وجوده ايضا ووضع وجوده
هو من جملة مبادي الصناعة التي تسمى اصولا موضوعة لانه متقدمة مشكوك فيها تبنى
عليها الصناعة وان كانت ظاهرة الامر من جميعا كان يكلف وضع الامر فضلا وربما وضعوا
الحدود فقط في الشيء الذي هو في الوجود واحد جميعا احدا يتصور من ذلك ان الشيء موجود
وان الحد ليس بحسب الاسم بل بحسب الذات كقولهم في فاتحة علوم الهندسة ان النقطة شيء
لا جزء له وليا المحمولات الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات فانها هي المطلوبة كما
قلنا مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها على سبيل اصل موضوع او مصادرة على
سبيل البيان بدل البرهان عليها انما يوضع في فاتحة الصناعة حدودها ان كانت خفية الحدود
واما ان كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزائد والناقص وما اشبه ذلك في علم الهندسة
فربما لم يكلف وضع ذلك بل انما توضع حدود مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والاصم والمطلق
في الهندسة والزوج والفرد والمربع والمكعب المستدير

فله الحدود وقط او لما المبادى فيحب ان يكون قد علمت من الطريقة الاولية وهو ان المتصدين
حتى يمكن ان نعلم بها شيئا آخر اما ان نصدق تصديقا حقيقيا او تصديقا وضعيا والاول اشرفهما
والاولى بان يكون المتصدق بها فحسب ان تكون موضوعة الاية في نفسها وموضوعة عند الاجرا
في فاجحا الصناعة الآن نستغني لغرض الشهرة والوضوح عن ذلك وان كانت اعلم من الصناعة
خصصت للصناعة على نحو ما قيل فاذا الموضوعات ان احتيج الى التصديق على وجودها وضعا
وضعيا والبرهان عليها في الصناعة هل على عوارضها الذاتية واما العوارض الذاتية فتحتاج مطلقا
وقط ان احتيج اليه ولا توضع موجودة الا عند الفراغ عند اقامة البرهان في مسئلة مسئلة
ليتبين عنده انها موجودة لموضوع او مسلوبة عن موضوع والمبادى التي ليست اصولا
لموضوعة وليست مصادرات فان وضعها من المكلف مثل ان النقيضين لا يجتمعان او ما
اشبه ذلك ان يدع فيها منازع ولا تقلب ذلك اصلا موضوعا او مصادرة لان ذلك المنازع
باللسان دون العقل والقول الخارج دون القول الداخل واما القياس الذي تكلف احانا
لغو الصحيح شيء من ذلك او تشكيت مخالف فمه من السوفسطائية فان ذلك كله خوا القول الداخل
لا الخارج وعلى ما عرف فيما سلف ويعرف فيما سيأتي واما المبادى التي قد تشكل فيها
بد من ان يوضع وجودها وتفهم ماهيته اجزايها فانها ان لم يكن منه تصور الاجزا والحد
فليس اصلا موضوعا ولا مصادرة لانه ليس فيه حكم بل انما يوضع ليفهم اسم فقط اللهم الا
ان يسمي انسان كل مسموع في فواتح الصناعات اصلا موضوعا بل انما الاصول الموضوعة
اشيا يصدق بها وهي في انفسها صادقة مجتمع من التصديق بها ولو بالوضع مع معدلات
اخرى بينة والحدود ليست كذلك ولما كان التعليم الاول هذا فظن لطن لعله يسبق
الى بعض السامعين انه ربما كان من المقدمات المستعملة مبدأ ما العلم كله او المسلمة عنده ما هو
كاذب فلم يطلب منها بينة وكان سائلا سال وقال قد نرى في العلوم اصولا موضوعة عند
معلمات كاذبة يتدرج منها الى المسايل مثل ما ان الهندسي يقول خط ان لا عرض له
وهو مستقيم ولا ليون كذلك ومثلث الحد مستقيم الخطوط متساوي الاضلاع ولا يكون
في الحقيقة كذلك بل يكون كاذبا فيما يقول ويروم مع ذلك انتاج نتيجة صادقة وانما يكون
كاذبا لان ذلك الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما في الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون
متساوي الاضلاع في الحقيقة فاجب وقيل ان هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل
ليس مخطوطا للاعتبار البرهان الى مثله والبرهان هو على خط الحقيقة مستقيم وعديم
العرض وكذلك على مثلث الحقيقة متساوي الاضلاع المستقيمة بل انما خط ذلك وشكل هذا
لعامة الذهن ليسهل التخيل والبرهان هو على المعقول دون المحسوس والمتخيل ولو لم يتصور
صورة البرهان المجرد عن التخيل لما احتيج الى ان يشكل البتة وقد بان ان الاصول الموضوعة

معتبر بها وعلى المتصدين بالمسئلة والمطلوب لا كذلك الحد والعرض ان كل اصل
موضوع فهو محصور كلي او جزي وليس شيء من الحدود بمحصور كلي ولا جزي فليس شيء من
الاصول الموضوعة محدودا على انه لا حاجة الى هذا السؤال ولان قوما حسبوا
ان الموضوعات العلوم هي صور مفارقة لكل نوع منها مثال يشبهه قائم بذاته عقلي موجود لا
في مادة والحري ان ينع الشك وحله في حمل ما علق بالبرهان وجب ان يذكرا ولا السبب الذي
حملك او ذلك على هذا الظن مقبولا ما وقع او لذلك القوم في هذا الظن من جهة قياس قايسوه
فقالوا ان هذه العلوم كلها انما تنظر في موجودات فاما المعدومات لا ناظر في النظر
فيها في الموجودات اما واقعة تحت الفساد والتغير واما دايمة الوجود غير متغيرة
ولا هي اجسام محسوسة واما معقولة والفاسدات لا برهان عليها ولا حد لها والمحسوسات
ليست ايضا ببرهانية عليها ولا محدودة من جهة ما هي محسوسة وتخصه بل من جهة
طبيعة عقلية اخرى والبرهان ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس بل من
جهة ما انها شمس يحدده من سائر العوارض اللاحقة لها والتخصة العارضة لها
وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هي هذه الشمس فاذا كان كذلك كان البرهان على
صور معقولة محدودة عن المادة ليلا تكون محسوسة ولا قابلة للفساد وكذلك الحد فبعضهم
وضع ذلك للعدديات فقط وبعضهم للعدديات والصور الهندسية والحمل للصور الثلاثية
دون الطبيعية ورقى اليها الطبيعية وكان ماخذها ولا في الاحتجاج شيئا اخر وهو ان
هذه مستغنية عن المادة في الحد وكذلك في الوجود قالوا واما ما يضعه الرياضي من خط
وسطح محسوس فهو كادب فيه والخط والشكل الحسي عقلي وعليه البرهان وقوم
القوا الهندسيات من العدديات وجعلوا العدديات مبدأ الهندسيات واما فالطن
فجعل الصور المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول حتى الطبيعيات فسماها اذا كانت نجارة
مثلا واذا اقيمت بالمادة صورا طبيعية وجميع هذا باطل بان الصور الطبيعية لا يكون
هي هي اذا اخذت عن المادة والصورة العلمية لا تقوم بالمادة وان كانت محمولا بالمادة
والكلام في ابطال هذه الاراء والقياسات الداعية اليها انما هو في صناعة الفلسفة الاولى
دون المنطق وعلوم اخرى بل يحسن في المنطق بوجه من الوجوه ان نبين ان هذه البراهين
فرضت موجودة فلا مدخل لها في علم البرهان ولا هي موضوعة لهذه البراهين التي نحن في علم
تعليمها الان هذه البراهين وان كانت بالذات اولا لامور عقلية كلية فانها انما تعرض للمحسوسات
والفاسدات فان كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس وكل حكم يصح في الجنس على
الاطلاق فيصح على هذا النوع واذا صح ان كل انسان حيوان صح على انسان ما انه حيوان فان
البرهان انما لا بد من ان يكون فيه قول كلي ليكون شاملا للكثير وان يعطي بعده وحده للكثرة

الجزء ويمكن ان نجعل الكلى نفس المحكوم عليه بالحكم الكلى حدا اوسطا موضوعا على الكثرة
بالاسم والحد فالحكم عليه حكم على الكثرة واما الصور فانها خرجت ان كانت موجودة
فلا يجب ان يكون الحكم عليها حكما على الكثرة من الجزئيات الشخصية ولا يمكن
ان يكون حدودا وسطى في اشياء تبنى على الكثرة من الجزئيات الشخصية ولذلك لان
المثل وان ازلنا انها تعطى الكثرة اسماها ولا يمكننا ان نقول انها تعطيها حدودا وسطا
لانه ليس شئ من الجزئيات صورة عقلية مفارقة ابدية وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة
وكيف يمكن ان يكون طبيعة الانسان المحسوس تحمل عليها طبيعة الانسان المثالى
وهذا الانسان حيوان ناطق مائت وذلك لا حيوان ولا ناطق ولا مائت تراكل الاسم ولا ما يدل
وكيف يقال الشئ من هذه انها ملك كما يقال انها حيوان فاما الصور المثلية لا يعطى انها حدودا
حدودها معا للكثرة والجزئيات ولا يتصل ان تتخذ حدودا وسطى فبرهان على الجزئيات وان
كان ذلك البرهان برهانا بالعرض وكذلك لا يجوز ان تكون حدودا كبرى واما انها ليست
حدودا صغرى فلان الحدود الصغرى اما ان تكون اعيان الموجودات المبحوث عن
احوالها واما امورا الحكم عليها حكم بوجه ما على اعيان الموجودات وليست اعمالا
الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ولا هى ايضا امور الحكم عليها حكم بوجه ما على
اعيان تلك الموجودات لانها حينئذ يلزم ان تكون حدودا وسطى وقد بينا انها لا تكون حدودا
وسطى ولا هى ايضا الموضوعات الاولية لهذه العلوم حتى يكون انما نطلب اعراضها
الذاتية وذلك لانا ايضا انما نطلب اعراضا ذاتية لامور هى اما اعيان واما الحكم
عليها كالحكم على الاعيان وليست المثل على احد الحكمين فليس الصور والمثل المفارقة
اذا داخلة فى موضوعات البراهين ولا فى مبادئها بوجه ما

المقالة الثالثة من الفن الخامس ه فصل ٤ المبادى والمسايل المناسبة وغير
المناسبة وكيف تنبع فى العلوم ه المبادى الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الاول
الذى منه تشعب كلها اعنى قولنا ان كل شئ اما ان يصدق عليه الموجبة واما ان
يصدق عليه السالبة ليس يوضع فى العلوم وضعا الا على الاعم محاطبه المحاط بين
المناكسين بل انما يوضع فيها على ما قاله المعلم الاول على وجه شكه وجحد ان يعلم
فى تكميل التصديق ان الكبرى ان كانت موجبة لا يجوز ان تصدق سالبة او كانت سالبة
فلا يجوز ان تكون موجبة لتكون السحنة بهذه الحال نفذ الاعتقاد بنقيضها وان
لم يلفظ به بالفعل لانه يعلم انه اذ هو موجب فليس سالبة واذ هو سالبة فليس موجبة
وان السلب والايجاب لا يجتمعان واذ كل شئ يصدق فيه احدهما ولا يصح الى التوقف
فيه وانما تكون هذه الفكرة فى قسمة الاوسط الى الاكبر والكبرى والاصغر والاكبر

فيه بعينه التى تجب من عكس ما ذكرت قبل فى الاكبر مثلا فكل انسان حيوان ما صدقت
وليس ليس بحيوان وانحت ان الكاتب حيوان واضمرت وليس ليس بحيوان وبالجملة ما جعل
موضوعا للحكم المحمول فليس موضوعا للمقابل واما من جهة المحمول فليس بشرط حتى يكون
الحيوان فى القياس محمولا على الانسان وليس محمولا على ما ليس بانسان او يكون الحيوان
فى السحنة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول
يجوز ان يحمل على موضوعات تسلب بعضها عن بعض ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات
تسلب بعضها عن بعض وجه واحد والوجه الثانى كما يقال فى الحلف انه ان كان قولنا
انك ليس صادقا فقولنا ليس انك صادق يكون هذا المبدأ الذى يحكم فى كل مصدر
وتقيمه قوة الكبرى كانه يقول بعد قوله ذلك لان كل شئ اما ان يصدق عليه الموجبة او
السالبة والوجه الثالث كالف الرهين جميعا فانه ليس يدخل فى القوة فيه هذا المبدأ على
انه ايضا ممكن ان يحمل متقدمه كما فى الاول وثانى بكميل قياس كما فى الثانى بل ان يخصص اما
موضوعه واما موضوعه ومحموله معا كقولك كل مقدار اما ماس واما مباين واما حد
فهو بدل الشئ شيأ ما خاصا بالصناعه وهو المقدار وبدل الموجبة موجبة خاصا بالصناعه
وهو المشارك وبدل السالبة سالبة ما خاصا بالصناعه وهو المباين لك لا يحتاج ان تاخذ هذا
المبدأ بحيث ينفع نفعا مشتركا فى كل علم بل بحسب ما ينفع فى ذلك العلم خاصة فان ذلك كفيل
لواضع العلوم العلمية الواجب قبولها تشترك العلوم فيها لا على انها ما فيه البيان
اى الموضوعات اولية البيان واياه تبين وهى المسايل بل على انها من الذى منه
البيان والجدل يستعملها من جهة ان كل اولى مشهور ايضا والجدل ايضا يشارك كل
علم فى المسايل كما يشارك كل فى المبادى الواجب قبولها وكما يشارك فى الموضوعات
فانه لا يختص بموضوع لكن الجدل ليس بمحدود النظر فى شئ من الوجوه وكل علم فانه محدود
النظر فى الوجوه الثلثة من الموضوعات والمبادى والمسايل واما بيان ان الجدل ليس بمحدود
النظر فى الموضوعات ولانه ينتصر على موضوع واحد يبحث عن احواله بل الجميع عند سوا
والبرهان ينتصر عليه واما بيان انه ليس بمحدود النظر فى المسايل فذلك من وجهين احدهما
انه لا ينتصر على المسايل الذاتية بالموضوع الذى يبحث عن احواله فى الوقت بل فى الوقت
ايضا مثل انه ليس ينظر هل الخط المستقيم اذا قام عليه خط كان كذلك بل هل هو احسن
من المستدير او ليس وهل يضاد المستدير او ليس والثانى لانه قد سبق ان نصر الضدين والمتقابلين
فى وقتين كل واحد منهما جدلى على ما سنعرفه حيث تكلم فى الجدل فانه يعين
من المشهورات ان النفس لا تموت وتارة يعين منها ان النفس تموت واما بيان انه ليس
ايضا بمحدود النظر فى المبادى فذلك من جهتين احدهما انه لا ياتى بالمبادى الذاتية

مسائل هندسيه اى مسايل من الهندسه وليس كونها مسائل هندسيه نوع واحد فان كانا
جميعا انما نعارض في مطالب اخرى من الهندسه الاختلفان واذا حققت اعتبار معنى المسله
فانه يجوز ان يكون المبدأ مسله العلم الذى هو مبدأ فيه لان المسله في علم ما هو من ذلك العلم
مبادئ هو المسايل المتميزه عن المبادى وليس احد من اصحاب العلوم يمكنه ان يبين مباديه من حيث
ما هو واضح عنده فالمهندس من جهه ما هو مهندس لا يمكنه اثبات مباديه والمناظر في ذلك
في مباديه فقد صار فيلسوفا ومن جهة الهندسه ماسن مباديه وان يكلف المهندس ذلك
في مباديه فقد صار فيلسوفا ومن جهة ما هو فيلسوف ما من مباديه ومبادى جميع العلوم من
في علم ما بعد الطبيعة وكما انه ليس لاحد من اصحاب العلوم ان يبين مباديه وذلك كلام له مع
من ناقض مباديه ولا كلام له مع من لا يبني على مباديه ولا انضا يلزمه ان يحث عن كل
مساله بل انما يلزمه ان كان مهندسا ان يحث عن المساله الهندسيه وعلى صاحب علم ما ان يعرف
علم صاحبه وعلى السائل ان يعرف عن ماذا يسئل فاذا كان السايل انما خاطب المهندس في
امور هندسيه مبنيه على مبادى الهندسه فهو مصيب والا فليس بمصيب ولا انضا مطلوبه
يسكلف في الهندسه ما دلت الى عسى العرض وذلك لان المهندس فلا كلام له مع من ليس بمهندس
لان كلامهما خطأ ومحرى مجرى رد على الماخذ ثم ان المساله التي ليست علميه اى ليست مساله
هندسيه على وجهين احدهما ان يكون بالجمله خارجه عن ذلك العلم والاخر ان يكون وجود الحاله
فيها هكذا وان انسانا سال في الهندسه عن الاضداد هل علمها واحد فقد سال مسئله من حق
طلبها ان الاولى او عن عدد دن هل يجتمع منها مكعب كما يجتمع عن عددين مربعين مربع
فقد سال مساله خارجه او قال صلا هل طرفا الدى بالكل والاربعه مستقيمان فقد سال مساله بالحقيقه
ثم حضر الان في الهندسه كل مساله عن غير هندسه على الاطلاق وكذلك ان جعل احد
كان جعله غير هندسي على الاطلاق وفرق بين الخطا والجهل المطلق على ما توضح لك في
موضعه فكل خطا جهل وليس كل جهل خطا ولو ان انسانا سال على سبيل التقريب خطا
يقع عليها خط الطرفين اواو سمن الناس تساووا ان يتساووا سمن يلقان الطرفين فقد انما السؤالان
لم يكن هذا المساله تقريبا هندسيا ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة وكذا هندسيين من جهة
وذلك لان غير الهندسي يقال على وجهين احدهما بمعنى السلب العام المقارن لعدم القوه في الشي كقولنا
ان الحجر لا يمشي لانها ولا انها له لها وان اللون غير مسموع والثاني بمعنى السلب المقارن للقوه كقولنا
للانسان انه غير ماش من شانه ان يحرك اذ ليس يحرك والمساله الغير الهندسيه والظن الغير الهندسي على
الوجه الاول هو الذى لا يكون في قوته وجوده بان يكون هندسيه او تصير بعمل هندسيه مثل
قولنا ان طرفي الدى بالكل والاربعه مستقيمان او غير مستقيمين انها فان هذا الحد لا يمكن
ان يرد الى مساله هندسيه او ظن هندسي فان ازيل خطاها الذى هو الجواب الى السلب ليس في قوته

بالشي بل كيفما تعين والثاني انه ياخذ المبادي الاوليه الصادقه والمشهوره التي ليست بصادقه
معا وما تسلمه من المخاطب وقد يجعل كل واحد من المتقابلين مبدا القياسه ذلك في وقت
وهذا في وقت على ما عملت واما البرهان فانه محدود الموضوع محدودة المبادي التي منها
يبين ويكاد ان يكون الحق هو انه ليس في العلوم مساله عن طرفي النقيض وذلك ان السوال
النافع عليهما بالحقيقه هو ان سكا فاتسليم الطرفين معا عند السائل فايهما كان جاز استمر
في عقد قياسه والقايس المبرهن اذا سلم له الواحد المعين النافع له في عقد قياسه انتفع به وان
سلم مقابله سلت ولم يمكنه الاستمرار ولا يكون لسواله حسيد فايده اذ كان انما ينفع بالوجد
فيجب ان ياخذه اخذا من غير مساله ولكن يسال مساله علميه على وجهين احدهما نافع في التعليم
والتعلم وهو احد طرفي النقض المعلوم انه هو الحق وانه لاستعداه المحث او المخاطب وانما
نسال للتقرير والتحديد لا على سبيل المسائل الجدليه والمسايله في المخاطبات الامتحانيه التي
تكون في العلوم ولا يبالي فيها بتسلم اى طرفي النقض كان على ما ستعلمه والمساله
الامتحانيه فانها من وجه علميه ومن وجه ليست علميه فانها علميه من جهه ان مباديها
مناسبه وليست علميه من جهه ان الغرض فيها ليس اثبات علم فلذلك اذا جوزعت لم تكن
مساله علميه برهانيه مطلقا بل المسايل العلميه المطلقه محدوده وليس كل سوال هندسيا
ولا طبيا ولا حسابيا ولا من علم من العلوم الاخر بل المساله الهندسيه مثلا انما هي
افاعن مقدمه صحت وبانت بالطرق الهندسيه ويراد ان يبان بها عنها او تكون عن مساله
خاص بالمطلوب واما عن مساله اعم للمسايل الهندسيه خاص بالهندسه تبين منه المطالب
الهندسيه ولا سيما هو في الهندسه وكذلك الحال في المساله المنظريه اما ان تكون المنظريه
حاصله بينه فيها واما ان تكون هندسيه وهي جزء العلم المناظر فان مباديه ليس الهندسه
وتكون مسايل هندسيه هي مبادى مناظره ومن وجه مسايل هندسيه واما لانه لم تكون
ذلك حتى يكون مطالب هندسيه هي انضا مسايل هندسيه فلذلك بوجهين احدهما
المبادي فانها مسايل هندسيه لانها في نفسها مسايل وهي هندسيه لانها منافيه في الهندسه
فتكون المسايل المنافيه في الهندسه مسايل هندسيه واما المطالب فهي مسايل هندسيه
لعنى انها مسايل هي من الهندسه وقد فهم هذا الموضع من المعلم الاول على وجه احسن
وهو ان يكون المساله من وجه هندسيه على انها مبدا مسلما للمناظر فهي من المناظر
وليست مناظريه بل هندسيه ويكون المساله من وجه اخر هندسيه اذ كانت هندسيه
صرفه غير مضافه الى علم اخر وهذا التاويل ليس ببعيد ولا بين الامرين بايين تغيرا فان
سبيل انا بعني بالمساله ههنا لا المطلوب بل المساله التي توضع مقدمه في ذلك العلم
بيانه في ذلك العلم ومن ذلك العلم بيانه ان يتبين به ذلك العلم ويتبين به غيره انضا والمبادي

فيلزم هذا الالتباس اللفظي في الجدل اكثر مثل استعمال لفظه النور في الجدل ولفظة
الدائرة فان لفظه الدائره عند المهندس يجيء دائما بالمعنى وعند الجدلي بلبسة ما لم
تتوهم فكما يقع عنده ان الدايره المسكوكه والشعر الدايرة الاجزاء بعضه على بعض و
السائل الدوري مفهوم لفظة الدايره في جميعها قرب من مفهوم اللفظ من المواطئ
فتشكك بعضهم في قول القايل كل دايرة شكل وربما ظن انه ليس كل دايره شكل
مثل هذا سببا للغلط عظيما الا ان يرسم ويتميز ذلك فلما كان وقوع اسم الدايره او ما
اشتقه الدايره على امثال هذه المعاني ليس واحدا في الجدل وجب ان يكون قولنا كل دايره كذا
مقتصرا في الدلاله على بعض هذه المعاني دون بعض ان اريد ان يكون مقدمة واحده و
يصح ان لا يسلم قول القايل حديثا كان مسقري او غيره لي ان كل دايره شكل
كما يجيء تعميل الدايره بحسب المشهور معنى واحدا فلا يكون عنده بحسب هذا المشهور لفظا مشتركا
يلتفت اليه بان يقال لعل الدايره التي هي شكل لان المناقضه مقدمة سقيمها ومناقضة
المسائل الى غيرها وما لم تصر اولا مقدمة في نفسها لم تصلح ان تصير مناقضة لغيرها ولا يكون
الشكل مقدمة وليس معنى الدايره فيها محصل باذا حصل معناه جعل معنى قول القايل كل دايره شكل
لم يكن عنده مناقضة لها بل انما نظن انها مناقضة على احد الوجهين اللذين بها لا يكون في الجمله مقدمة
اذ كان اما ان تصير هذه المناقضه غير مقدمه للجعل الكاين لمعنى موضوعها الذي هو الدايره بان لا يفهم
لموضوعها معنى واما ان تصير غير مقدمه بان يكون قد اخذ موضوعها وهو الدايره في قولهم كل دايره
شكل على معنى كل ما يسمى دايرة لا على معنى كل ما له معنى الدايره وكلا الامرين يمكن ان يكون
هناك مناقضة فان المناقضه مقدمه صحيحة في انها مقدمه مقابلة لمقدمة صحيحة في انها
مقدمة فاذا تقررا المقدمة مقدمة لم تتقرر مناقضة ولا مناقضة ولنرجع الى ان جعل القسم الثاني
من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليمات مقول ان العلوم الرياضيه انما تستعمل فيها
في اكثر الامر الشكل الاول ومن ضروبه الضرب الاول وربما استعمل الضرب الثاني والرابع
فيه مغالطة تاليف القياس الا في الندره النادره جدا واما الجدل فكثيرا ما يستعمل فيه
قياس غير مستحق بسببه واحدا غالبا انه متصرف في الاشكال وفي الضروب ويستعمل الحقيق منه
والمظنون بخصوصا الناليف الكاين من الموجبتين في الشكل الثاني فانه كثيرا ما يستعمل
في الجدل لمن يريد منهم مثلا ان يبين ان النار كثيرة الاضعاف في البسيط بان يقول
النار بسيطة التولد والتوليد يصح ان النار وكثيرة الاضعاف في النسمة فان هذه الصوره
غير مستحقة في الحقيقه وان كانت قد تعد صحيحة في الظاهر وانما يمكن ان تصح لها صحة في
بعض المواضع بسبب الماده اذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول ويمكن ان
تعكس كلتاهما كلية فترجع الى الشكل الاول والجدل والتعاليم تخالفان غاية التخالف في هذا

قد يتم هذا المقدمة ان تصير هندسيه واما على الوجه الثاني فهي ان تكون هندسيه بسبب ان له
نسبتها الى الهندسه نسبه وذيد وان كانت هندسية من وجه لكون حدودها الموضوعه
وان كانت ليست بالفعل الا ترى ان لكل الحدود اداة حفظ تاريل ما عرض لها من البعد
الاجابيه منها الى نسبة سلسه فقيل مثلا ان الخطين الواقع عليهما خط كذا وكذا الا ان كانا
صارا المساله حينئذ هندسه فعاد المساله بالقوه هندسه وبالفعل مغالطه للجهة
ولما كانت الاضداد انما تنسب الى موضوع واحد وجنس واحد فلا باس ان نقال من هذه الجهه ايضا
مساله هندسيه او ظن هندسي ٩ فصل في اختلاف العلوم الرياضيه
وغيرها الرياضيه مع الجدل وفي ان الرياضيه بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيد منه وبيان
اختلاف ما ذكر في التحليل والتركيب ٩ ان الجهل المضاد للعلم هو الذي ليس انما يعدم صحة
العلم فقط بل ان يعتقد ويرى صورة مضادة لصوره العلم كما يقع في الوجه الثاني من وجوه
الاعلمي والالهندسي فلما يقع في التعاليم وذلك لان هذا الجهل انما يقع لاسباب اظهرها
امران احدهما التباس مفهوم حدود القياس لاستراك الاسم وخصوصا الاوساط فان
اكثر الاختداع يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا في المقدمتين والمعنى محتلفا والثاني اختلاف
التاليف وشكل القول اذا لم يكن مستحا واشبه المتح مثل الموجبتين في الشكل الثاني وما
اشبه ذلك واما القسم الاول فانه مما لا يقع في التعليمات لان الفاظ معاني الهندسيات
معلومة المعاني بالتحصيل والتوهم غير المعنى المقصود به بل الكل لفظ منها يخطر
مفهومه بحسب الغرض او بحسب ما سبق من التحديد ثم معاني تلك الالفاظ قريبة من
الخيال فيما نفهم في العقل للفظ منها معنى كذلك يقوم له في الوهم حال فتخيله
حقيقة ذلك المعنى ويحفظه ولا يبعد الذهن ان يزيغ عنه محيدا يكون الحد الاوسط مختلفا
اي واحدا لا عنه يوخذ موتين لشيين معلومين فينتج ضرورة واما في العلوم الاخر
وفي الجدل خصوصا فلا يكون هذا المعاون لان يكون الفاظها في اكثر الامر مشتركة والمعنى
العقلي باطن غايرة النفس غير معاون بخيال ملايم لذلك المعنى يثبته ويحفظه في الذهن
مثل ما كان الخيال اللايح منه في الذهن مناسبا لمعنى والغرض معنى اخر فيزيغ الذهن عن المعروف
الى الخيال والمحال فيما سوى التعليمات في اكثر الامر مدخل وفي التعليمات هادم موصل اليه
وذلك ما اضطرت المسائل الرياضه بصعب تعلمها الانسان بشكل لا يحسبه معلمه
خروف لتكون معونة للخيال وتقوية فاذا كان الخوف من ذلك فيها ما كان في العلوم الاخر
واما في العلوم الاخرى فاذا لم يكن معونة فيها من مثل الخيال وكان للفظ مستقرا وفي
تحصيل معانيه صعوبة يزيغ الذهن وحصل الجدل كان وصلة معنى اللفظ المستعمل
فيه قد يكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه
فيلزم

بالعكس وذلك لان التعاليم يتوخذ فيها ان تستبان لها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب
الحدود وهى العوارض التى تعرض للاشياء لانها من حيث هى ما هى من حيث لها
حدود ما وكلها محدودة ومعلومة واكثرها معلن فاذا كان مطلوبنا ان
نطلب لها بينا من طريق التحليل بالعكس طلبت من لواحق الطرفين ما هو على الشرط
المذكور وهى لواحق محدودة معلومة فنصار عن كثب الى ان يكون سبيل التحليل فى الوسط
وذلك سبيل التركيب الذى هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها انصها هذا الا ان ما هو علن
سهل سهل ومطريق التركيب يتدرجون من مسلة الى مسلة من غير ان يحتاجوا فى كل واحدة
وسط ترجع وعنها الا بعد انضاحها بالقياسات القريبة منها ويكون التريد فيها ترددا
محدودا والطريق فيها مهوعا والجدل مخالف فى جميع هذا اما اولا ففى التحليل بالعكس
وذلك ان الاوساط تكون امورا كثيرة متشوشة فيها تكون امورا عرضية وداثرة وتكون من
العرضيات صادقة وكاذبة بعد ان تكون مشهورة متضاعف مطالب الاوساط مصنف تحليلها
وليس اما يصعب التحليل فى المسايل الجدلية على الاطلاق بل وفى الصادقة منها لانها قد تنتج من
كواذب اذا كانت مشهورة او مسلمة او مسيحة منها ولولا ذلك لكانت سهلة من وجه واحد
وهو انها كانت يكون منصرفة على الصادقات واما ثانيا ففى التركيب ان التحليل بالعكس يصعب
بالعكس وهو التركيب لان التركيب فيه ليس يكون على ما ليف مستقيم متدرى من غير وقوف الوسط
ثم يستمر على نظام بل يكون كيف اتفق وباى اوساط اتفق ورما على التركيب فى الجدل
تحصل ما يعنيه الجدل بمقدمة منتجة لذلك المقدمة شان بها يعينها فى مجادلة اخرى
فتصاعف التركيب وربما وقع ذلك فى بعض مقدمات الجدل التى ان سلمت بقيتها وعدد القياس
سوان لم تسلم رجع التركيب الى التحليل فتحلل التركيب مواضع التحليل وهى مواضع المطالب عا
لا يسلم ويطلب له حد اوسط مرة اخرى وهذا هو التحليل فيحلط تركيبه بالتحليل واما
تماما فى التريد وهذا الموضع ممكن ان يفهم على انه يعنى به ترتيد البرهان التعليمى من جهة
انه توقيف لا التوسط على ما ينبغى بل باضافة حد من خارج اما الى غير النهاية او يقف فيتدرى
برهانا على شئ منقطع عن الاول كما فعل او قد يدرس حين اشتغل نراويا حول خط فاير
على خط وسئل ان يكون بين اولا ان العدد الفرد عدد ذو كم محدود هو سقط انه عدد
ذو كم ثم بين ايضا للروح لذلك الملون قد استرمل عدلك ومن اجب ان يفهم الخلاف
فى الحدين الاوسطين كرة الفرد فى اوسط احدهما والروح فى الاخر وعلى ان يفهم انه يعنى
به الترتيب الجدلى فكان نقول لان الترتيد فى نتاج الطريقة الجدلية ليس يكون على
الاستقامة فقط بل ربما ترتد على الاستقامة وتاره بعدك الى ما هو داخل فى اوساط المقدمات
نتاج اخرى انواعا كثيرة من المخاطرة مثل انه تحصل الحد الاكبر شانا واحدا مثلا والحدين الاصغرين
مختلفين

معلمين فيقول ان كل عدد فرد وهو الاصغر فهو عدد ذو فرد وكم وهو الاوسط وكل
عدد ذى كم فهو عدد ذو كم محدود متساو او غير محدود ولا متساو فينتج ان العدد الفرد هو
عدد ذو كم محدود متساو او غير محدود ولا متساو ويقول ايضا العدد الروح وهو الاصغر
عدد فرد ذو كم وكل عدد ذى كم فهو عدد ذو كم محدود متساو او غير محدود ولا متساو
وهذا قياس سنا آخر سارك القياس الاول لا فى النتيجة ولكن فى الحد الاكبر وقد
تحول هذا الى جانب اخر فى تكثير القياس والنتيجة وانما جوزنا ان نفهم هذا انه يريد به جانب
الجدل لتبين ان اكثر قياسه على هذه السبيل ويقل فى البراهين هذا وفى التعليمات
لانها منعكسة الحدود لان هذا المثال يليق بالجدليين من حيث المقدمات ومن حيث انه على
مطلوبين متقابلين وقد يمكن ان نفهم هذا الموضع من التعليم الاول على غير هذا الوجه بل على
عكسه وذلك لان الجدل وان كان اكثر تصرفا واكثر شعبا تصرف فانه اول شاغ فان الجدل
لا يشتغل الى الكلام فى جميع المسايل فانه لا تقى بذلك منتهوا ته وما ينبغى عليه وذلك
لانه تحتاج فى كل مسئلة الى قياس حاضر فاكان بينا من مثلا ما الف وسط لا يمكنه ان يحضره لا
ايضا ينفع فى حله سان شئ يحتاج الى اوساط كثيرة حد الا يفى المخاطب باردادها كلها وقت
المجادلة والقياس البرهانى ولا يرى باسا فى ان يكون مطلوبه انما سوصل اليه بالف وسط
او فى متوسط طويل فهو يتمرن فى التركيب على الاستقامة ولا يرى باسا فى الجدول ايضا عن اوساط
وحدود قد صحرى الى غيرها لان مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب فيستقل
دفعا استيناف القول على برهان لم ير ان وشاركتهما ومبايتهما فى الحدود واحدا فيهما
وعلميين هو قد تقدم منا القول فى ابانة الفرق بين برهان ان وبرهان لم وكيف يكون
على شئ واحد برهان ان وبرهان لم وبقى ان نجاذى بكلامنا ما قيل فى التعليم الاول ونقول ان
الحدود قد تقع فيها برهان ان وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون المطلوب واحدا بعينه
فيكون علة قياسان احدهما لا يكون قد وقعت فيه العلة الاولى اى القريبة للامر الموجبة الذى
له وبكون هذه العلة قد وقعت فى الاخر فيترك القياسان فان كل واحد منهما اعطى العلة
القريبة والثانى منهما ان احد القياسين فيه مقدمة تحتاج الى متوسط وهو العلة القريبة
والمعلول القريب فذلك لم يوجد فيها اللم المحقق والاخر ليس فيه مقدمة محتاجة الى
ذلك فهذا الوجهان الممكنين وسيرد تفصيله بعد واما الوجه الثانى وان لا يكون قد اعطى
فى كل قياس منهما علة الاقربة ولا بعدية ولكن اعطى فى احدهما ما ليس بعلة اصلا فانه قد يمكن ان
يكون ما ليس بعلة منعكسا على احد الاخرين المقدمة سواء كان ما ليس بعلة معلولا للاخر كطلوع
الكواكب الذى هو معلول لبعدها وهو منعكس على العلة وهى بعدها ومثل هيئة بزوغ ضوء القمر
الذى هو معلول لكريته وهو منعكس على العلة وهى كريته او كان ما ليس بعلة ايضا معلولا لا علة

مشهود الاثنان الهاله على سحوم المطلوب المحاق الذى فيه الهاله فانه اذا كان يمكن ان
يكون المعلول مستعلقا او علامة متعلقة وان لم يجب ذلك فربما لم يكن المعلول متعلقا بل كان
امرا مثل اصفاه الدنب بسبب الاصطباح او كان احمر مثل الدخين عن النار وكذلك العلامة
على ما علمت حينئذ يمكن ان تكون المعلول العلة والعلامة ذو العلامة ويمكن ان تكون
بالعكس وانما سوقف الامر على الاعرف وان كان الاعرف نسبة المعلول او العلة
الى الحد الاصغر كان هو الاولى ان يجعل حدا اوسط والعلة حدا اكبر وكان ذلك
وجها من وجوه هذا البرهان مثل قولك ان الكواكب المتحيره مضيئة غير المنعة وكل
مضيئ غير المنع فهو قريب والكواكب المتحيره قريبه وايضا الكواكب الثابته مضيئة لا منعة
وكل مضيئ غير المنع فهو بعيد فالكواكب الثابته بعيده ثم كل واحد من اللمع وسلمه مسبب
عن طلوك للبعد وهذا للقرب وكذلك قولك القمر يرتد ضوءه كدا وكدا وكل ما ترتد
ضوءه كدا وكدا فهو كرى فالقمر كرى فهذا ايضا الحد الاوسط فيه معلول الاكبر فهذه
امثله الضرب الثانى من برهان ان ولو ان هذه الحدود الكرى كانت اعرف من هذا الحدود
الوسطى كان القرب والبعد للمتحيره والثابته اعرف من اللمع واللمع والكمو اعرف
للقمر من هيئة ولو الضوء لكان يمكن ان نجعل هذه العلل حدودا وسطى فيقال ان
الكواكب المتحيره قريبة الضوء وكل قريب الضوء فانه لا يلمع او يقال ان القمر كرى وكل
كرى فانه يقبل الضوء هكذا فكان هذا برهان لم على انه يجوز ان يعلم اولا الان
المعلول ثم يطلب فيعلم اللم بالعلة فلا يكون دورا لان البيان الاول لم يطلب فيه لم الشئ
والبيان الثانى فلم يطلب فيه ان الشئ فيكون هذا اقرب من المصادره على المطلوب
ولكنه مصادره على المطلوب فى امثال هذه المواد المتعلقه يمكن فى علم واحد ان يعلم
ان شيئا ما كذا ثم يعلم لم صار ثانيا من مواد باعيانها مع ما فيها من تقديم وتاخير
وزيادة ونقصان مثاله ان يعلم بالعلم الوصدى ان القمر كرى الشكل لانه ينتضى
مكدا وكذا مكون بعدا محفوظا ثم يعرف من العلم الطبيعى ان الاجرام السماويه يجب
ان يختص بالاشكال الكريه من جهة برهان طبيعى يعطى اللم والان حينئذ ثم يقال
فلذلك القمر شكل على هذا الشكل الذى انت غير شاك به فى انه وانما يجهل لمكنه
وقد يمكن مثل ذلك من وجه اخر وذلك انه قد يمكن ان يكون لشئ واحد معلولات ولوازم
متغايره لا هى على ذلك والا معلولات مثل ان يكون معلول شئ واحد ويكون معكسا على وتكون له
ايضا على ذلك الحد منعكسه عليه ويكون وجود تلك المعلولات واللوازم لموضع ما اعرف فى
وجود الشئ له وجود تلك العلة ايضا لذلك الموضع اعرف من وجود الشئ له فان جعل الحد
الاوسط من العلل كان برهان لم وان جعل من اللوازم والمعلولات كان برهان ان

فقط

وقط فاما هذا الوجه انه الحد من رضى ما يخص ما يخص وقد ما قد انتخب الى احد من احد هما الوجه
الذى يكون مراده مستركا فيهما للامرين ولكن يجرى الامر فى الامرين على السوى والباقى
الوجه الذى يكون مراده مختلفا فيهما واخذ احد المختلفين الذى ليس هو العلة وسطا يارم اعطى
برهان ان لم يكن معا على هذا الوجه فحن ان نفسر هذا الموضع حتى يكون الان اللم لشئ
ما هو والذى يفسره قوم آخرون يكون فيه الان لشئ واللم لشئ آخر ولنرجع الى
المقصد القسم الذى لا يكون فى احد قياسيه علة قريبة ويكون فى الثانى علة قريبة اما الذى
لا يكون فيه علة قريبة فقد قلنا فى التعليم الاول ما هذا لفظه وايضا فى الاشياء التى يوضع
الاوسط فيها خارجا اما يكون البرهان على لم هو اذا كان اخبر بالعلة نفسها فان لم يخبر
بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على ان واما يعنى بالعلة العلة القريبة لكن هو الاشياء
التى يوضع فيها الاوسط خارجا يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون يرتسم الحدود على
ترتيب الشكل الاول بل على ترتيب الثانى مثلا فكون الحد الاوسط خارجا والاكبر اعطى
العلة القريبة فيه كما نقول فى الشكل الثانى ان الحمار لا نفس لا نه ليس بحيوان وكل نفس
حيوان وهذا التاويل اظهر ويكون اما نسب الى الشكل الثانى لانه كما علمت اولى بالسلب
وهذا يتبع فى البراهين السالبه اكثر وان كان وقوعه فى الموجبه قائما لكنه فى السالبه
وهو الاصوب وان لم يكن الاظهر فهو انه يعنى بالاوسط الاوسط فى القياس والوجود
جميعا وهو العلة القريبة على انها منعكسه ويكون معنى وضعه خارجا ان لا يكون اوتر تب
فى اخر القياس بل ترك من خارج وان الجدار فى مثالنا المذكور ليس علة كونه غير نفس ما يتضح
وهو كونه ليس بحيوان بل ترك خارجا وهو كونه غير ذى روح فانه اذا كان الاحجار مطلقا
علة منعكسه ورفع تلك العلة علة السلب وكان السلب مطلقا اذا كان له علة منعكسه فيتبايل
بتلك العلة علة الاحجار ولو كان انه لا يتنفس كونه ليس بحيوان كان علة انه نفس كونه حيوانا
وليس كذلك فان من الحيوان ما لا نفس وكذلك ليس علة انه لا نفس انه ليس بحيوان بل الحيوان
اعم مما لا نفس وليس بحيوان احص مما لا نفس فان من غير المتنفسات ما هو حيوان
بل علة التنفس احص من الحيوانيه وهو وجود الرئه وعلة عدم النفس اعم من عدم
الحيوانيه وهو عدم الرئه لكن قوما من الشذه تكلفهم دقة الكلام والتدبر فيه متباعدون عن
العلل القريبه الى البعيده كما قيل ان بلا الصقالبه ليس فيها زمار اذ ليس فيها كرم ولو
قال اذ ليس فيها خمر لكان عسى ما ادت العلة القريبه فى الاغناء عن المطرب ولكن اعطى
على العلة فلم يوضح المقصود ولم يبرهن وقد قيل فى التعليم الاول انما يمكن ان يكون
هذا فى الاكثر فى علم من اذا كان احد ما يحت الاخر ممن له علم الناظر عند علم الهيئه
وعلم الحيل عند علم المحسابات وعلم تاليف اللحون عند علم العدد وعلم طاهر اب

الفلك تحت احكام التنجيم اى احكام علم الهيه بان هذه العلوم يكاد ان تكون العلى والاسفل
منها متواطيا الا اسم فانها قلما تكاد تنفك بالخفه وذلك لان العلمين من هذين شبيهان الى
شئ واحد من وجه فان الظاهرات وعلم الهيه كلاهما ينظر فى حال الاجرام والابعاد بالجمله
النجوم التعليمى ونجوم اصحاب الملاحه فان كلاهما ينظران فى مواضع النجوم وتاليف الصور
التعليمى فى تاليف اللحون الصناعى السماعى كلاهما ينظران فى حال النغم وكذلك علم المناظر
الهندسيه ينظران فى اشكال خطوط ومقادير وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران فى
مقادير ذوات عمق فهذا الاشتراك الذى لهما شبه المواطاه ولكن ليست بالحقيقه متواطيه
لسببين احدهما ان العلمين فى بعض الاصناف المذكوره لا يشتركان فى النسبه اشتراكا
تاما فان علم الموسيقى ينظر فى عدد ما يخال وهو عدد وقع فى نغم وعلم المناظر ينظر فى مقادير
ما يخال وهى مقادير ما للبصر النهايه وعلم الحساب ينظر فى العدد على الاطلاق وعلم
الهندسه ينظر فى المقادير على الاطلاق والوجه الثانى انهما ولو اشتركا فى المنظور فيه وسيقرب
نسبتهما اليه من جهه كمه المنسوب اليه وكيفيته منع المواطى الصرف ان اشتركا شيئا
فى المعنى اذ الم يتساويا فيه بل اختلفت بالتقدم والتاخر والاستحقاق او النقصان والزياده
كما سيبين لك من قبل ولما كانت يكون هذه من المتواطيه اسما وحدها شابهت بوجه ما
العلم الواحد فشاركت بوجه ما فى المسايل لكن اختلفت فان العلم الاعلى يعطى اللم والعلم
الاسفل يعطى الان على نحو ما كما نحن اسسنا او ضحناه فى موضعه ثم قبل ذلك لان العلم
بان هو لم الحس بالامر فاما العلم بلم فهو لاصحاب العالم يعنى ان العلم بان هو للملاح
والعلم بلم هو للمنجم والعلم بان هو للمتدرب فى صناعه الموسيقى العمليه والعلم بلم هو للصاحب
علم التاليف التعليمى وهذا هو ظاهر الكلام الذى قيل فى التعليم الاول وقيل لان اصحاب
العلوم العاليه عندهم البحث كثيرا لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما هى عليه
وربما ما يسمع التعليمى او العالم بالموسيقى بعدا الذى بالاربعه او الطنينى او غير ذلك من
الابعاد المسفقه والحس لا يعلم انها مسفقه مع انه يعلم السبب فى اتفاقها لان غرضه بالامر
الكلى لا الامر الجزى وعنايته بالصور مجردة عن المادة فى الوهم لا محصلة فى المادة بالطبع
او الصناعه فان المقادير والممسوحات وان كانت لا تكون الا فى المادة فان المهندس
يتغرغها عنها وينظر فيها لذاتها لا لما عرض لها من وجود فى مادة على ما اوضحناه من قبل
فهذا القسم هو الاكثر وقد يكون على وجه ثالث وهو ان يكون خبر من علم تحت علم اخر
لا كله مثل ان النظر فى الهاله والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات الكائنه من انعكاس
البصر الى المرايا ملتبسون عن اسفل صفل خبر من العلم الطبيعى وموضوع تحت علم المناظر
ثم تحت علم الهندسه والعلم كله ليس كذلك واضافان النظر فى الروايا الواقعه عند

البصر من

البصر من الوسط والمفهوم من امكان الكواكب وسائر ما يرى على الكره السماويه
ابعادها العمده والزجه من وسط الارض وروايا اخر لفات الناظر حتى علم
المجسطى واقع تحت علم المناظر والعلم كله ليس واقعا تحته فهاهنا اشياء عرض مثل
ما العرض هناك مكون عند الطبيعى ان القوس هى هكذا وهكذا نسبتها كذا نسبتا غير
محدوده والا مقرب وعند المناظرى انه لم هو السبب المحصل المقرب وقد يكون على وجه ثالث
وهو انه قد يمكن ان لا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم اخر مثل ما فيها
اذا امكن ان يقع عارض غريب لموضوع الصناعه مثل استداره الجرح فان هذا العارض يوجب
عارضا ما وهو عسر الاندمال فيكون الموضوع قد صار بما قد ان عارض غريب مخصصا
مهيئا لالتزام عارض ذاتى ولو لم يجعل مخصصا ما التزام عارضا ذاتيا على ما اوضحنا فيكون
برهان المعطى لم لا من ذلك العلم بل من العلم الذى منه العارض الغريب الطبى كحكم ان الجراحات
المستديره بطيئة الاندمال والمهندس يعطى العلة فى ذلك حين يقول لان الداره اوسع الاشكال
احاطه وقد يمكن ان يعطى سبب مركب من العلم الطبيعى والهندسى فيقال لان الاندمال يحركه
الى الوسط فاذا كانت زاويه تعتنف جهة الحركه فيسهل الالتقاء واذا لم تكن زاويه كانت الحركه
فى جميع المحيط معا وتقاومت الاحوال وابطأ الاندمال وقد ورد فى الشروح مثالا لما يكون
برهانه فى العلم الاسفل من جهة الان وفى العلم الاعلى من جهة اللم ان صاحب المناظر يعلم
بان المخروط البصرى اذا اعتمد فى علة ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بان الخطين اللذين
خرجا عن غير قائمين يلتقيان وهذا المثال غير جيد وذلك لانه يجب ان يكون المثال
مشتملا على شئ برهن عليه فى العلمين برهانين مختلفين واما الذى اورده ان صح فيكون
مما وضع فى المناظر وضعا لا مما برهن عليه فيه نعم لو عنى ان امرا ما لزاما كان مما يبرهن بهذه
المقدمه فى العلم المناظرى وهى غير معطاه العله فانما يتبين بالعلم المحقق بعد فلا يكون بيانه برهانا
سلم واذا وقع الى المهندس صار ذلك برهانا لم كان له وجه على ان هذا المثال ردى جدا وبالجمله
من الواجب ان الصنوبره واوتاها عند الحدقه وقاعدتها عند المبصر وهما لا يلتقيان البته
لكن كما امعن كان البين اكثر وهذه الاشياء مما قيلت فى التعليم الاول وفى الشروح وقد كان
وعد التعليم الاول ان يرينا قاسيين على ان لم فى علمين مختلفين وهذه الامثله التى اوردت
فى اثناء ذلك الموعد كلها وما اخذ الناسخ يرينا امرين احدهما ان يكون اللم معلوما والثبات
والان موجودا الحس والثانى ان يقع الان فى غير ما وقع فيه اللم فاذا هذه الامثله اما ان يرينا قياسا
على مختلفين واما ان يرينا امرين احدهما قياس والاخر غير قياس والذى اظنه حلا لهذه الشبهه
هو ان المعلم الاول لم يعن بقوله الحس بالامر ان يكون حاسا ما النتيجه والمطلوب بل يكون عنده مقدمات
ماخوذه من الحس لنتج المطلوب انه دون لم هو فان اصحاب العمل يعلمون مقاييس عن مقدمات

تجربة وامتحانيه وتسلم مجاوره فمتى اتفق ان سئلت مسئله على ذلك مثالها كما تقول لصاحبك الذى يأتيك السماع
ان هذه النجمه لها ذنب موافقة لهذه النجمه من اجل ان الوتر الفلانى كذا وكذا من اجزاء الدائره
الفلانيه كذا فيكون مقدمات حسيه ينتج منها نتيجه حسية بين بها ان سائر كذا والشرط كذا وكذا لكن
يقول صاحب صناعة الملاحة ليس هذا وقتا ان يكون كوكب كذا فى ذلك الموضع لان كوكب كذا لم
يشرق ويقول صاحب العلم الطبيعى ان هذه القوس ليست بنصف دايرة لان الشمس ليست على
يمكون اما اولكن وقد اخذ مقدمات امتحانية وهذا قد اخذ مقدمة مسلمة عن علة بعيدة غير
خفيه له للعلة القريبه فان كون الشمس على الافق ليس علة قريبة انما العلة القريبه لذلك وقوع
قطب القوس على الافق لا انما بان مقدمته بالعلة القريبه فى علم المناظر فيكون معنى امثله المعلم الاول
على هذا الوجه فصل فى مسئلة بعض الاشكال على بعض وفى ان قياس العلة اكمل قياس
فى الاشكال قد بين المعلم الاول ان الشكل الاول اصح الاشكال واكثرها افاده اليقين لوجوه كثيره
اولها ان العلوم التعاليمية انما تستعمل هذا الشكل فى تاليفات براهينها ويكاد كل علم يوطى فى
جمله برهان لم فانما تستعمل هذا الشكل فى الاكثر وذلك لان حقيقه هذا الشكل ان يكون العلة
مبرهونة للحد الاصغر فوجد له المعلول فان هذا هو تاليف الشكل الاول اذ يكون قد اوجدت
العلة للاصغر ووضع فيه المعلول العلة وان كان لسان البرهانى لا يحاب كلى لا يكون الا
فى الشكل الاول وان كان السلب فقد يمكن فى الشكل الثانى ولكن يكون وفى غير هذا النظام
لكن الحد الاصغر يكون قد اعطى العلة وحملت عليه العلة ثم لم يجعل المعلول تابعا للعلة فى
الوجود له بل حرف فجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له فلا يكون العلة قد جرت معلولها
بالقصد الاول وفى الشكل الاول يكون قد فعلت ذلك بالقصد الاول واما الشكل الثالث فلا يكون ايضا
العلة اوجدت فيه للحد الاصغر بل يكون الحد الاصغر اوجد للعلة التى تبعها معلول فيكون العلم الحاصل
المعلول بالقصد الاول انما الشكل الاول هو الذى يعطى الشئ فيه علة تام تتبع المعلول علته فوجدا
تاما تحقيقه هو الذى بالفعل برهان لم وسايره ذلك بالقوه برهان لم والوجه الثانى ان العلم انما هو
وهو الحد ان امكن ان ينال بقياس فانما يمكن بهذا الشكل وسنوضح بعد انه كيف يمكن ذلك بقياس
وبقى علينا انه لم هو بهذا الشكل ولان الحد موجب كلى والشكل الثانى لا ينتج موجبا والشكل
الثالث لا ينتج كليا والوجه الثالث فهو ان الشكل الاول قياس كامل بين القياسيه بنفسه
والشكلان الاخران انما يبين انهما قياسان بالرد اليه اما بعكس واما بافتراض والخلف ايضا فانه
برد اليه وجه فاذا رد اليه صار الى المقدمات الاولى التى ارتبطت لها والى الترتيب الاول الذى
اوجبه له فاجتمع عدم الوسط فى الاصغر جميعا وهاهنا وجوه من الفضله للشكل الاول
من ذلك ان تحليل القياسات الى المقدمات الاولية لا يمكن بغيره لانه لا بد فى كل قياس من موجبة
وكلية والموجب لا يحل الى مقدمات التى انتجته بالشكل الثانى والكلية لا تحل اليها بالشكل الثالث

ووجه

وجها آخر ان المطالب البرهانيه يراد بها تحصيل العلم ومعرفتها التى بالذات وذلك
بالكلى الموجب فاما الجزئى فليس فيه علم مستفصى لان قولك بعض حيوان محمول انه
اى بعض هو فاذا عينته وعرفته وكان مثلا البعض الذى هو دعاد الى الكلية فصار كل دب
وما اشبه ذلك فانه تعرف من الشئ بالعرض وهذا امر غير ذاتى يعبر بها ما الآن ومتى من ايلب
اى معنى ليس ذاتى السلب فيكون هو ثم قوة الموجبه المعدوليه وكاد يكون اكثر السوالب اليه قائما
على هذه الصفه فبرهان المعلم الاول على ان العلك لا صدله فاذا الطرف الذاتى المستفصى هو
الموجب الكلى وهو ما لا سال الا بالشكل الاول وقد بقى الشكل الاول من الفضايل ان هيئته
قياس بالفعل وهيئة غيره هيئة قياس بالقوه وقد اوضحنا ان ذلك كيف يكون وكان بالاشكل على
المعلم الاول فى هذا الموضع لو ذكران تحليل القياسات من الكليين الاخرين الى مقدمات غير ذات
وسط فى الشكل الاول ان السالبه كيف يكون لها تحليل الى المقدمات غير ذات وسط فان المقدمات
التى تحل اليها المسالة فلا بد فيها من سالبه فكيف ينتهى الى سالبه غير ذات وسط وكيف
يكون سالبة غير ذات وسط اما الموجبة التى لا وسط لها فهى التى لا يمكن ان يكون المحمول فيها او
لشئ هو علة لوجوده للموضوع والسالب كيف يكون وقد انه للوسط ليس شعرى سال انه كما ان
الموجبه قد تكون بيرا انقطاع اى بحث لا يقتضى حمل محمولها على موضوعها شيئا متوسطا ينقطع
محاورتها فيكون هو اولا للموضوع والمحمول له اولا ثم للموضوع وكذلك السالبه قد تكون
غير انقطاع اى بحث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا شيئا اخر عنه تسلب
محموله اولا وهو موجود للموضوع ولان السلب الكلى معكس محصورا فى الضرورى من الذاتيات
متى وجد لاحد الحدين شئ محمول عليه ليس على الاخر ان لم يكن اولم يسبق اولا الى الاخر وجود
للاخر محمول عليه ليس للاول او كان يوطد لكل واحد منهما شئ يخصه او اسيا فيكون فى جمله
شئ او اشياء خاصة تساوى ذلك الحد وكانت الرتبتان متسافيتين ليس فى احديهما شئ يدخل
فى حمل الاخرى فان المحمول على احديهما يمكن ان يجعل حدا اوسط فيكون سلبهما انهما ثبتت
عن الاخر بقياس فان كان المحمول الموجب انما هو فى جانب احد الحدين فقط كان ذلك بقياس واحد
لا غير مثل ان كان كل اه وكل سه اوكل سه ولا شئ من اه وان كان المحمول
الموجب قد وجد فى جانب كل واحد من الحدين كان بقياسين مثلا ان كان او د وه طبقة متساوية
وط محمولا عليها وسايرها وت وه ور طبقة متساوية وح محمولا عليها وسايرها وعلوم
ان شيئا من هذه الطبقة لا يحمل على شئ من تلك الطبقة فان قيل كل اط ولا شئ من ر ط كان
قياس وان قيل كل سح ولا شئ من اح كان قياس وهما قياسان وكذلك الحال ان لم يكن الا
ا وحمل عليه ط فقط او ت وحمل عليه ح فقط لكن العاده فى المثال جرت بذلك واذا
كان على احد الحدين محمول ظاهر كان السلب بانقطاع فيجب انه اذا كان ليس على احد الحدين محمول

نخاص واحد منها ممكنا عن الاخر ان كان ذلك سببا كذا انقطاع اى بلا واسطه فانه اى واسطه
احضرت كانت مشكوكا فى القرس او موجوده على القرس فلم يصح واما لفظ الكتاب فى نسخنا
سقوطهم بدل المحمول الموضوع والاقسام بحالها وذلك ايضا من وجه يستقيم ولكن الصحيح يكون حمله
تاما اذا كان على كل بعض حكم كلى يقاس فليس على الكل بالقياس وهذا وضع كذا بالانقطاع
يعنى بذلك ان الكون بهذا المعنى ظاهر النسخه التى عندنا الاولى ما كتبناه اولا ولعل بك
ان يقول ان السالبه التى الاوسط لها ان طلبت بعد الشرطيه لم يوجد فيها الاخلو
اوجد من حد او رسم ومن احدايهما وان كان بعضه حدا لم يخل من اسم يدل على المعنى
بلا تفصيل بالجمله ليست الاشيا تخلو عن خواص ولوازم حتى الاجناس العاليه التى لا يحمل عليها حتى
يكتفى بواحد او غير محمول على احدهما حتى لا يحمل على الاخر فاقول انه عسى ان لا يكون مثل هذا الوسط
اى محمول البتة وان لا يكون القياس كله واسطه اى وسط البتة بل يجب ان يكون الوسط بسيطا
وجوده للاصغر والحكم بالاكبر عليه اعرف من الحكم بالاكبر على الاصغر وفى المطلوب السالب
يجب ان يكون وجود الوسط للاصغر وسلبه للاكبر عن الاوسط اعرف من سلب الاكبر عن
الاصغر حينئذ يكون وسطا وقائل هذا شبه ان يكون المعلم الاول عنى بمحمولا بسيطه
الى اولا والى اولا اعرف من نسبه ما سميناهما هذا وقد علمت ان الجهل ليس صفا واحدا
بل من الجهل ما هو بسيط وهو عدم العلم فى النفس فقط وهو ان لا يكون للنفس راى
فى الامر ولا ظن ولا اصوات وهذا لا يكتسب بقياس فانه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه وان
كان قد يظن ان ذلك يكتسب بقياس على احد وجهين اما على ما ظنه بعضهم ان تخالفوا الحجج
توجب هذا الجهل وهذا خطا بل كما فوا الحجج تثبت هذا الجهل الموجود وتحفظه واما
انه تحدثه عليس واما على ما ظنه بعضهم ان الراى الباطل اذا افسد بحجج ولم تنصب نقاده
الراى الحق اوجب ذلك حسبة الجهل البسيط الذى على وجه السلب فقط وكان ذلك صح
يقاس وهذا ايضا ليس بالحقيقه حادثا عن القياس بل بالعرض لان القياس انما اوجب ابطال
بطلان الراى الغالب فقط وان لم يكن هناك راى آخر عرض ان بقيت النفس عادمة
للراى الى اصلا كما كانت بل اقول ان هذا الجهل لا يكتسب ومن الجهل ما هو
مركب وليس هو عدم فقط بل فيه مع عدم العلم وجود راى مضاد له وهو جهل على سبيل
القسمه والملكه وهو عرض يعانى وذلك لان صحة كل شى اما ان يكون بوجوده على
مزاجه الحرانى وفطرته الاصليه فقط او يكون وذا اكتساب مع ذلك كما الانانا كون
يكون مع وجوده على راحة الصحى جعلا اقويا وليس هو فى المزاج من البدن بل فى التركيب ايضا فان
صحة البدن هى اعتدال المزاج واستواء التركيب وكما ان صحته ان يعرض بعض الامور البدنيه
الامور التى تفقد البدن بعض ما فيه من الحال والحاله والقوه وكذلك صحة النفس على وجهين

صحة

قيل اولا ان كل ح ه وهي مراه وكاذبا كاذبس بالكله واما الاتي مرب افان ر الى الصدق صيل الاتي
مرب ه وكل اه اتحاد لذاته وهو انه الاتي مرب او كذبا ان كان الخاس الكاذب وهو انه الاتي مرب ه
وكل اه وكاتبا كاذبس بالكله واتحا الاتي مرب افان ر الى الصدق صيل كل ح وهو الاتي مرب ا اتحا
ذلك بعكسه فاذا لصحيحه هذا القسم صادقه واما واما ان كان الكذب بالجزء يمكن ان ينتج منه قياس الخدعة على
موجبة غير منعطفة فانه لو اكان بعض ب ه وبعض اه وكان كل ا فعل الاتي مرب ه وكل اه ساوفعل
كل ب ه سر الاتي مرا ه كانت المقدمتان كاذبس بالجزء والنتيجة كاذبه لاحالة وقد يكون الكذب في
احد مقدمتيه فقط فانه لو اكان ب ه مثلا الكل اه دس ان كل ب ه يكون ح لان كل ب ا وكل اه فان كذب في هذه
فقيل كل اه ولاشي مرب ه اتح الكذب وايضا ان كان ه ليس محمولا على شي مرا وكان الاتي مرا ه
محكوما لاحالة الاتي مرب ه فان فعل الاتي مرا ه وكل ب ه اتح الكذب وهو الاتي مرا ت وايضا ان كان كل ب ه
كان حينئذ انه الاتي مرا ه لان ب ه فان فعل كل ب ه ولاتي مرا ه وهو كذب اتح الكذب فلسكلم الان
في القياس الموتلف المجهل المركب تضيته ذات وسط ولنبدا بما نوتعه في موجب كلي ذي وسط في الشكل الاول
فنقول اما اذا كان الاوسط مناسبا كان فيلس الحق لاحاله من كليتين موجبتين كان ما لا كل ب ح وكل
ح ا حتى اتح الحق وهو كل ب ا ولما غلط فيه حتى اتح المصادر للحق ولا يمكن ان يكذب في المقدمتين جميعا
والاصار بالسالبتين فلم يصح السالبة وايضا يمكن ان يكذب في الصغرى فقط لانه حينئذ لا يمكن
ان يرد الى الكبرى ما هو ان يكون سالبا في الشكل وهو الكبرى لاحالة اذ الشكل الاول الكذب السالبة يمكن فيه
ان يكون في الكبرى فقط واما اذا كان الاوسط ليس مناسبا فيمكن ان يكون اما محمولا على ب وهو موضوع
لما مثلت الا انه مباين لب مثل الانسان والفرس تحت الحيوان فان فعل كل ه وهو كذب لاي مرا وهو
كذب اتح الكذب والحق الاتي مرب ه وكل اه او هذا لاصح انه فليس الاوسط مناسبا ويمكن ان يكون احدا هما
صادقة والاخرى كاذبه فانه اذا لم يكن ح ب او كان ب ح او موضوعه لها وكان ح ه وب مساويين
فاذا قيل كل ب ه فكان كاذبا ثم قيل والاتي مرح ا كان صادقا ينتج منهما كاذب وهو انه الاتي مرب ا
اما مثل ذلك في الشكل الثاني فالاوسط سواء كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبتين في الشكل الثاني من
امرهما ان يصيرا صادقتين لاحاله واما ان كانا صادقتين اسهما كاذبه في الشكل اسهما كانت امكن ان ينتج منه قياس
الخدعة مثل ان يكون كل ب ه وكل اه وكل ب ا فان اقرن احدى المقدمتين على الصدق وسلب الاخرى
ايتهما كانت اتح الاتي مرب ا وهو كذب واحدى المقدمتين صادقة واما الكاذبتان في الجزء مثل ان يقال
وفي بعض ب ولا ا فاحدا هما كان موجبا كليا والثاني سالبا كليا اتح الكذب مثل ان يقال
كل اه ولاشي من ب ه اولا شي من اه وكل ب ه واما ما اس الخدعة والحق بالطريق الموجب للمتوسط
مناسب فقد بان ان هذا لا يكون الا في الشكل الاول وبما قلنا في ضد هذا ان الصغرى يحسن ان تقوم على
احداها الذي كان في القياس الصادق صغرى صادقة فانه يمكن ذلك الكبرى ورجعها الى الموجب والشكل الاول
الامن صادقة صغرى وكاذبة كبرى فان كان الحد الاوسط غير مناسب ويجب ان تعتقد من قسمة الصادقة الى

الطبيعيين مع الحق يمكن ان يكذبا في القياس الخدعة معا ويمكن ان يكذب الصغرى وحدها
لا يمكن ان يكذب الكبرى وحدها فانه ان كان كل ح ا وكان الاتي مرب ه والاتي مرب ا فان
قيل كل ب ه فكان كاذبا وكل ح ا وكان صادقا انتج كاذبا وهو ان كل ب ا وان كان الاتي مرح ا
هو الحق يمكن ان يكون كل ب ه اذا كان الاتي مرب ح ا ويمكن ان لا يكون بي مرح فان كان
ب ح ما في كله فانه يمكن ان ينتج من الاوسط غير مناسب واما ان كان
ب ح ما في كله فانه يمكن ان ينتج من الاوسط غير مناسب واما اذا لم يكن بي من ب ه
تغلب المقدمتان الى الاجناب الكلي انتج كذبا الا عن مناسب فانه حيث يكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط
مناسبا مع ذلك مثال الاول الحيوان يدل ا والعلم يدل ه والموسيقي يدل ب والمال الثاني
الموسيقي يدل ب والعلم يدل ح والمناظر يدل ا والمال الثالث الموسيقي يدل ب والمناظر يدل ح
ه والحيوان يدل ا يعني القسم الاول لابد ان يكون الكبرى كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى
كاذبة وفي الجزء وفي الثالث يكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب فكون كل من يوسيقي فهو
عالم المناظر وكل عالم المناظر فهو حيوان فكل موسيقي فهو حيوان

فصل

في ذكر كيفية استعانة النفس بالحس في المعقولات وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب وفي التركيب الاول
منها وكيف يسعى اليه تحليل العبارات قيل ان من قد حتما ما قد يحتاج ان يعتقد علما ما اي
العلم الذي تحرك النفس اليه ذلك الحس ما لا يمكنه ان يصل اليه وذلك ان المبادي التي منها
تتوصل الى العلم اليقيني برهان واسقرا اي الاسقرا الذاتي ولابد من استناد الاستقرا الى
الحس ومقدمات البرهان كلية ومباديها انما تحصل من سانها ان يعرض للانسان في الوجود دوان
الانسان كان يصوره في العقل لحده معتبرا مقدورا ما او وضع ما وغير ذلك لكان يحسن ان يستدرك فيه
كل انسان وهذا العظم المشار اليه والوضع والاين وغير ذلك انما يلحق الانسان من جهة مادته
التي يختص به فبين ان الانسان من حيث صور في العقل لحده مجردا يحرد العقل عن المادة
والواجبها وهو ما هو كذلك غير منظور اليه بالحس بل الانسان اذا تناوله الحس تناول معه ايضا
غريبه ثم نقول ان الموجودات قسمان معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات في الوجود
فاما معقولة الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة وانما هي معقولة لذاتها
لانها لا تحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة والمكن ان يكون محسوسة البتة واما محسوسة
الذوات في الوجود فان ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة لكن العقل يحملها بحيث
تصير معقولة لانه يجرد حقيقتها عن لواحق المادة ونقول انا ما كنا نتصور المعقولات بوسط الحس
على وجه واجد وهو ان الحس ياخذ صور المحسوسات ويسلمها الى القوة الخيالية فتصير هناك
الصور موضوعات لفعل العقل النظري الذي لنا فيكون هناك صورا كبيرة ماخوذة من المحسوس
فيجردها العقل متخالفة تعوارض مثل ما خذ زيدا مجتمعا يكون وحدة وهذه اعضاء

لهوان شئ آخر وعده وصوله اليه والامكن عند العقل ان تكون تغيره هذه الحالة لهن الصبي
هو الذي اهل اليه وخصوصا اذا تكرر ذلك مرارا كثيرة وتبادر الى الحس على ما كثيره وتبادر الى
الوهم كليته والتجربة منها فان فيها اخلاطا استقرائيا يقاس عملي مبني على
ان ما لم يعلم خلافه وما العرض وان الذي بالعرض لا يدوم وقد اشرنا الى بيان هذا فيما
سلف فاذن هي الانحاء التي لاستفاده العقل علما اصدر يقينا بسبب من الحس بحسب ما حضرنا
وقد ذكر ابو محامد استفادته العلم التصوري بسببه فاذا كل فاقد حس ما فانه فاقد
العلم وان لم يكن الحس علما ولما كان كل قياس مؤلفا من حدود ثلثة اما الموجبة منه
فلما بين ان شاما موجود لثان لانه موجود لثالث موجود للثاني واما الثالث
بين ان شاعر موجود لثان لانه غير موجود لثالث موجود للثاني فالقياس
على الكل واحد من سبعة قياسين حدين ان كانت محاجة الى وسط ومسئلة
محرزة فلا بد من ان ينتهي الى مبادي واصول موضوعه موجبه او سالبة لا محالة
لا وسط لها على الاطلاق او في ذلك العلم والبرهان باخذ المقدمات الاولى يعمل
انقالا الوسط لها على احد الوجهين المذكورين وسحل اخره الى ما لا وسط له مطلقا
وان لم يكن في ذلك العلم والذين يتسوون اما على الظن وهم الخطابيون او على الراي
المشهور وهم الجدليون وليس يجب ان ينتهي تحليل قياسهم الى مقدمات غير ذوات وسط
في الحقيقة بل اذا انتهت الى المشهورات التي يراها الجمهور او المقبولات التي يراها وبين
كل الناس قياسا في بابه وان كانت المقدمات الاولى ليست ذات وسط بل لها وسط
حاصل ان الجدل جيد والظلم قبيح فانه ماخوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي العلوم يطلب
ذلك وسط وربما طلب ايضا في الجدل على نحو ما خاطب به سقراط مراسوما خوين
وربما كان المشهور لا وسط له لا لانه بين بنفسه وفي حقيقته بل لانه كاد ان مثل
ان الله خير وسعادة فتحليل القياسات الجدلية يجب ان يكون الى المشهورات
وتحليل البرهانية يجب ان يكون الى البرهانيات ويجب ان نعلم الان ان مبنى
ان هذه الاوساط وما هي لها اوساط متناهية بعد ان بدا ودمرة اخرى
حال الذاتي والعرض من المحمولات نقال من وجه للمحمول انه محمول
بالحقيقة لا بالعرض اذا كان الموضوع مستحقا لان يوضع بذاته محصلا
ما دام ان يحمل عليه ما يحمل فوضع وحمل عليه محمول ما فاني حمل كان مثل قولنا
الحمار ناطق فان الانسان جوهر قائم بذاته غير محتاج الى حامل يحمله
ثم الابيض قائم به ومحتاج الى حامل له مثله فاذا جعل الانسان موضوعا
والابيض محمولا فقد حمل حملا مستقيما فهو حمل حقيقي لا بالعرض وبالجملة هذا

ويحد عن اختصاصا اجوى غير بالكي يعقل على هذه العوارض فيتعرفها ويعلم كيفية تعرض هذه العوارض
عنه ويطرحها من طبقه حتى يوصل الى المعاني التي تترك فيها ولا تخلف بها وتحصلها ويصورها
واول ما يبتدئ عن الخلط الذي في الخيال بحد عوارض ذاتيات ومن العوارض لازمة وغير لازمة
يفرد بمعنى من الكثرة المجتمعة في الخيال ويأخذها الى ذاته واما كيفية هذا الصنع
وماهية القوة الفاعلة لذلك والقوة المعينة للفاعلة فليس هذا الموضع موضع العلم بها
من حيث علم النفس لكن الذي نقوله هاهنا فهو ان الحس يؤدي الى النفس امورا مخلطة غير معقولة
والعقل يجعلها معقولة فاذا افردها العقل معقولا كان له ان يركبها انحاء من التركيب بعضها على الترتيب
الخاص بالقول المفهم لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها التركيب الجازم بل يقول ان يصدق
المعقولات تلتئب بالحس على وجوه اربعة احدها بالعرض والثاني بالعاس الاخرى والثالث
بالاستقراء والرابع بالتجربة اما الكائن بالعرض فهو الذي تلتئب من الحس بالوجدان تلك المعاني
المفردة المعقولة مجردة عن الاخلاط الحسي والخيالي ثم يعمل العقل على تفصيل بعضها عن بعض
وتركيب بعضها مع بعض وبسبب ذلك احكام العقل بالقطرة في بعضها وسوقف في بعضها
الى البرهان اما القسم الاول من حدين فيكون باتصال من العقل بنور من الصانع
مفاض على الانفس والطبيعة يسمى العقل الفعال وهو المحرج للعقل بالقوة الى الفعل
ولكنه وان كان كذلك فان الحس مدادا له بالعرض لا بالذات واما القسم الثاني منهما فيفرغ فيه الى
الحد الاوسط فاذا حصل الحد الاوسط اكتسب المعقول المصدق به اكساب الاولية بعينها
وتفوته ذلك المدد فهذا وجه من الاربعة واما الكائن بالعاس الاخرى فان يكون عند العقل
حكم بما كلي على الحس فيحس اشخاص نوع ذلك الجنس فيصور عند الصورة النوعية فيحكم
ذلك الحكم على النوع فيكسب معقولا لم يكن واما الكائن بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات
لا يكون قد سمت العقل بالطريق المذكور ولا فاذا استقرى جزئيات تنبه العقل على اعتقاد
الكلي من غير ان يكون الاستقراء الجزئي موجبا لاعتقاد كلي البتة بل منبها على مثل
ان المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين يوجبان قسمة ذلك الشيء فهذا ربما لا يكون
قياسا مكونا في النفس فكما الحس تجربة تنتهي له العقل ويعتقد واما الكائن بالتجربة
فكان به مخلوط من قياس واستقراء وهو كذا من الاستقراء وليس افادته في الاوليات الصرفة
بل المكتسبات بالحس وليس كالاستقراء فان الاستقراء لا يوقع من حصها القطع الجزئيات علما
كليا بعينها وان كان ويكون بينها واما التجربة موقع بالتجربة مثل ان يرى الراي او الحاس
اشياء من نوع واحد بتتبعها حدوث فعل او انفعال فاذا تكرر ذلك كثيرا حكم العقل ان هذا
ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل حكمنا ان حجر المغناطيس
يجذب الحديد وان السقونيا تحل الصفراء من هذا الباب ان يكون شيء تغير عن حاله الذي بالطبع
كالقران

لاحدهما فما خرج من هذين يكون محمولا بالعرض وبيانه
الدائمة على ما بيناه من الدائر متناهية والكيفيات التي سبابا العرض في هذا
الموضع

فصل

في حكاية ما قاله في التعليم الاول
من تناهي احوال التاسيات واوساط الموجب والسالبة فنقول
محاكيين للتعليم الاول قيل قد علم ان المحمولات بذاتها موجودة و
الموضوعات بذاتها موجودة فليس شئ موضوعا بذاته مثل ح وليس من
شانه ان يصير محمولا الا بالعرض ولكن حمله ح على ح اولا بالمتوسط
وكذلك دلك وب لم ار ان هذه المحمولات تتمادى بلا نهاية من موضوع
اول محدود فوجد دائما على كل محمول محمول بلا واسطة ولا يقف
ثم لكن ب شبيه من شانه ان يحمل عليه شئ اخر بالذات لكنه محمول
على ط بلا واسطة وط على ح كذلك وح على ك كذلك امرى ان هذا التوالي
في الموضوعات من محمول اول محدود تتمادى بلا نهاية ويوجد دائما موضوع
لموضوع بلا واسطة ولا يقف او يقف والفرق بين البحثين اما قد انتدانا
في الاول منهما من الموضوع الى محمود واحد ما نصعد في المحمولات وابتدانا
في الثاني منهما من المحمول الى محمود واحد ما نترل في الموضوعات ولكن
ا محموله على ح بوسط ب سواء كان الا محمول عليه او عليه محمول وح
لا يتوضع له اوله موضوع فهل يمكن ان يكون بين او بين ب اوساط موضوعات لها
او محمولات على ب بلا نهاية وبين ح وب كذلك وهذا البحث يعارض الاولين
بان المحدود كان في دنك طرف واحد والمحدود ها هنا طرفان وانما يطلب
هل الوسايط منهما بغير نهاية فيكون هذا البرهان متوقفا للصحة على
براهين بلا نهاية وليس هذا وح يوجب لها اقتطاعا ل وان كان يقدمه اح سالبة
والمتوسط ب فصار ب ح موجبة واح سالبة فهل دائما بين اح واسطة
وكذلك هل من كل كبرى سالبة بحدث واسطة او يقف اول وهذا الطلب
لا يكون في الاشياء التي يستحق ان ينعكس بعضها على بعض ان كانت اشياء
يستحق ان ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة ليس فيها موضوع
اول ومحمول تان لكان واحد منهما يصلح ان يكون محمولا وموضوعا او واسطة
من محمول وموضوع ل الشك يكون متناهيا في الحالتين لاسيما انه هل يوجد لما
وضع منهما موضوعا شئ اخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحث يقف ذلك
الى غير النهاية او هي محدودة واذا استبان تناهي احد منهما من جهة كان

محمل بالعرض وهذا بينة ثالثة من شانه ان يكون محمولا في طباعه فيوضع
للما من شانه ان يكون موضوعا في طباعه فنقال ابيض ما انسان فيكون
بالحقيقة فذا احد الموضوع مرتبتا بالقوة وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض
وفرط الامكان ان يكون موضوعا ولكن الموضوع هو الشئ الذي عرض له ان
كان ابيض وهذا هو الانسان الذي عرض له الساض فهو ابيض وانما
ان يكون عرضان في واحد فيحمل احدهما على الاخر فيقال ان الابيض
متحرك اي الشئ الذي عرض له البياض وقد عرض له الحركة لا ان
الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع للمتحرك ويقال للشئ انه محمول
بالذات والحقيقة اذا كان الوصف له بنفسه كان عن طبعه او بقاسر
او جده فيه وليكن ليس لشئ غيره من اجله نقال له واذا تحققت ان احد الصفتين في نفسه
مثل ما يقال ان الحجر متحرك وان كان لا بالذات يتحرك ولكن بالقسر وما راى هذا
محمول بالعرض وذلك اذا كان الشئ يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للانسان
في البيت انه متحرك وانه يسير الى موضع كذا واذا اخذته وحدته ساكنا
فربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالبيت في هذا المثال فانه
ربما كان متصلا كما نقال كرسي ابيض اي عنا قيده بيض ويقال محمول
بالذات لمثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان ونقابله المحمول
بالعرض وهو ان يحمل الاخص على الاعم فيقال حيوان ما انسان ويقال
للشئ انه محمول بالذات اذا كان محمولا على ما يحمل عليه او لا مثل السطح
اذا قيل له ابيض وما راى هذا محمول بالعرض كما نقال جسم ابيض اي سطحه
ابيض ونقال للشئ انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان ليس وارد اعلى الشئ
من خارج غريبا به شئ نقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما نقول
ان الحجر يتحرك الى اسفل بالذات وما راى هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك
الى فوق بالقسر ويقال محمول بالذات لما لم يكن من شانه ان يفارق الشئ
في حال وما راى المحمول بالعرض فيشبه ان يكون انجذاب الحجر اذا حمل عليه
الحجر من المحمولات بالعرض من هذا الجهة لانه ليس ملازما ويقال محمول
بالذات لما كان ليس من شانه ان يفارق الشئ وكان مع ذلك مقوما لماهيته
لا وارد اغريبا وما راى المحمول بالعرض معروف فيكون اذا كون السطح
ابيض محمولا بالعرض ويقال محمول بالذات لكل ما من شانه ان يوخذ
في حد الشئ او يوخذ الشئ في حده وبالجملة ما يكون مناسبا لذلك الشئ بالحد الذي
لاحدهما

وكذلك الامر في الطرف اذا قلنا الاخر من حدا وكان بينهما واسطه اعني شيا مثل نسبه وحده
له ولا توخذ له الطرف على ان يكون ذا مما واسطه بعد واسطه في المقدمتين جميعا الكبرى
السالبه والصغرى الموجبه اما الموجبه فقد فرغنا عنه واما السالبه فلان يبان بكل ما
بعد الاشكال الاول واما على سبيل الشكل الاول كما مثلنا له صحيح على كل حال ان
كان الطرف الذي للكبريات السالبه مذهب الى غير النهايه ان يحمل موجبات اعني
نقائه لكل سالبه موجبه وسالبه صيحانها معا لكل موجبه موجبات وبين الموجبات
انها متناهيه فاذا كانت الحدود الموجبه الصغرى السالبه لا يمكن ان يذهب
الى غير نهايه بين حدين فمتى ان الذي لا يزيد عليها في العدد من حدود
الكريات العالية السالبه متناهيه وكذلك هذا اذا كان الشكل سكلا ثانيا وذلك
لان الموجبه وان لم يجب فيه ان يكون الصغرى بعينها فلا بد من ان يكون
في كل قياس مقدمه موجبه واما الشكل الثالث منها فان الموجب فيها متعين على كل
حال وقد قيل ايضا ان المحمولات الداخله في ماهيه الشي متناهيه لان حدود داخله في تحديد
الاشيا والحدود اذا تمت بها فلو كانت الحدود متوقعه الى ان يوخذ فيها بغير نهايه لما
كان ممكنا ان نحد شيا لكن الحدود موجوده اذ الامور مصوره فضادها متناهيه
ثم قد يغلط في التعليم الاول انا اذا قلنا ان الانسان يمشي وهذا الكبر هو خشبه فقد
علمنا الحمل والوضع عن وجه الاستحقاق واما اذا قيل الخشبه هي كبره او مثل هذا
الانسان يمشي فانه قد اجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه ودليل ان قولنا
الاول الحيوان الكبير خشبه او الماشي انسان ليس معناه ان بعض الماشي من جمله
ما هو ماش او الكبير من جمله ما هو كبير موضوع للخشبه او الانسان والمعنى ان
الماشي يصح نعته شي قائم غير مفتقر ولا متضمن شيا اخر له فان ذلك لا يصلح بل معنى قولنا
الماشي انسان ان الشي الذي عرض له المشي وعرض له ان كان ماشيا ذلك الشي هو انسان
وكذلك الشي الذي عرض له ان كان متقدار كذا وعرض له ان كان كبيرا ذلك الشي هو
خشبه وانما معنى قولنا الانسان ماش ان الانسان نفسه لاشي يعرض له ان يكون انسانا
هو نفسه ماش وكذلك قولنا الخشبه كبيره معناه ان بعض الخشبه اشيا اخر يعرض له
ان يكون خشبه هي كبره وانت تعلم ان بين ذلك الشي الذي هو ماش وله عرض المشي
وبين ذلك الشي الذي هو انسان او خشبه او جوهرا او ذات فرقا ودليل
لان الشي في الاول عين من الاعيان هو في نفسه نوع من الانواع
وحقيقة تحق الحقائق والماشي من حيث هو محمول شي في شي شي اخر
ليس بنوع والماشي للمال الاخر ان الشي الذي موجبه ليس غير ذات

ذلك المستحق تواخي الجهات في تلك الجهه وبالعكس او الموضع هنا الحمل
حمل ذي الحمل وضع المتهم الا ان يكون حكم كل واحد منهما في
العكس مثل حكم صاحبه بل يكون احدهما حمل حملا حقيقيا والاخر
حمل حملا عرضيا اقول ان لهذا تاويلين احدهما ان يكون الحمل الحقيقي
مثل حمل الضحاك على الانسان والعرضي كحمل الانسان على الضحاك
فان يقتضي هذه المذهب فمعناه ان هذه المتعاكسات تكون في الطبع احدهما
موضوعا والاخر محمولا معنا ولا يكون حكمهما على ما قلنا من انه ليس
احدهما اولى من الاخر وذلك والتاويل الثاني ان يكون الحمل العرضي كحمل
الانسان على الحيوان والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الانسان فانه
وان حمل حيوان على انسان وانسان على حيوان والموضوع والمحمول بالذات
متعين واريد تقرير هذا ونقول ان الوسايط من جري الاسحاب متناهيه ولكن
كل عقول ان للوسايط منهما متناهيه وهي الاسيا التي تحمل على كل
واحد منهما او تحمل كل واحد منها على ت وبعضها على بعض في الولا وذلك انها
لو كانت بغير نهايه لكان اذا اخذنا من جهة ت صاعدين على الولا او من جهة
انازلين على الولا لم تبلغ البته الى طرف الثاني وسواء اخذنا بعضها على الولا
بلا واسطه بينها او اخذنا بعضها وقد تركنا الوسايط فيما بينها او اخذنا
الكل متسالله ولا واسطه بينها وكانت لا تناهي او اخذنا الكل على
طفرات متضاعف لها ما لا نهايه له فان الكلام في ذلك واحد فاذا كنا كلما
اخذنا من حد لم نبلغ الى حد اخير فليس هناك حد اخير فانه لا فرق بين
قولك هذا سبيل لا تناهي عند السلوك وقولك لا حد له وكذلك قولك له حد وقولك
تناهي اليه عند السلوك اذ ثم من المحال ان يكون حد محدود ولا تبلغ اليه ونهايه ولا
تناهي اليها ويكون ذلك كقول من يقول اتاه احد تسعة عدد الواحد لم يبلغ التسعة
الا الى الذي هو حد محدود ان بينها درجات للعدد بلا نهايه ولا ينتقض هذا بالمقادير
ويقول الخايل ان بين طرفي كل مقدار حدودا بالقوه بلا نهايه وذلك لان المقادير المتصله الاقسام
لما لم تقسم البته وكل قسم يفرض فيها يكون محدود العدد وان اللانهايه التي يتوهم بين
حدين فيها هو امر بالقوه اي ذلك الحدود التي فيها هي في القوه ووجودها في القوه والوجود
البته موجوده بالفعل بل واحد منها بعد واحد والذي يحرز في الصفه فان فيه حدين وطرفين
واذا كان بينهما وسايط تكون معاني يستحق بها في انفسها كانت حاصله لا ستوفيه على
قسمه قاسم وبين اذا انتهى ان يكون بين كل حدين الطرفين وسايط بلا نهايه وهو
كذلك

الجوهر وليس شيأ عرض لجوهر ته يكون فى نفسه امرًا محصل النوعية
والحقيقه وقد اضيف اليه معنى اخر خارج عن ذاته سمى لاجله جوهرًا كما
سمى هاك لاجله ماشيًا بالانسان والخشبه بالحقيقه موضوعان والانقسيان
بسببه الى موضوع والى شئ غير جوهرهما فاما الماشى والكبير فكل
واحدٍ منهما يدل على معنى الماشى والكبير ويدل على موضوع ليضع
الاولين اسمين يعرفان بهما فجعل حمل الماشى على الانسان مخصوصًا
باسم الحمل بالحقيقه واما حمل الانسان على الماشى فللخصه باسم الحمل
بالعرض وكل حمل فاما ان يكون من طريق ماهو الشئ واما ان يكون على سبيل
كيف هو او كم هو او مضاف هو او اين هو او متى هو او ينفعل او يفعل وكذلك
سايرالمقولات وبعض ذلك داخل فى الجوهر وبعضه عارض كالانسان تحمل
عليه الابيض وليس فى المحمولات شئ خارج عن هذين البتة اما
الصور الافلاطونيه فعلمها التكلم فانها اصوات واسماء باطله لامعنى
لها ولوكانت موجوده لم يكن لها مدخل فى علم البرهان اذ البرهان
هو بهذه المحمولات المذكوره وهذه العرضات توجد فى الجوهر فى الحقيقه
وان كان ممكن فى القول ان نجعل كم ما وحده موضوعًا لكم وكيف ما وحد لكيف
واما فى الوجود فلا يمكن ذلك لان كل واحد منها يكون موضوعها الاول الجوهر مثال
ذلك ان السطح موضوع للكل فى التحديد والقول واما فى الوجود فلا يمكن
البتة ان يكون السطح موضوعًا لما يعرض له الا ما يتبين فى الجوهر وهو الموضوع بالحقيقه للجميع
واذا كان كذلك فان الطرف الذى هو الموضوع الحقيقى حدودًا نهايه والمحمولات الداخله
فى ماهو الشئ محدودة متناهيه من الاجناس والفصول اذ سنا ان الذهن لايمكن ان يقطع
امورًا بلا نهايه بتحديد شئ واحد والمحمولات العارضه لها طرف
من جهه الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهه المحمولات وهى المقولات
العشره لان كل واحد منها اما كيف واما كم واما مضاف واما غير ذلك مما
من الطرفين محدود على ما اوضحنا ذلك وايضًا المحمولات من جملتها داخله فى حدودها
اعنى حدود المحدودات الحربه منها الموجوده فى الموضوع وان لم يكن داخله
فى حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات فى حدود الشئ متناهيه فاذًا
جميع المحمولات متناهيه سواء كانت داخله فى حدود الجواهر او كانت اعراضًا
ذاته او اعراضا غريبة فقد استبان من هذه الجهة ايضا تناهى الاوساط وهذه الجهه
هى جهة اعتبار وان صور واحد فقد بان واتضح ان ها هنا مقدمات اولى

وان محمولات

ليات وموضوعات لا واسطه وانها حاريه على الوجود والاشيا التى يعلم
البرهان لابد ان يعلم بوجه اخر اشرف منه وكل علم برهانى فانما يكون
علما اليميا منه فان ذهب ذلك الى غير النهايه ارتفع العلم البرهانى اصلا واما
ان يقف عند مقدمات لا وساط لها فاحسن ما يؤول عليه ذلك ان يكون
الوقوف عندا صول موضوعه والوقوف عند اصول موضوعه ان كانت تلك
اصول لا يبرهن عليها وعلم اخر ووقوف غير برهانى فحسب ان كان ووقوف على
اصول موضوعه ان يكون لها وقفا ما ببيان برهانى وفى اخر الامر يجب ان
ينتهى البحث الى مقدمات لا وساط لها والا لم يكن برهانى ولا علم برهانى
ما يكن احتجاج الخصوم فى امكان وجود اوساط لا نهايه لها برهانيا المضاف اليه
وانما كان البرهان انما يوجد من جهة الاشيا الموجوده للموضوع بذاتها اما داخله
فى حد الموضوع او الموضوع داخل فى حدها مثال الاول العدد والكم والعدد و
يدل ان هذا الاسم متناه ومثال الثانى الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز ان يذهب
فيه الى غير النهايه حتى يكون للفرد شئ مثل ما للعدد وذلك الشئ شئ آخر
ذلك لان قوام جميع ذلك مع الفرد يكون مع العدد ويكون العدد مع الفرد دائما
موجودا فى حدودها فان ذهبت تلك الى غير النهايه ذهب معها ايضا ما يوجد
فى حدودها الى غير النهايه لان كل محمول عنها موضوع لما من هذه التى يوجد فى
حدودها وكل شئ داخل فى المتسبوق فى حد المحمول يكون ذا موضوعات
غير نهايه متسالية كلها توجد فى الحد وقد بان استحاله هذا واذ كانت الموضوعات
الداخله فى حدود محمولاتها لا تذهب الى غير نهايه وكذلك
المحمولات التى تتساوى بها فى العدد على ان لقايل ان يقول انها ان استحاله ذلك انما
يتناهيه يوجد فى حد شئ واحد وها هنا فلا يكون الداخل فى حد شئ واحد
منها الا محمولا متناهيه من تلك الغير المتناهيه فهى ما بين الطرفين وذلك الواحد
ما بين الطرفين وبين ذلك الواحد متناه فمقال له قد حصل ها هنا الغير المتناهى
فى موضوعات حصول الفعل والفعل تشمل على الجميع من غير ان يبقى شئ خارجا
منه هو بالقوه وكل واحد والكل والجميع موجود فى جزو واحد لان كل سابق
موجود فى حد ما لوحد ثبته المتسبوق القريب من الطرف ويكون فى خارج
منه هو ما خوذ فى حده فيجب اذ كان كذلك ان ما حصل الوجود من الموضوعات محمولا
فى عينها لكن ليس شئ خارج عينها لكل المحمول تؤخذ فتوخذ على انه واحد
من جملتها هذا المحال فليس يمكن ان يكون امتوز لا نهايه هى معا فى حيز واحد
شئ واحد لا عدد لها ليس بين الفرد وما يتبعه من الواحق العدد المتناه
فاما نوحد كلها لا محاله فى شئ ما من العدد وكلما صعد فى المحمولات انتقص
عددها والعدد المتضمن للنزر منه فانه فى انتقاص متناه الى الواحد فبذلك
تبين ان الموضوعات الماخوذه فى حدود المحمولات ولا المحمولات الماخوذه
فى حدود الموضوعات داخله الى غير النهايه فقد بان من جميع هذا ان البراهين
سايرى غير ذوات اوساط وبان انها البرهان عليها وانها مقدمات غير
متسبقه وحتى بان ان الحمل مرفوق ومن استقل واقف عليه من هناك حملا

انواع م